



الجميع
القراءة
مهربان



للغناء: محمود عيسى

قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج

د. يونان لبيب رزق



قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج

د. يونان لبيب رزق



مهرجان القراءة للجميع مكتبة الأسرة

برعاية السيدة / سوزان مبارك

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

المشرف العام

د. ناصر الأنصارى

الإشراف الطباعى

محمود عبد المجيد

الفلاف والإشراف الفنى

صبرى عبد الواحد

تقديم

● منذ خمسة عشر عاماً أطلقت السيدة الفاضلة سوزان مبارك فكرتها الرائدة عن مشروع القراءة للجميع، هادفة إلى إتاحة فرصة القراءة لجميع أفراد الشعب، بعد أن كانت أسعار الكتب قد وصلت إلى أرقام كبيرة لا تحملها ميزانية كل راغب في القراءة والمعرفة.

● ولاشك أن أى مؤرخ للحركة الثقافية في مصر سوف يتوقف كثيراً عند فكرة هذا المشروع، وأثره الكبير على الثقافة والمثقفين في مصر في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين.

● وقد أسهمت الهيئة المصرية العامة للكتاب في هذا المشروع بمكتبة الأسرة، التى تصدر بانتظام منذ أحد عشر عاماً، وتستعد لخطوة أخرى من التطوير فى عامها الثانى عشر.

● لقد قدمت هيئة الكتاب على مدى السنوات من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤م ومن خلال مكتبة الأسرة بسلاسلها المختلفة

٣١١٣ عنواناً فى مختلف فروع المعرفة، طبعت منها أكثر من ٣٧ مليون نسخة وطرحتها فى الأسواق بأسعار زهيدة فى متناول الجميع، تبدأ من عشرة قروش وتترج، ولا تزيد عن ثلاثة أو أربعة جنيهات للكتب الكبيرة الحجم، أو متعددة الأجزاء.

● وهذه الأرقام تعطى دلالة لعدد المستفيدين من القراء، ولعل جزءاً كبيراً منهم من القراء الجدد.

● ولكن المستفيد لم يكن القارئ وحده فقد عادت الفائدة أيضاً على مجموع الكتّاب الذين أسهموا فى مكتبة الأسرة، وقد بلغ عددهم ١٣٦٨ كاتباً كما عادت الفائدة أيضاً على المطابع، ودور النشر الأخرى التى شاركت فى المشروع. وبالتالي فالفائدة قد عمّت كل الأوساط الثقافية المهتمة بالكتاب.

● وقبل انطلاق مكتبة الأسرة لعام ٢٠٠٥م خلال الشهر القادم نعيد طرح حوالى مائة عنوان فى ثوب جديد، ويُعتبر ذلك مقدمة لانطلاقة أخرى لمكتبتنا.

● فإلى اللقاء مع مكتبة الأسرة ٢٠٠٥م الشهر القادم بإذن الله.

ناصر الأنصارى

القاهرة

مايو ٢٠٠٥

مقدمة

ربما يختلف هذا العمل عن غيره من الأعمال التي صدر أغلبها في عجلة عن حرب الخليج في امرين ٠٠

الأمر الأول : انه قد وضع بقدر ما وسعنا الجهد على أسس مختلفة ، فقد حاولنا على قدر الإمكان طرح التحيزات القبطية جانباً والتعامل مع الأحداث من منطلق قومي .

الأمر الثاني : السعى الى تفاصيل الأحداث تاريخياً ثم الخوض في تفاصيل ما يجري على ضوء هذا التأصيل مما قد يعطى بعداً لهذا العمل ربما لم تحظ به سائر الأعمال .

وتأسيساً على هذين الأمرين فقد انطلقنا للتعامل مع أحداث حرب الخليج منذ انطلاق شراراتها الأولى بالاجتياح العراقي للكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ وحتى لحظة الانتهاء من هذا العمل في منتصف عام ١٩٩١ بكل المضاعفات التي صاحبت هذه الحرب والتي رأينا انه قد يكون من الفائدة لأحد العاملين في حقل الكتابة التاريخية أن يقدم رؤية لها أو قراءة على هامشها ٠٠

ويحكم الصنعة لم يكن بالإمكان نشر مثل هذه القراءة دون دعمها بقدر معقول من التوثيق مما دعانا الى تضمينها عدداً من الملاحق التي نتمنى أن تعين القارئ على متابعة الموضوعات المختلفة التي شملتها هذه القراءة التاريخية .

والكتاب بذلك محاولة لرصد الحدث الجارى والتأصيل التاريخي والتوثيق الذي يضاف على هذا التأصيل مصداقيته مما تأمل معه أن يقدم للقارئ العربي عملاً مفيداً وسط هذا السيل من الكتابات التي جاء بعضها على قدر من الفائدة وجاء البعض الآخر قليل الفائدة ، ثم كان البعض الأخير عديم الفائدة !

وعلى الله قصد السبيل ٠٠

المؤلف

الموضوع الأول

حول بعض الدعاوى والممارسات العراقية

عبد الناصر وصدام حسين ملاحظات تاريخية

بقدر ما يتسم تشبيه صدام حسين بجمال عبد الناصر بالفجاجة بقدر ما يصطليح رفض هذا التشبيه بالانفعال وعدم التريث !
وأول ما يلفت النظر أن التشبيه قد صدر من معسكرات متناقضة .. كل يدعم به مواقفه السياسية ..

التشبيه صدر عن الدوائر الغربية التي أرادت أن توقف داخل الرأي العام في بلادها مشاعر الخطر على المصالح التي أصبحت تجسرية عبد الناصر رمزا لها ..

والتشبيه صدر في الوقت نفسه عن العراق وبعض القوى المؤيدة لسياسات صدام حسين في المنطقة العربية انطلاقا من أن ما يفعله اللؤيس العراقي إنما يضعه في موقع المناهضة لخصوم الأمة ، وهو ما فعله عبد الناصر !

لرفض التشبيه فقه صميم في الغالب عن خصوم تقليديين لعبد الناصر ، ليس بفاعا عن الرجل بالطبع ، وإنما خطأ من قبل صدام حسين الذين يشنون عليه حملاتهم ، مما يصده بالأساس ما يافه ورفضه بقاءه على ظرف سياسي عابر وليس عن اقتناع حقيقي .. ولعل أكثر ما يلفت النظر في هذا الجانب أن الناصريين أو عبيدا من

فصائلهم بدلا من أن ينبروا رفضا للتشبيبه ، فانهم وإن لم يرفضوه فقد سكتوا عنه على الأقل ، انطلاقا من موقف سياسى أيضا ، وهو النزوع عن التورط فى حملة على صدام حسين حتى لا يقفوا فى صف واحد مع خصوم الرجل من الأمريكيين والنبول الغربية عموما الذين كانوا فى الوقت نفسه خصوم عبد الناصر والأعداء التقليديين لطموحات الأمة العربية .

وعندما تصنع (الدوافع السياسية) ذات الطبيعة الآتية المواقف . فلا تملك الا توصيفها بالانفعال وعدم التريث ، فان الأحكام ينبغي أن . تتأسس على اعتبارات أكثر معقولة واقناعا .

يقينا فان صدام حسين ليس عبد الناصر ولن يكون ، وذلك لأسباب . تتعلق بالتاريخ والجغرافيا والتكوين السياسى ، وتصل من بين ما تصل . له الى المواقف الآتية :

حقائق الجغرافيا :

(جغرافيا) فان العراق ليست مصر ، فالعراق دولة أطراف ومصر دولة قلب ، وشتان ما بين الأطراف والقلب . ومجتمعات الأطراف بطبيعتها مجتمعات تحوطها المخاطر ، وهى فى العادة بين خيارين ، اما سلطة مركزية ماحقة تحفظ لها وجودها ، واما تعرض هذا الوجود نفسه لأشد المخاطر .

وتتعدد المخاطر التى يتعرض لها العراق « كدولة أطراف » ، بدءا من القوى المجاورة غير العربية ، إيران وتركيا ، ومرورا بالانقسامات العرقية الحادة ، - أكراد وتركمان وأشوريون - الى جوار الإغلبية العربية ، ووصولا الى الانقسامات المذهبية ، شيعة وسنة !

ومثل هذا الموقع فى العادة يملئ على السلطة المركزية أن تكون ذات قبضة حديدية لتحفظ لهذا المجتمع تماسكه فى الداخل وأمنه مع الخارج .

يختلف الأمر مع دولة مثل مصر ، فهى دولة قلب تقع فى وسط البحر العربى بعيدا عن مخاطر الأطراف ، وتتسم بالتالى بقدر كبير من التماسك . مما يوقر بالطبيعة للسلطة المركزية الظروف الطبيعية لتأدية وظيفتها دونما حاجة كبيرة الى استخدام العنف الذى ينظر اليه ، فى حالة استخدامه ، باعتباره من الأمور المكروهة ، بل والمستهجنة .

وتتطبق هذه القاعدة ليس فحصب على الظروف العادية بل أحيانا

على الظروف الاستثنائية عندما يحدث تغيير عنيف في السلطة ، سواء على شكل ثوري أو على نحو انقلابي . فبينما يحدث هذا في دولة القلب بأقل قدر من الخسائر البشرية ، الأمر الذي جعل رجال ثورة يوليو ١٩٥٢ يتباهون بأنها « ثورة بيضاء » مما أضفى على شخصية عبد الناصر طابعها الإنساني ، فإنه يحدث في دول الأطراف على أشمل من الجثث ، وتاريخ تغيير السلطة أو الاحتفاظ بها في العراق منذ عام ١٩٥٨ ، وحتى يومنا هذا مفروض إجماع العراقيين . الأمر الذي يدفع الكثيرين إلى تصوير « صدام » وقد استظل بראה القرصان المشهورة ، وهي صورة استولى عليها عبد الناصر أن يضعوه في إطارها !

دولة القلب أيضا قادرة بحكم موقعها ، وعندما يتوافر الظروف التاريخية الملائم ، وهو ظرف تصنعه اعتبارات عديدة وليس اعتبار شخصية الزعيم وحدها . هذه الدولة تكون قادرة على إفراز ما يمكن توصيفه « بالزعامة الشاملة » ، وهي زعامة قادرة على أن تصل بتأثيرها لسائر أنحاء الوطن ، وربما إلى جهات لم تكن تخطر على بال ، في أعماق الصحاري أو في أحضان الجبال .

وفي تقديرنا أن ذلك لا يتوافر بنفس الدرجة لدولة الأطراف مهما حاولت بعض زعاماتها اصطلاح أساليب التأثير ، وهي أساليب تتراوح بين اتفاق الأموال الطائلة والقيام بالأعمال التأميرية ، ونشر الأجهزة الدعائية . رغم كل ذلك فإن هذا التأثير في النهاية لا يبدو إلا على شكل « بقع » على جلد الأمة ، مما يتمكن كفارق هام آخر بين الزعامة الطبيعية الناشئة في « القلب » (عبد الناصر) ، والزعامة المصنوعة القادمة من الأطراف (صدام) .

وقائع التاريخ :

وتنسحب حقائق الجغرافيا على وقائع التاريخ ، فبينما تقترب صورة الزعماء الذين عرفهم العراق بالعنف والدموية ، مما يشكل ظاهرة عادية على امتداد تاريخه الطويل ، فإن هذا السلوك يرفضه الضمير الوطني المصري بكل قوة .

ويبدو هذا الاختلاف فيما يحفظه لنا تاريخ العراق القديم من صور الملوك غلاظ القلوب ، ويقسم الملك الأشوري المعروف « سحراريب » - الذي كان يعبد إلى فناء عيون أمراءه - إحدى هذه الصور .

أما في تاريخه الوسيط فلا نظن أن صورة « أبو الحجاج الثقفي » قد عرفها بلد إسلامي كما عرفها العراق ، ناهيك عن « الحركات السرية » ذات الطابع الدموي .

وبالرغم من الاعتزاز العربى بروايات « ألف ليلة وليلة » التى جرت أغلب أحداثها فى بغداد وما جوارها ، لا يملك المراقب الا أن يلاحظ أن الشخصية الرئيسية بين الرجال فى هذه الروايات ، شخصية الملك شهريار ، كانت ذات مزاج سموى ظاهر ، ويقف الى جانبه من شخصياتها سيافه المشهور المدعو « مسرور » !

مقابل ذلك فان أسوأ ما تعيه الذاكرة التاريخية لجموع المصريين لحاكم من هذا النوع صورة « الحاكم بأمر الله » أحد خلفاء الفاطميين ، وأسوأ ما تتقوى عليه فى هذا الصدد أنه منع أكل « اللوخية » ، الأكلة الشعبية المعروفة ، أو حرم العمل بالنهار وأباحه ليلا ٠٠ وهى أقوال لا ترقى الى مرتبة الحقائق التاريخية ، ومع ذلك فإن ترددها وتداول الأجيال لها إنما يتم عن نفور طبيعى من جانب المصريين من استخدام أحد حكامهم لأساليب العنف ، الى حد أن يصبح معه رجل من هذا النمط اقبح من يتداولها المصريون بقدر كبير من السخرية والمرارة !

وإذا كانت روايات التاريخ القديم والوسيط يحفظها ألفمؤرخ أحيانا والشكوك أحيانا أخرى فان التاريخ الحديث يقدم أبطلها ما زال شهودهم على قيد الحياة .

فالى جانب « نوري السعيد » ، بكل ما اشتهرت به فترات حكمه فى العراق من أوقات غير سعيدة ، هناك « غيد الكريم قاسم » الذى سفك دماء غزيرة على طريق استيلائه على السلطة ، ودماء آخرى فى سبيل احتفاظه بها ، وتقدم مآكثات « المهداوى » التى كانت عادة ما ترسل من يمثلون أمامها الى العالم الآخر تجسيدا لهذه الحقيقة ، كما تقسيم عمليات « السحل » التى عرفتها شوارع بغداد طسوال سنوات خمس (١٩٥٨ - ١٩٦٣) تجسيدا آخر لهذا اللون من العنف .

ولا يختلف « صدام حسين » كثيرا عن النموذجين السابقين . الا فى بعض التفاصيل ، فان مجموع تصرفاته تشى بعنف بالغ وقسوة على التعامل مع البشر يقلب يارد ، أو يدون قلب على الإطلاق .

وبالمقابل لا يحفظ التاريخ المصرى الحديث شخصية على طراز هذه النوعية من الشخصيات . والحاشية الدموية اليليمة فى هذا التاريخ ، والمطروقة « بمذبحة القلعة » التى تخلص عن جلالها « محمد على » من مجموعة من أمراء المماليك عام ١٨١١ ، لا تزيد على بضعة عشرات . قد جرت فى إطار التخلص من عناصر كانت تمتع « الياشا » من بناء الدولة الجديدة التى كان فى طريقه لبنائها فى مصر . كما جرت بين مجموعات تمثل قمة السلطة ، وهى مجموعات لم يكن للمصريين وجود فيها . ورغم

كل تلك المبررات فبعد كره المصريون هذه الحادثة حتى ان الشيخ
« عبد الرحمن الجبرتي » المؤرخ المصرى المعروف قال عنها : « كانت هذه
الكائنة من اشنع الحوادث التي لم يتفق مثلها » ! (١)

ويؤكد ذلك ان هذه النماذج العراقية غير مقبولة على الاطلاق في
مصر التي لا تستطيع ان تفرز الا نموذج « عبد الناصر » .. الحاكم الذي
يعزف عن سفك الدماء ، ولا يقبل هو او يقبل منه التاريخ المصرى سوى
ان يكون كذلك !

التكوين السياسى :

من حقائق الجغرافيا ووقائع التاريخ تدلف الى البعد الثالث من
الأبعاد التي تقضى الى الحكم « بفجاجة التشبيه » ، فالتكوين السياسى
لزعيم الضباط الأحرار وقائد ثورة يوليو يتناقض تماما مع التكوين
السياسى لرجل حزب البعث فى بغداد !

وهناك ملاحظة أولية فى هذا الشأن وهى ان المبادئ التي تقوم
عليها بعض الأحزاب العزبية تنقسم بشكل ظاهر مع ممارسات أعضائها
الأمر الذي تكشفه تماما تجربة حزب البعث فى العراق

أبسط مظاهر هذا الانقسام متصلة بما يتضمنه دستور الحزب الذي
وضعه منذ وقت مبكر مؤسسيه من أمثال ميشيل عفلق وصلاح البيطار
من عملية تكوين أطر الحزب وقياداته والتي كان من المفروض ان تتم بشكل
ديموقراطى من خلال عمليات انتخاب حرة (٢) ، وهذا ما لم يحدث فى
العراق ، ولأسباب كثيرة .

فهناك القمع الذي لقيته كوائس الحزب من أنظمة الحكم المخابراتية
وهناك المعامل السرى الذي لحق بالعضوات ، وهناك أسلوب
العنف الذى عمدت اليه عناصر عديدة من الحزب ، وكان جيلام حسين من
أبرزها .. كل ذلك منع وصول القيادات بالطريق الذى يريه دستور
الحزب وفتح له طريقا آخر !

ولعل العلة البارزة فى هذا الظرف ان لا يبعث العراقيون فيه أهليته
حالة من التشردم .. وبهذا ما يمكن تسميته « حرب الأجيال » ، حين أخذ
كل جيل فى تصفية الجيل الآخر ، وكثيرا ما كانت هذه التصفيات تتم
بشكل نموى ..

ويؤكد الروايات المتداولة عن الرئيس صدام حسين انه كان استادا
فى فن « التصفيات الديموية » ، ليس فقط فى اتجاه ارتقاء سلم الرعاية

داخل الحزب ؟ وإنما الأهم من ذلك في اتجاه البقاء على قمة هندا
السنم !

وبينما تكون التصنيفات الديموية في الاتجاه الأول ذات طبيعة مؤقتة ،
فهي تكون مرهونة بفترة للوصول إلى القمة ، أما في الاتجاه الثاني ..
اتجاه الحفاظ على القمة ، فتكون ذات طبيعة دائمة ، وتصبح وبالتالي
منهجاً من مناهج الحكم لعهد الرجل .

المشكلة الأخطر أن صدام حسين قد مارس استأذنيته في هذا الفن
بعد أن أصبح رئيساً لدولة ، دون أدراك كاف بأن ما يجوز في بعض
الأنظمة الحزبية لا يجوز في حكم الدولة ، ولعله من هذا التمييز بين
ما يجوز وما لا يجوز تأتي الصورة القائمة لرئيس العراق في العالم
صورة السفاح أو صورة قاطع الطريق ، وهي صورة كانت موجودة
من قبل ألا أنها ازدادت قتامة بعد عملية غزوة الكويت .

وباختصار فإن الرئيس العراقي لم يستطع أن يخلع جلده الحزبي ،
بالرغم من وجوده على قمة السلطة لما يزيد على عقد من الزمان ، ولم
يتحول إلى « رجل دولة » ذي تصرفات مسئولة ترقى إلى مستوى زوج
العصر وأصول العلاقات بين الدول ..

اختلف الأمر تماماً بالنسبة « لعبد الناصر » ، فبالرغم من أن
الرجلين قد انضويبا في « العمل السري » بلغت الفطر انهما فيما دون ذلك
فقد سارا على طرفي نقيض .

يثير الدهشة أولاً في التنظيم السري الذي تزعمه عبد الناصر ، وهو
التنظيم العسكري المعروف باسم « الضباط الأحرار » أن عملية اختيار
قيادته كانت تتم من خلال منهج ديموقراطي (٢) . وكان متوقفاً ألا يكون
كذلك بحكم طابعه العسكري ، بالمقابل فإن التنظيم الحزبي الذي تزعمه صدام
حسين والذي كان مفروضاً أن تتم اختيارات قياداته من خلال الانتخابات
الحرة ، سلك طريقاً عسكرياً ، فيما سبقت الإشارة إليه .

ويثير الدهشة ثانياً عزوف « عبد الناصر » والضباط الأحرار عن
سلوك طريق العنف ، وهو ما سجله الرجل في « فلسفة الثورة » حين
تحدث عن المحاولة اليتيمة لاغتيال « حسين سري عامر » قائد سلاح
الحبيد ، وكان معلوماً أنه رجل القصر والانجليز ، وحين أبدى ارتياحه
الشديد لفشل المحاولة ، وكانت المحاولة الأولى والأخيرة (٤) . يثير
ذلك الدهشة بحكم ما هو مفروض أن العسكريين يتجهون للعنف وهو
صناعتهم ، بينما حدث النقيض من التنظيم الذي قاده صدام حسين ،
وبالرغم من الطبيعة المدنية والطابع السياسي لهذا التنظيم !

الملاحظة الأخيرة: عن فترة التكوين انه بينما يخاض صدام حسين صراعا مريرا ودمويا لاحتلال مقعد الزعامة في الحزب وفي الدولة ، فان هذا الصراع لم يعرفه عبد الناصر ، فزعامته لم تلق تحديا ما في فترة الفعل السري في تنظيم الضباط الأحرار ، ثم ان التحدي الذي واجهته هزم الزعامة خلال الفترة القصيرة عامي ١٩٥٢ - ١٩٥٤ حين حاول « محمد نجيب » ان يكون رئيسا اسما وفعلًا لم يستمر طويلا وحسم بعد أزمة مارس من العام الأخير ، وبور اوراق نقطة ثم واحدة (٥) وليس من شك ان فترة التكوين تلك قد انعكست في النهاية على التعامل مع الخصوم ، فأي متنامي ناجح لابد ان يكون له خصوم ، ولكن اموات عبد الناصر في التعامل مع هؤلاء كانت مختلفة جد الاختلاف من كفاءة عامة تعامل عبد الناصر مع خصومه من خلال « وضعهم في الظل » بطريقة أو بأخرى ، وباستثناءات محدودة جدا على مدى تاريخه الجاهل تعامل مع هؤلاء الخصوم بالعنف ، ولا يكاد يشكر تاريخ الرجل في هذا الصدد الا محاكمات جماعة الإخوان المسلمين التي جرت في اعقاب جأشنة المنشية عام ١٩٥٤ ، والتي صدر حكم الاعداء فيها على عدد من زعامات الجماعة لا يتجاوز عددهم اصابع اليدين .

ويلاحظ انه عندما كان يلجأ عبد الناصر الى العنف ، فقد كان يلجأ اليه في اضيق نطاق ، كما كان يلجأ اليه ردا على العنف بعنف ، واخيرا فقد كان يلجأ اليه اعتقادا منه انه يحمي من خلال ذلك الثورة التي قادها قبل ان يحمي امه و الشخصى .

والفارق بين « الشخصى » و « العام » يصنع اختلافا آخر بين الرجلين ، ربما كان اهم الاختلافات التي تقل كثيرا من جوانب الموقف الأخير .

« فالعام » هو الذى دفع عبد الناصر في سبتمبر عام ١٩٦١ الى رفض استخدام القوة ضد رجال الحركة الانفصالية في سوريا ، وبالرغم من كل ما كان يمثلته النزوع عن هذا الاستخدام من آلام شخصية للرجل فقد احتكم في هذا الموقف الى مبدأ « عدم سفك دماء عربية بأيد عربية » ، و « الشخصى » هو الذى قاد صدام حسين الى غزو الكويت بكل ما ترتب على استمرار التمسك بالأرض المحتلة من نتائج وخيمة (٦) .

والفارق بين الوجود المصرى في اليمن خلال الستينات وبين الاحتلال العراقى للكويت في مطلع التسعينات ، هو الفارق بين التضحية من أجل المبدأ ، بحكم ما كانت تدفعه مصر من أجل اخراج اليمن من ظلمات العصور الوسطى وتحرير الجنوب من بقايا الاحتلال البريطانى ، وبين

متعلق « الغنيمة » الذي تحكم القمصقات العراقية في الكويت ، وهو مرة أخرى فارق بين العام والخاص .

وإذا كان اختيار الأصدقاء يمثل معيارا أساسيا لاتجاهات الحاكم ، فإن انتقاء الخصوم ومبايعة المعارك يقدم المعيار لتوجهاته ، وبقينا فقد كانت توجهات عبد الناصر صحيحة في هذا الصدد على ضوء معطيات عصره ، خاضع القوى الإستعمارية وحاربها في مصر وطاردها في كل أنحاء الوطن ، وكان اختيارا صحيحا . واجه إسرائيل بكل قوته ، وكان واضحا أنه يسعى من خلال هذه المواجهة التي كلفته الكثير ، الأمن المصري والأمن القومي العربي . رفض طوال الوقت أن يرفع سلاحه في وجه عربي وكان مدركا أن مهمة الزعامة هي حماية أمن العرب وليس تهديدهم ، وهو ما لم يدركه الزعيم العراقي .

والاختيارات الصحيحة هي التي تصنع في النهاية الزعامة التاريخية وتخلق في الوقت نفسه جو التأييد العام ، بينما تؤدي الاختيارات الخاطئة إلى النقيض . ولعل يقف العالم كله « وراء » عبد الناصر في حربه السويس ١٩٥٦ ، ووقوف العالم كله « ضد » صدام حسين في استيلائه على الكويت يقدم الدليل على ذلك .

يبقى الطريق بين العمل الحربي والمغامرة العسكرية ، فالأول يتم في إطار إستراتيجية عامة لاخلاف على إبداعاتها ، أما الثانية فتحدث لتحقيق مصالح قريبة أو مجد شخصي رغم تناقضها مع الحقائق الاستراتيجية .

ولا شك أن فهم عبد الناصر لأجندات الاستراتيجية ، وقد كان استنادا لها ، قد دفعه إلى التصرف في إطارها بشكل صارم ، الأمر الذي صنع زعامته التاريخية ، وهو ما افتقده صدام حسين الذي خرج عن نطاق هذه الأجندات ووجه مدافعه إلى الاتجاه الخطأ ، مما سيضعه بدوره في التاريخ العربي ، ولكن في الاتجاه الذي اختاره !

وقد بدأ هذا الفهم في مناسبات عديدة في تاريخ عبد الناصر ، فهو قد رفض علم ١٩٦١ وفي أعقاب « حدث » الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة استخدام القوة ضد الاقليم السوري .

وهو قد توقف ما عرف بحرب الاستنزاف عام ١٩٦٩ بعد أن وصل الطيران الاسرائيلي إلى العمق المصري ، وكانت القضية بالنسبة للرجل ليس مجرد التبجح بالصمود ولكن الأهم الثمن الذي يمكن أن يدفعه الوطن ثمننا لذلك !

إضافة إلى كل ذلك فإن التأييد العربي الذي لقيه عبد الناصر كان

تأييد شعوب ، وهو تأييد استمر طول الوقت ، في سنوات النصر
وسنوات الهزيمة ، على خلاف ما جرى بالنسبة لصدام فقد جاء التأييد من
بضع حكومات ولأسباب لا صلة لها بالمواقف المبدئية ، أما على مستوى
الشارع العربي فإن ما حدث من انتفاضات بدت وكأنها حركات تأييد
للموقف الصدامي لم تكن في حقيقتها تعبر عن هذا التأييد بقدر ما كانت
تعبر عن رفض عربي للتدخل الأجنبي ، وهو رفض له ما يبرره على ضوء
الماضي التاريخي !

حواشي الفصل الأول

- (١) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار الجزء الرابع ص ١٣١ .
- (٢) Abu Jaber, Kamel ; Ba'athi Socialist Party.
- (٣) أنور السادات ، أسرار الثورة المصرية - بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية ص ١٥٩ - ص ١٦٧ .
- (٤) جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة .
- (٥) د . عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس .
- (٦) محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم .

أزمة الخليج « والموقع » العربي من التاريخ

ليس من قبيل جلد الذات وإنما من قبيل تقرير الحقيقة ومكاشفة النفس أن نقرر أن الممارسات العربية خلال أزمة الخليج ، وعلى وجه التحديد الممارسات العراقية ، إنما تشير الى حقيقة خطيرة ، وهى أن « الفعل العربى » لا ينتمى بحال الى روح العصر وممارساته ، بمعنى آخر أن هذا « الفعل » متخلف عن العصر بخمسة أو ستة قرون على الأقل .

فبين منطق « الاستباحة » وبين المسئولية عن أملاك الأعداء تاريخ غير قصير ، وبين المنطق القبلى القائم على مصادرة كل البشر المقيمين فى « مضرب » القبيلة المعادية وأخذهم سبايا أو رهائن وبين التعامل مع الأعداء احتكاما لمجموعة من القوانين التى سنّها المجتمع المتحضر بامتداد قرون طويلة ، بدءا من الاعتراف بحق « الحماية » للمدنيين وحقوق «أسرى الحرب» للعسكريين ، نهر طويل . وبين حروب العصور الوسطى التى لم تميز بين المدنيين والعسكريين وحروب العصور الحديثة التى وضعت خطا صارما بين الطرفين ، عمر تاريخى مديد . وأخيرا بين إرسال « الرسل » من معسكر جانب الى معسكر جانب آخر وهم يحملون رءوسهم على أكفهم وبين تطبيق مبدأ « الحصانة الدبلوماسية » عاشت البشرية تجارب طويلة ومزيرة حتى تصوغ هذا المبدأ !

والفجوة القائمة بين «بين وبين» وإن كانت قد جسدتها ممارسات النظام العراقى خلال الأزمة فإن مما يستحق الخشية استعداد عدد من الأنظمة العربية أن تقدم على نفس الممارسات إذا ما ساقتها الأقدار الى

نفس المأزق الذى أوقع فيه النظام العراقى نفسه ، ولا تأتى هذه
الخشية من فراغ ٠٠

فمن ناحية فان الادانة العربية للممارسات العراقية التى اسقطت
من حسابها روح العصر ومتغيرات التاريخ انما صدرت عن « دوافع
سياسية » وليس عن اعتبارات مبدئية .

والمبادئ هنا ليست مجرد لفظ ميتافيزيقى وانما هو لون من
الممارسات اكتسب رسوخا حتى وصل الى مرحلة البدهيات فى سلوك
الحكومات وفى علاقات الدول .

والقول انها صدرت عن « دوافع سياسية » يكشف عنه المسجل
الحافل للرئيس العراقى باغتيال الخصوم قيما وراء الحدود وانتهاك
سيادة الدول التى جرت على اراضيها هذه الاغتيالات ٠٠ وحربه مع
ايران التى انتهكت فيها كل الاعراف الدولية وتحولت الى حرب من حروب
العصور الوسطى وان كانت قد جرت بأسلحة العصور الحديثة ، وضربه
للثورات الداخلية ، خاصة حركة الاكراد الانفصالية ، من خلال اساليب
الابادة اللانسانية التى تقدم « حلابة » التى شهدت عملية ابادة قاسية
للالكراد بالغازات السامة ٠٠ تقدم نموذجا لها ، كل هذا ولم تصدر ادانة
من أية جهة عربية لهذه الممارسات ، على عكس ما حدث خلال الازمة
ويعدها مما يكشف عن الوجه السياسى لهذه الادانة .

من ناحية اخرى فان الدول العربية المتعاطفة مع الرئيس العراقى
انما تكشف عن وجه « شديد القبح » من خلال خيارها ، ومع أن الخيار
الذى طرحته حكومات هذه الدول قام على أساس أنها تتبنى « الحل
العربى » فى مقابل « الحل الأجنبى » فان الحقيقة تشي بأن هذا الخيار قد
قام على الانحياز ضد « الشرعية التاريخية » ، وفى نفس الوقت ضد
« روح العصر » ، وبالنسبة « لرجل الدولة » فانه يمكن أن يغفر له أى خطأ
الا عدم استيعابه المفردات العصر التى تكون فى النهاية الاطار الذى يقود
بلاده فى داخله ، ولكن هذا ما حدث !

ولنستعرض فيما يلى بعض هذه المفردات ٠٠

المفردة الاولى : متصلة بمفهوم الحرب ، فمن خلال تطورات
اقتصادية وسياسية وعسكرية طويلة جرت بين نهاية العصور الوسطى
وحتى النصف الأول من القرن العشرين الذى شهد الحريين العالميتين
المعروفتين ، تغير هذا المفهوم بشكل يكاد يكون تاما .

باختصار تحول هذا المفهوم من « كسر رقبة » الاعداء الى « كسر
ارادتهم » السياسية .

و « كسر الرقبة » كان مفهوماً ومقبولاً في ظل الوحدات السياسية المحدودة ، قبيلة كانت أو اقطاع ، وفي إطار مجتمع يدور الصراع فيه حول مناطق الكلأ وقطعان الابل والأغنام ، أو مجتمع ريفي يتعرض لموجات الهجرة المسلحة من أبناء مجتمعات الرعى .. وهو ما لم يعد موجوداً .. فقد جرت في أنهار التاريخ مياه كثيرة منذ تلك العصور .

على المستوى الاقتصادي اختفت الكيانات الاقتصادية ذات الطابع « الصدفى » في الاقطاع أو في القبيلة والتي كانت تقوم على الاكتفاء الذاتي وأدوات الانتاج البسيطة ليحل محلها الاقتصاد الرأسمالى بكل أشكاله التجارية والصناعية والمالية ، وما واكب ذلك من بنايات شديدة التعقيد .

وبينما يجوز بالنسبة للكيانات من النوع الأول الذى ينتمى الى العصور الوسطى اتباع نهج « الغنيمة » على اعتبار أن كل ذى قيمة في تلك العصور كان يندرج تحت توصيف « النقول » فإن هذا غير جائز ، بل ومستحيل ، في إطار الكيانات الاقتصادية التى نشأت وتطورت في العصور الحديثة .. وتم ابتكار لغة جديدة للمنتصرين تتواءم مع المتغيرات التاريخية ..

فقد عرف العالم في خلال الحروب التى جرت خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن الذى يليه ما أسماه « بالغرامات الحربية » التى كان على المهزوم أن يدفعها صاغراً (١) .

وأن كنا نسجل هنا مجموعة من الملاحظات حول هذا التغيير ..

١ - أن « الغرامة الحربية » كانت لا تفرض الا بناء على نصر حاسم يصره أحد الجانبين المتصارعين .

٢ - أن هذه « الغرامات » كانت تقنن في العادة ، اما من خلال اتفاقية منفصلة أو ضمن بنود الاتفاقية التى تنهى الحرب بين الطرفين .

٣ - أنه كان يحدث أحيانا أن يتقاضى المنتصر الغرامة التى فرضها عينا ، على شكل مواد يستخرجها من باطن الأرض ، كما حدث بعد الحرب السبعينية بين فرنسا وألمانيا (١٨٧٠ - ١٨٧١) أو آلات مصانع فيما حصل عليه الاتحاد السوفيتى من ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية .

٤ - أنه فى عالم ما بعد الحرب الثانية ، عالم الأمم المتحدة ونمو المجتمع الدولى ، ولتحو نصف قرن (١٩٤٥ - ١٩٩٠) لا يسجل التاريخ

فيا من حالات الحروب التي فرض فيها جانب ما ، مهما بلغ حجم انتصاره ،
على الجانب الآخر أية غرامات حربية .

بمعنى آخر أنه حتى منطق « الغرامات الحربية » أخذ في الزوال في
عالم القرن العشرين ، ناهيك عن الاحتكام الى نهج الغنيمة الذي تم تطبيقه
في الكويت مما ينم عن اتساع « الهوة التاريخية » التي تفصل بين ذلك
الذي جرى وبين فهم أبسط متغيرات العصر .

★★★

أما على « المستوى السياسي » فقد نشأت الدولة الحديثة بكل
مضامينها المختلفة عن مضامين دولة العصور الوسطى .

من هذه المضامين : السلطة المركزية ، التراب الوطني ، الحدود
السياسية ، الاعتراف الدولي ، مما جعل كيان هذه الدولة يتسم بقدر
كبير من الصلادة الذي لم تكن تتمتع به بالقطع دولة العصور الوسطى .

وبينما كان بالإمكان في ظل الكيانات التي تنتمي الى تلك العصور
اندخال تغييرات متتالية ، بل ومتسارعة أحيانا ، على الخريطة السياسية ،
فقد أصبح ذلك بالغ الصعوبة ، ان لم يكن مستحيلا في العصور الحديثة ،
من خلال اجتياح سياسي لكيان آخر فيما كان يجري في العصور الوسطى .
فقد كان هذا الاجتياح في الغالب يحدث بين قبيلة وأخرى ، أو بين اقطاعات
وأخرى ، وكان يقتصر في العادة على الطرفين المتصارعين .

وباستثناءات محدودة نتج عنها تغييرات على الخريطة السياسية في
العالم ، وهي تغييرات جرت اتساقا مع روح العصر ، فاتحاد الفيتناميتين
أو الألمانيتين ، والذي حدث أولهما حريا وثانيهما سلما ، انما عبر عن
حقيقة الروح الوطنية التي عرفها هذا العصر .

ويختلف الأمر عندما يحدث العكس ، فالمحاولة العراقية ، وتحت أي
ادعاء ، بابتلاع « الوطن الكويتي » وبهذا الشكل من المفاجأة يتناقض تماما
مع كل معطيات العصر . الأمة ، الوطن ، الدولة ، الحدود السياسية ،
الاعتراف الدولي .

وإذا كان قد مر أكثر من أربعين عاما على المحاولة الاسرائيلية
لإلغاء « الوطن الفلسطيني » مورس خلالها كل امكانيات التفوق العسكري
والتواطؤات الدولية واللاعيب السياسية دون نجاح لهذه المحاولة ،
فما زال هذا الوطن موجودا بشكل أو بآخر بين فلسطينيي الداخل
وفلسطينيي الخارج ، فكيف يكون الموقف مع المحاولة العراقية ؟ !

★★★

يبقى « المستوى العسكرى » فان القوة الحربية التى نمت وتطورت خلال العصور الحديثة أصبحت شيئاً مختلفاً جد الاختلاف عن القوة الحربية التى كانت تعرفها العصور الوسطى ..

الاختلاف رقم (١) انه بينما كانت هذه القوة خلال تلك العصور هى قوة الاقطاعى تدين له بالولاء وتحارب تحت اعلامه فانها قد تحولت فى العصور الحديثة لتصبح قوة الوطن تحارب دفاعاً عن كيانه أو تحقيقاً لسياساته .

وبينما كان بالإمكان فى الحالة الأولى إنهاء وجود هذه القوة العسكرية من خلال معركة حاسمة ، فان هذا أصبح مستحيلاً فى الحالة الثانية ، فقد ينهزم الجيش الوطنى مرة وممرات ولكنه يبقى ما بقى الوطن .

الاختلاف رقم (٢) انه كثيراً ما كان الاقطاعيون يلجأون الى تكوين قوتهم العسكرية من عنصر غير رعاياهم مما استتبعه انتشار أسلوب « الارتزاق » فى تكوين هذه القوات ، وهو الأمر الذى أصبح مستحيلاً مع اضمحاء الصبغة القومية على الجيوش الحديثة .

الاختلاف رقم (٣) بدأ فى انعكاس المتغيرات الاقتصادية والسياسية على القوة العسكرية بمفهومها الحديث ، فلم تعد هذه القوة مجرد مجموعة من الفرسان أو حملة الأقواس ورماة السهام ، وإنما تحولت الى مؤسسة هائلة شديدة التعقيد عالية التكاليف قادرة على أحداث قدر من التدمير المخيف .

وبينما يصعب بالنسبة للقوة العسكرية بوضعها الذى كان قائماً خلال العصور الوسطى .. وضعها موضع التقنين ، فإنه يستحيل بالنسبة لهذه القوة فى « طابعها المؤسسى » أن تبقى دون تقنين .

والتقنين وإن كان قد بدأ بهدف ضبط حركة هذه الآلة الهائلة المعقدة فإنه امتد بعد ذلك لتنظيم العلاقة بين هذه الآلات فى حالة نشوب الصراع بين دولها حيث يسعى كل طرف الى تعطيل آلة الآخر أو إعطائها على قدر ما يستطيع على اعتبار أنها فى النهاية تمثل إرادة هذا الطرف المطلوب تعطيلها .

والفارق بين كسر الرقبة ، مما كان سائداً فى العصور الوسطى ، وكسر الإرادة ، الذى عرفته العصور الحديثة ، ينعكس بشكل ظاهر فى اهدار السماء ، وأخذ الرهائن ، وانتهاك الأعراض ، مما كان سائداً فى العصور الأولى ، وبين التفريق بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية وتنظيم معاملة الأسرى وتحريم استخدام بعض الأسلحة مما أصبح مقرراً

في العصور الحديثة من خلال اتفاقات ثنائية تحولت بعد ذلك لتصطبغ بطابعها الدولي .

ومعنى تجاهل كل هذه الحقائق هو ببساطة تجاهل لكل 'المعطيات التاريخية التي صنعتها ، ولابد أن تصاب الإنسانية بالهلع عندما تخرج من كهف التاريخ زعامات سياسية تحارب باعتى الأسلحة التي ابتكرها التفوق العلمي الانساني على مدى قرون عديدة والتي اصبحت لها قوانينها الخاصة . تحارب بتلك الأسلحة باللاقوانين التي خرجت بها من الكهف!

★★★

المفردة الثانية التي تكشف تخلف « الموقع التاريخي » الذي أسفرت عنه الممارسات العراقية تتجسد فيما أسماه المعلقون السياسيون « بحرب الرهائن » ، وهي حرب ليست جديدة على أية حال !

عرفت هذه الحرب للمرة الأولى فيما جرى من حصار السفارة الأمريكية في طهران في الأيام الأولى للثورة الإيرانية وبقاء رجالها كرهائن بها لفترة غير قصيرة ، وإذا كان هناك ما يبرر الجولة الأولى من تلك الحرب فإنها قد حدثت في ظروف « إيران الثورة » بعد سقوط « إيران الدولة » ، كما أنها قد جرت في نطاق محدود .

الجولة الثانية من هذه الحرب جرت على الأراضي اللبنانية من خلال اختطاف بعض الجماعات المتناحرة فيها لعناصر أوروبية والاحتفاظ بها لتحقيق مآرب سياسية ، ومع غياب سلطة الدولة في الأراضي اللبنانية فقد كانت هذه الجولة أيضا مفهومة باعتبارها تجسد جانباً من حالة الفوضى العامة التي عاشها لبنان لنحو عقد ونصف !

ما حدث في العراق كان مختلفاً .

فرغم وجود « مجلس ثورة » في بغداد فإن نظام الحكم فيها أبعد من أن يقارن بوضع إيران في أعقاب الثورة الإسلامية ، فالسلطة المركزية في العراق موجودة . بل وياطشة ، وهو الأمر الذي لا يصح معه أيضا مقارنة الوضع العراقي بالوضع اللبناني !

من ثم فإن الجولة التي حدثت في أزمة الخليج « لحرب الرهائن » هي جولة غير مسبوقة بكل المقاييس .

مقياس وجود دولة مسئولة عن تصرفاتها .

ومقياس الأعداد الكبيرة من الرهائن سواء من أولئك الذين كانوا

يعملون في الكويت أو أولئك الذين كانوا يعملون في خدمة الحكومة العراقية وهي نفس الحكومة التي حولتهم الى رهائن !

وأخيرا مقياس العمد في ايداء هؤلاء عندما وضعتهم قبل اطلاق سراحهم ، في مواقع استراتيجية ، أو فيما عمدت اليه من تجويعهم ردا على الحصار الذي تتعرض له أو توقيا للهجمة العسكرية التي تتوقعها .
وبعيدا عن « الاعتبارات الأخلاقية » التي قد ترى بعض الزعامات الميكافيلية ان من العار الالتزام بها فان « حرب الرهائن » التي شنتها حكومة الرئيس صدام حسين وضعت نظامه وربما الحاضر العربي في موقع تاريخي شديد التنشؤ .

فهى في اضعف الايمان تقدم اعترافا عربيا صريحا « بقيمة » الانسان الأوربي و« لا قيمة » الانسان العربي ، رغم كل ما ادعته الأجهزة العراقية أو الأنظمة الموالية لها بغير ذلك .

ويؤكد هذا الاعتراف أن السلطات العراقية والحكومات الغربية .. كل منها لم يقل حرصا عن الآخر في الحفاظ على أرواح هؤلاء الرهائن ، وإن اختلفت الأسباب ، وهو ما لم تحظ به العناصر العربية التي كانت تعمل في الكويت أو في العراق ، وتقدم « النعوش الطائرة » للمصريين الذين كانوا يعملون في الدولة الأخيرة نموذجا على ذلك .

وليس من تفسير لذلك سوى أن العرب لم يلحقوا بعد بالعصور الحديثة بمفهومها الانساني ، وهو مفهوم بدأ قبل أكثر من أربعة قرون في أوروبا مع نشأة الحركة الانسانية Humanism والتي طرحت الفلسفات الانسانية بديلا عن الفلسفات الميتافيزيقية التي كانت سائدة خلال العصور الوسطى والتي كانت تجعل للحياة الانسانية دورا هامشيا ، بل وأحيانا جديرا بالاحتقار والتهوين .

وبين الشك واليقين مما كان يساور جموع المفكرين بشأن هذه القضية فإن الممارسة العراقية قد قطعت الشك باليقين ، ولم يعد أمام هؤلاء سوى أن يصححوا الموقع التاريخي للانسان العربي .. في مواجهة بعض حكامه ، وفي مواجهة الاستعلاء الغربى ، وقبل هذا وذاك فى مواجهة ذاته !



تبقى المفردة الثالثة والتي مست ركنا من أهم أركان العلاقات الدولية في صميم .. فيما جرى على نطاق واسع من جاذب السلطات

العراقية من انتهاك الحصانة التي تكفلها القوانين والأعراف الدولية
للدبلوماسيين ، وهو ارتداد آخر بالتاريخ !

وفكرة « الحصانة الدبلوماسية » نشأت وتطورت بدورها مواكبة
لمعطيات تاريخية بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية . .

وفيما كان معروفا حتى أواخر العصور الوسطى من التعامل مع
رسل الحكام الأجانب بحذر بالغ والنظر اليهم باعتبارهم جواسيس لهؤلاء
الحكام ، وهو الحذر الذي كان يتبدى في تقييد حركة هؤلاء ورصد كل
صغيرة وكبيرة من تصرفاتهم حتى تنتهى فترة زيارتهم الموقوتة . . .
هذا الذى كان معروفا أخذ في الاختفاء تدريجيا ليصل محله لون من
العلاقات الدبلوماسية تقوم على مجموعة من القواعد هي : التبادل
والديمومة والحصانة .

فبينما تقضى القاعدة الأولى بأن يتم تبادل التمثيل الدبلوماسى بين
أى طرفين على نفس المستوى فقد كانت القاعدة الثانية تقضى بـدوام
هذا التبادل من خلال وجود هيئة دائمة وليس على شكل زيارات متقطعة ،
أما القاعدة الثالثة فقد كانت تكفل لرجال هذه الهيئة لونا من الحصانة
التي تمنع التعرض لشخصهم أو لمواقع بعثاتهم باعتبارها تمثل جزءا
من أرض الوطن الذى يمثلونه (٧) . .

وهذه القواعد عندما نشأت وترسخت فإن ذلك لم يأت من فراغ ،
ذلك أن تشابه المصالح الاقتصادية فى ظل نشأة نظام السوق وتطوره ،
وما استتبع ذلك من تعقد العلاقات السياسية ، وما ترتب على هذا وذاك
من حركة دائبة للمجموعات البشرية من دولة الى أخرى ولسبب أو لآخر ،
مضافا الى كل ذلك تقدم وسائل المواصلات مما أصبح يؤدى الى أن يزداد
العالم صغرا يوما بعد آخر . . كل ذلك أدى فى النهاية الى أن تصبح
العلاقات الدبلوماسية بالشكل الذى ارتضاه المجتمع الدولى
وبالقواعد التى أرساها أحد أركان العلاقات الدولية .

وخطورة الممارسة العراقية فى مخالفة هذه القواعد ليست على تلك
العلاقات فإن ما تصنعه الظروف والاحتياجات التاريخية يصعب تغييره
إلا بتغيير تلك الظروف أو الاحتياجات ، وإنما تتمثل هذه الخطورة فيما
تكشفه عن عجز بالغ فى فهم كنه التاريخ لا يملك أى عربى إلا أن يتمنى
أن تقتصر على نظام صدام .

ويبقى بعد كل ذلك ومع كل ذلك السؤال معلقا . . الى متى
المعجز عن التعامل مع معطيات التاريخ والبقاء خارج دائرة
الماصرة ؟ !

حواشي الفصل الثاني

(١) انظر ما جاء عن التوقيعات في شروط صلح فرساي

G. P. Gooch ; *History of Modern Europe* Vol. III, pp. 683-684.

(٢) انظر د^و يونان لبيب رزق ، الخارجية المصرية •

الموضوع الثانى

مصر وأزمة الخليج

الفصل الثالث :

قوات مصر خارج الحدود - الخروج الرابع :

الفصل الرابع :

اثر الأزمة على العلاقات مع السودان

النظام السودانى بين الخطأ السياسى والخطيئة التاريخية •

قوات مصر خارج الحدود

الخروج الرابع :

دون ما حاجة الى الدخول فى متاهات اصحاب « النظريات السياسية » ، فالتاريخ يقدم حقيقة بسيطة وهى أن الحكم بصحة خروج القوات المسلحة الوطنية عبر الحدود أو خطئه مرهون بطبيعة المهمة التى خرج من اجلها . . تحقيق مصلحة وطنية ، أو احراز امجاد شخصية للحاكم ، أو خضوعا لمتطلبات دولية . .

والقول « بخروج القوات المسلحة الوطنية عبر الحدود » يتطلب توفر معطين ، الوطن والحدود ، وهما معطيان بدأ بشكل شاحب فى التاريخ المصرى الحديث خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بعد أن شرع ياشا مصر المرموق محمد على فى بناء ما اصطلح المؤرخون على تسميته « بالدولة الحديثة » ، وازداد بروزا فى عهد الخديو اسماعيل ، واستقر تماما بعد ثورة عام ١٩١٩ .

ومنذ ذلك الوقت عبرت القوات المسلحة المصرية الحدود الوطنية للقيام بأعمال قتالية فى عهود اربعة من الحكام . . محمد على ، اسماعيل ، جمال عبد الناصر ، ثم يأتى هذا الخروج الأخير فى عهد مبارك ، والذى صنفته أزمة الخليج ، فيما تسميه « الخروج الرابع » !

وليس من السابق لأوانه إصدار حكم على هذا « الخروج الأخير »
بعد أن اتضحت أغلب قسماته ، وهو حكم يعوزه الدقة على وجه اليقين
إذا تم بمعزل عن السوابق التاريخية « لخروج » القوات المسلحة المصرية
فى المرات الثلاث السابقة !

غير أنه قبل استعراض ما جرى فى تلك المرات ينبغى التنبيه الى
بضع حقائق :

١ - استبعاد الحروب العربية الاسرائيلية من هذا السياق بحكم
أن تلك الحروب كانت فى عمومها حروبا دفاعية من الجانب المصرى أكثر
مما كانت خروجا للقوات المصرية عبر الحدود الوطنية .

٢ - اغفال بعض الاشتباكات التى جرت فى بعض المناسبات على
الحدود ، والتى لا تشكل بدورها خروجا للقوات المصرية من التراب
الوطنى على الرغم من أنها قد عبرت بالفعل هذه الحدود ، ولعل أبرز
تلك المناسبات ما جرى فى عهد الرئيس السادات من اشتباكات على الحدود
المصرية - الليبية .

٣ - أثر اختلاف الوضعية التاريخية لمصر فى القرن التاسع عشر
عنها فى القرن العشرين ، فقد انعكست التبعية المصرية للدولة العثمانية
على شكل « الخروج المصرى » فى مرتبة الأوليين (محمد على واسماعيل)
وهو ما اختلف حين حلت « الرابطة العربية » محل « عالم العثماني » ،
والتي أصبحت العنصر الأكثر تأثيرا فى صنع عملية «الخروج» .

الخروج الأول ١٨١١ - ١٨٤٠ :

وهو الخروج الذى يقترن باسم محمد على كما يقترن فى نفس الوقت
ببناء أول « جيش مصرى » فى التاريخ الحديث ، وهو الجيش الذى حل
محل الحامية العثمانية ومحل قوات المماليك « المصرية » التى اختفت
كقوة عسكرية بعد مذبحه القلعة الشهيرة .

وقد قاتلت القوات المصرية الحديثة البناء خارج الحدود فى أربعة
ميادين : شبه الجزيرة العربية ، السودان ، المورة ، بلاد الشام .

فى ميدانين من تلك الميادين الأربعة خرج المصريون استجابة لمطلب
الباب العالى ، شبه الجزيرة العربية وشبه جزيرة المورة .

وإذا كانت الاستجابة بالنسبة لشبه الجزيرة العربية تتفق مع
الصالح المصرية الأمر الذى أدى الى طول للبقاء المصرى فيها (نصوص
ثلاثة عقود) ، فانه لم يكن بالنسبة لشبه جزيرة المورة يتفق وهذه

الصوالح مما دعا محمد على إلى أن يشطب قواته منها في أول فرصة (١) .

في الميدان الثالث ، السودان ، جاء خروج القوات المصرية لتلبية لصلحة مصرية ملحة بدت بعد تلك التطورات التي عرفتھا البلاد في شبكة الزئ أصبح معها تأمين مورد مصر المائي على درجة كبيرة من الحيوية ، وان تم هذا الخروج بمباركة من الدولة العثمانية (٢) !

الميدان الأخير كان في الشام وجاء الخروج المصرى اليه رغم انف الباب العالي ، بل وتحديا له ، مما قربت عليه أن جاءت الحرب في ذلك الميدان ضد القوات العثمانية نفسها !

وتتعدد الملاحظات حول هذا « الخروج الأول » :

فهو من ناحية قد أعاد الى مصر مكانة الصدارة في المنطقة ، وهي مكانة ظلت تتمتع بها بامتداد الدول الإسلامية التي نشأت فيها والتي استمرت تهيمن على الشام وعلى مناطق واسعة من شبه الجزيرة العربية حتى سقطت تلك المكانة بسقوط القاهرة في أيدي السلطان سليم الأول عام ١٥١٧ ، وتحول مصر الى مجرد ولاية من ولايات الدولة العثمانية .

وهو من ناحية أخرى قد مكن المصريين من حكم « بلاد الجوار » التي طالما حكموها ، ولفترات غير قصيرة . . شبه الجزيرة العربية لنحو ثلاثة عقود ولشام لنحو عقد .

الأهم من ذلك انه استبقى لمصر الأراضي الجنوبية التي شكلت ما عرف لفترة غير قصيرة في التاريخ « بالسودان المصرى » ، وهي اراض كانت تشكل أهمية حيوية بالنسبة لمصر (٣) .

وهو من ناحية ثالثة قد وضع مصر على خريطة « الصراعات الدولية » وهو وضع بدأ منذ قدوم نابليون اليها عام ١٧٩٨ ، ولكنه كان قد بدأ بالنظر الى مصر باعتبارها ميدانا للصراع ، أما بعد « الخروج » فقد اكتسب بعدا آخر ، فوضع مصر على تلك الخريطة هذه المرة جاء من خلال تحولها الى « قوة اقليمية » ينبغي أن توضع في حسابان القوى الدولية التي تصنع الخريطة ، والحال هنا قد اختلف عن الحال في أعقاب القدوم الفرنسى في أواخر القرن الثامن عشر (٤) .

ولنا ان تشير هنا الى قصة معروفة وهي ان دولة عظمى من دول ذلك العصر ، وهي فرنسا ، حاولت في تلك الحقبة التحالف مع مصر لضرب بلد عربى ، وهو الجزائر ، غير ان محمد على رفض العرض

الفرنسى فلم يكن الرجل ليتصور أن يتحالف مع دولة أوربية ، مهما بلغت درجة صداقتها له ، لضرب بلد اسلامى ، المهم أن هذه القصة تشير الى ما أصبحت تتمتع به مصر كقوة اقليمية يمكن أن تسعى إليها قوى عظمى لتحقيق بعض سياساتها .

وهو من ناحية أخيرة قد كفل مصر « وضعية خاصة » لم تتوفر لاية ولاية عثمانية أخرى ، وهو وضع كان أشبه بالاستقلال الذاتى وربما يفوقه فى بعض الناحى (٥) .

وإذا كان « الخروج الأول » قد أسهم فى صنع تلك الوضعية الخاصة ، فإن تلك الوضعية بدورها هى التى كانت وراء صنع « الخروج الثانى » !

الخروج الثانى ١٨٥٣ - ١٨٧٦ :

تشمل هذه الفترة جانباً من عصر كل من عباس الأول وسعيد وأغلبه سنى عصر اسماعيل .

فى عصر عباس وسعيد . عبرت القوات المصرية الحدود مرتين وكانت نتيجة الخروج فى المرتين بالسلب .

المرة الأولى خرجت دعماً للقوات العثمانية فى حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) ، ولما أن نلاحظ هنا أن القوات المسلحة المصرية عملت فى تلك الحرب فى صفوف جيش « الدولة العلية » ولم تعمل أبداً باسم مصر أو تحقيقاً لمصالحها كما جرى بشكل ظاهر فى أغلب مرات الخروج الأول !

كانت المرة الثانية الأكثر سوءاً ، فالقوات المصرية لم تعبر فحسب الحدود فى تلك المرة ، بل عبرت المحيطات !

فبناء على مطلب من الإمبراطور الفرنسى « نابليون الثالث » من صديقه باشا مصر « سعيد باشا » بعث هذا الأخير بالفصائل السودانية من القوات المصرية الى المكسيك لتحارب الى جانب القوات الفرنسية فى صف « الإمبراطور مكسميليان » الذى كانت تدعمه فرنسا (٦) .

ومع أن الخروج المصرى فى تلك المرة قد ذهب الى أبعد مما ذهب اليه فى أية مرة من قبل أو من بعد ، ومع أنه استمر لأربع سنوات متتالية (١٨٦٣ - ١٨٦٧) فإنه كان الخروج غير المفهوم من وجهة نظر تحقيقه لاية مصلحة مصرية .

اختلف الموقف فى عصر اسماعيل كما اختلفت التوجهات .

فهو قد ابتعد بالقوات المصرية عن عبور الحدود باتجاه الشرق
بعد أن نال جده ما نال من عداء الدولة العثمانية أو عداء القوى
الأوروبية نتيجة للمعبور في هذا الاتجاه .

من ثم جاء الخروج المصرى فى تلك الحقبة باتجاه الجنوب ، فتم
استكمال ما أصبح يشكل السودان الحديث من خلال وصول القوات
المصرية الى الغرب بانتهاء وجود سلطنة دارفور الشهيرة ، ومن خلال
وصولها أيضا الى الجنوب بتكوين ما سعى وقتذاك بمديرية خط الاستواء
التي أصبحت تشكل فيما بعد مديريات السودان الجنوبية .

عبرت القوات المصرية أيضا فى هذا « الخروج الثانى » الى سواحل
البحر الأحمر .. الى الصومال ومنطقة الساحل التي أصبحت تسمى
بعد ذلك ياريتريا (٧) .

وكان هذا « الخروج الثانى » فى عمومهِ وثيق الصلة بما شهدته
مصر من تطورات فى عصر اسماعيل ..

فاستكمال الهيمنة على السودان ، خاصة الوصول الى منابع النيل
الجنوبية كان وثيق الصلة بالتطورات الاقتصادية الهائلة التي شهدتها
مصر خلال النصف الأول من الستينات والتي تحولت بمقتضاها الى أكبر
مزرعة للقطن الطويل الثيلة فى العالم ، واكتسبت من خلال ذلك مكانة
مميزة فى السوق العالمى .

والسعى للسيطرة على كل الشاطئ الغربى من البحر الأحمر كان
وثيق الصلة بما جرى فى أواخر الستينات من افتتاح قناة السويس
للملاحة العالمية مما اكسب هذا البحر مكانة خاصة كان قد فقدتها منذ
أواخر القرن السادس عشر بعد اكتشاف واستخدام طريق رأس الرجاء
الصالح .

صحيح أن اسماعيل قد فشل فى محاولته ضم الحبشة فيما جرى
فى حروبه ضدها (١٨٧٥ - ١٨٧٦) إلا أن هذا الفشل لا يؤثر كثيرا فيما
نجح فى تحقيقه « الخروج الثانى » من أهداف استراتيجية .. تأمين
مصادر المياه المصرية وتأمين طريق الملاحة المار عبر القناة المصرية
التي ربطت أرجاء العالم وهى مهمة رأت مصر أنها المفوضة بها وليست أية
قوة دولية أخرى .

الخروج الثالث ١٩٦٠ - ١٩٦٧ :

لما يقرب من قرن ، أو لخمسة وثمانين عاما على وجه التحديد ،
توقف عبور القوات المصرية للحدود ، ولسبب ظاهر .

فقد وقعت مضر أغلب تلك الفترة (١٨٨٢ - ١٩٥٦) تحت الهيمنة
اقبريطانية وإن اتخذت تلك الهيمنة سميات مختلفة * احتلال وجماعة
وتصريح ومعاهدة ، وكانت سياساتها بالتالى تصنع فى لندن قبل أن
تصنع فى القاهرة ، ولم يكن منتظرا فى ظل تلك الظروف أن تلعب أى دور
كقوة اقليمية ، وهو الدور الذى كان يتيح للقوات المصرية « الخروج »
لوضع هذا الدور موضع التطبيق *

وبامتداد تلك الفترة الطويلة كانت قد تغيرت اوضاع كثيرة ، فقد
اختلفت المنظومة القديمة التى جمعت المنطقة لتحل محلها أكثر من منظومة
جديدة .. الجامعة العربية كتنظيم اقليمى ، الدائرة الافريقية التى لم
تلبث أن عبرت عن نفسها بمنظمة الوحدة الافريقية ، مجموعة الدول
الحديثة الاستقلال التى عبرت عن نفسها بدورها فيما سسمى بمجموعة
« الحياض الايجابية » أو « عدم الامتياز » فيما بعد ، والملاحظ أن مصر
قد لعبت دورا « تأسيسيا » فى كل مؤسسات المنظومة الجديدة *

وفى ظل هذه المنظومة جاء الخروج المصرى الثالث ، وهو الخروج
الذى اقترن باسم « جمال عبد الناصر » فقد حدث فى عهده ، ونتيجة
لسياساته ، وهى سياسات متعددة الجوانب ..

وقد تعرض الرجل منذ السبعينات لحملة ضارية تحت دعوى انه لم
يرسل القوات المصرية عبر الحدود الا لتحقيق امجاد شخصية وانه قد
نسب فى افكار مصر نتيجة لهذا الارسال ، وهو امر غير صحيح *

فالمرة الوحيدة التى كان على الرجل أن يرسل بتلك القوات عبر
الحدود حفاظا لهيئته الشخصية ، مع حدث الانفصال السورى فى سبتمبر
عام ١٩٦٦ ، نكس على عقبه ولم يفعل !

المرات الأخرى كانت تنفيذا لسياسات ، وهى سياسات كانت فى
مجموعها تنفيذا لاستراتيجية عامة تتفهم مكانة مصر فى المنطقة وضرورة
أن تتصرف وفقا لهذه المكانة لمصلحتها ، ولمصلحة المنطقة *

وتأسيسا على هذا الفهم جاء الخروج المصرى الى الكنف تحت راية
الأمم المتحدة حفاظا على وحدة واستقلالية الجمهورية الافريقية الوليدة .
الأمم من ذلك الخروج المصرى الى الساحة العربية ، وقد حدث أكثر
من مرة خلال الستينات ..

ربما تكون المرتان اللتان ذهبت فيهما القوات المصرية الى شبه
الجزيرة العربية أهم تلك المرات ..

المرة الأولى عام ١٩٦١ إلى الكويت في أعقاب الأزمة التي أثارها العراق في عهد عبد الكريم قاسم والتي جدد خلالها دعاويه التاريخية بتبعية الكويت للعراق ، وهي الأزمة التي ترتب عليها تواجد عسكري بريطاني في الإمارة الحديثة الاستقلال ، وهو التواجد الذي انزاح بعد وصول القوات العربية التي تزعمتها مصر إلى الكويت .

وقد حدث الخروج في تلك المرة على نطاق محدود ، سواء من ناحية القوة التي تم إرسالها أو من ناحية الفترة التي بقيتها ، والتي لم تتجاوز العامين ، فضلا عن أنها قد ذهبت تحت مظلة الجامعة العربية (٨) .

المرة الثانية بعد قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ ، وقد اختلف الخروج هذه المرة فقد تم على نطاق أوسع من أي خروج سابق ، بالإضافة إلى أنه استمر لأكثر من خمس سنوات ، ولم ينته إلا كنتيجة من نتائج حرب يونيو عام ١٩٦٧ .

وقد لقي هذا « الخروج الكبير » انتقادات حادة من خصوم عبد الناصر في الداخل والخارج لما ترتب عليه مما اعتبره هؤلاء تضييعات مصرية جسيمة ، بيد أن المدافعين عن سياسات الرجل يرون أنه بالرغم من أي شيء فإن ذلك الخروج قد وضع اليمن على خارطة العالم الحديث بعد أن كان غائبا عنها .

والحقيقة أن حسابات القيام « بالدور المصري » لا تتم على هذا النحو وإنما تتم على ضوء الحسابات بمدى تحقيق الاستراتيجية الوطنية ونظن أن الحساب من هذا المنطلق كان صحيحا ، فعبد الناصر لم يرسل المصريين إلى شبه جزيرة القرم للدفاع عن عرش آل عثمان كما لم يبعث بهم إلى المكسيك حبا في سواد عيون إمبراطور فرنسا وإنما أرسلهم سواء لمعاونة اليمنيين على التخلص من أكثر الأنظمة تخلفا في العالم أو من الوجود البريطاني في الجنوب ، وهو ما تحقق ، وهو ما تقاضت مصر بعض ثمنه عام ١٩٧٣ بإغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية خلال الصراع .

الخروج الرابع ١٩٩٠ :

« ما جرى من عبور القوات المصرية للحدود في أغسطس الماضي باتجاه شبه الجزيرة العربية يقدم للمرة الثالثة من مرات خروج تلك القوات في ذات الاتجاه ، ورغم ما يبدو من أن هذا الخروج في مرحلة « الصناعة التاريخية » إلا أنه يمكن تشخيص هذا الخروج على ضوء سوابق التاريخ !

١٠١ أول ملاحظة في اتجاه هذا التشخيص أنه يفصل بين هذا الخروج والسابق عليه نحو ربع قرن (١٩٦٧ - ١٩٩٠) ، ويعزى ذلك في تقديرنا في جانب منه إلى انشغال مصر بقضية التحرير الوطني في أعقاب حرب ١٩٦٧ ثم أنه يعزى في جانب آخر إلى ما حدث بعد كامب ديفيد من انعزال مصرى عن الشؤون السياسية العربية ، وهو انعزال يقدر ما أثر في مكانة مصر المصرية فقد أثر في نفس الوقت في درجة الاستقرار العربى .

الملاحظة الثانية مترتبة على سابقتها فقد أدى الغياب المصرى إلى سعى حثيث من قوى عربية عديدة لاحتلال المكانة الخاصة التى خلت من جراء هذا الغياب ، كان أظهرها العراق تحت حكم الرئيس صدام حسين الذى لم يأل جهدا في سبيل تحقيق هذا الهدف ، بدءا من دوره النشط في مؤتمر بغداد الذى جمد عضوية مصر في الجامعة العربية ، وانتهاء بمحاولة تحييدها من خلال انشاء « مجلس التعاون العربى » الذى قام واستمر بمبادرة عراقية .

الملاحظة الثالثة متصلة بما شهدته التسعينات والثمانينات من تغلغل واضح في المنظومة العربية تبعه انشاء مجموعة من « المجالس » خليجية ومغاربية وعربية ، وهى وأن عبرت عن شعور بانحسار المظلة التى حافظت على الحد الأدنى من العمل العربى المشترك فقد تبعها قدرة الطامعين في الزعامة على الحركة لتحقيق المطامع .

ونرى أن المناخ الذى صنعت تلك الملاحظات هو الذى أغرى القيادة العراقية على القيام بعملها العسكرى الصاعى إلى محور الكويت من على الخريطة ، وهذا العمل وإن كان قد وضع العالم في جو الأزمة فهو يقينا قد وضع القيادة المصرية في موقع « الخيارات الصعبة » .

فهذه القيادة في عهد الرئيس مبارك قد اتسعت في جانب منها بموقف بالغ الحذر بكل ما يتصل بإرسال قوات مصرية عبر الحدود ، وهو موقف بدا في أكثر من مناسبة . وبالرفض القاطع لطلب أمريكى متكرر بالقيام بعمل عسكرى ضد ليبيا رغم توتر العلاقات بين البلدين ، وبالاكتفاء بتقديم السلاح والمستشارين للعراق في حربه الطويلة مع إيران .

وهذه القيادة كانت تؤثر إعادة مصر إلى مكانتها الطبيعية داخل المنظومة العربية بالوسائل الدبلوماسية دون غيرها من الوسائل ، خاصة الوسائل العسكرية ، وبالرغم من أن هذا النهج يتطلب وقتا وصبرا إلا أنه يبدو أن الإدارة المصرية في عهد الرئيس مبارك كانت مستعدة أن تبذل الاثنين !

بيد أن ما أحدثه الاجتياح العراقي للكويت قد وضع هذه الإدارة في موقف يصعب معه استمرار الالتزام بالخطر .

والقول بأن مصر قد بادرت للتحرك من أجل « حفنة دولارات » ممتثلة في أسقاط جانب من الدين أمر يستحيل تصديقه ، ثم أن القول بأنها قد أرسلت أبناءها خارج الحدود لأول مرة من ربيع قرن بسبب المبادئ وحدها أمر يصعب تصديقه !

والحقيقة ، فيما نراه ، أنه كان على القيادة المصرية أن تصنع « الخروج الرابع » أو أن تقبل بواقع يقوم على :

١ - انهيار سياستها العربية التي اتبعتها بصبر وأناة طويلين بامتداد الثمانينات .

٢ - القبول بتقزيم دورها العربي ، وهو تقزيم لن تنصرف آثاره على مصر وإنما ستتمسح تلك الآثار على مستقبل الاستقرار العربي بحكم أن الدور المصري كان دائماً صانع هذا الاستقرار .

٣ - توسيع الرقعة التي يتحرك فيها « الآخرون » لصناعة مستقبل المنطقة سواء كان الآخرون من القوى الدولية الطامعة أو من قوى اقليمية غير عربية .

ونعتقد أنه تأسيساً على هذه الاعتبارات جاء القرار المصري بالخروج الرابع ، ونرى أنه حتى هذه اللحظة تشير كل الإيماءات أن هذا الخروج يسير في الطريق الصحيح ، للحساب المصري والعربي بالأساس ، مما يتأكد من جملة التصريحات المصرية في هذا الشأن .

أهم هذه التصريحات متصل بالرفض المصري المشاركة في أي قتال على أرض العراق ، وبالتنذير المصري من أي تدخل إسرائيلي في الأزمة لأنه سيكون لمصر في هذه الحالة « موقف مختلف » ، وأخيراً برفض القيام بدور شرطي المنطقة وهو الدور الذي تتوق أمريكا أن تجسد من يقوم به ، وهي كما أشرنا بتصريحات تؤكد أن « الخروج الرابع » استمر في طريقه الصحيح رغم كل الضغوط والاغراءات !

حواشي الفصل الثالث

- (١) د. جوزف حجار : (ترجمة بطرس الحلاق ، ماجد نعمة) : أوروبا ومصر المشرق العربي - حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية ، الفصل الأول .
- (٢) د. لطيفة محمد سالم : الحكم المصري في الشام (١٨٣١ - ١٨٤١) .
- (٣) د. محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان - تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩ .
- (٤) Ghorbal, Shafik; The Beginings of the Egyptian Question and the Rise of Mohammed Ali.
- (٥) معاهدة لندن ١٨٤٠ ، فرمان فبراير ١٨٤١ - انظر ملحق رقم (١) .
- (٦) رايت ، ليونر تشامبرز ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ازاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤ (ترجمة د. فاطمة علم الدين عبد الواحد) ص ٩٦ - ٩٩ .
- (٧) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل - الجزء الأول ص ١٠٤ - ١٩٢ .
- (٨) انظر قرار الجامعة العربية بارسال قواتها الى الكويت - ملحق رقم (٢) .

أثر الأزمة على العلاقات مع السودان

« النظام السوداني »

بين الخطأ السياسى والخطيئة التاريخية !

فى غيبة المؤسسات الرقابية أن يرتكب أى من الأنظمة العنصرية أخطاء سياسية فهو أمر وارد ، بل كثير الحدوث ، أما أن ينزلق الى الوقوع فى مستنقع الخطيئة التاريخية فهو الأمر الذى يتوجب التنبيه اليه بحكم ما يترتب على ذلك الانزلاق من مخاطر مستقبلية لا تقتصر على عمر هذه الأنظمة مهما طال ، ونخشى أن يكون حكم « جبهة الانقاذ » القائم فى الخرطوم قد انزلق الى المستنقع !

و « الخطأ السياسى » فى العلاقات بين الأنظمة العربية شائع ، بل ومعتاد ، وهو ينتهى فى العادة بلقاء الرؤساء أو الملوك ، بدون سبب مقنع للناس ، وربما يكون قد بدأ بدون سبب مفهوم لهؤلاء !

يختلف الأمر بالنسبة « للخطيئة التاريخية » التى تتجاوز فى العادة شخوص الحكام وتلحق بمناطق مفروض أنها محرمة فى العلاقات العربية .. مناطق مصالح الشعوب ومستقبلها !

وإذا كان يوم ٢ أغسطس الحزين قد أرخ لحقبة جديدة .. حقبة دخول العلاقات العربية - العربية فى المناطق المحرمة بكل مضاعفاتها التى تمخضت عن هذا الدخول ، فإن هناك مخاوف لها ما يبررها أن يكون

نظام « جبهة الانتفاذ » فى الخرطوم لديه ما يفرجه على هذا الولوج بالنسبة .
للعلاقات المصرية - السودانية ، وهو ولوج محفوف بالمخاطر على وجه
البيقين ! ، ثم انها خطوة ، وعلى امتداد تاريخ العلاقات المصرية -
السودانية ، التى توصف « بالأزلية » ، لم تجرؤ اية سلطة ، مهما كان
كنهها ، وسواء فى الخرطوم أو فى القاهرة من خطوها ! ، ويحفل تاريخ
العلاقات بين البلدين بالأمثلة .
أهالى الجهات المصرية !

فقد لا يعلم الكثيرون أنه فى الفترة التى عرفت فى التاريخ
السودانى بدولة « المهديّة » (١٨٨٥ - ١٨٩٨) ، وهى الفترة التى شهدت
أشد أنواع التوتر بين السلطتين فى الخرطوم والقاهرة ، كان قادة الدولة
الثورية فى السودان آنكى كثيرا من الدخول الى المنطقة المحرمة ،
هاجموا حكام مصر وأنذر محمد أحمد المهدي الخديو توفيق بالويل
والثبور حتى انه كتب اليه يتوعده بأن الله « كم أهلك من قبلك من الملوك
أهل الحصون المنيعه من هو أشد منك قوة وأكثر جمعا (١) ، ولكن
وصلت هذه القيادة عند المنطقة المحرمة وتوقفت !

فالمهدي والخليفة عبد الله يبعثان برسائل ودية لقطاعات عدة من
الشعب المصرى .. الى « من بمصر من العلماء على اختلاف طبقاتهم
وتفاوت درجاتهم وخصوصا مشايخ الاسلام ذوى العقول والأحلام » ! ،
والى « الأعيان المصريين وزعماء القبائل فى الصعيد » (٢) ، والى « الى ..
فقد رأت الزعامة المهديّة فى أبناء الشعب المصرى أنهم « أهالى الجهات
البحرية » ، ولم تعتبرهم فى أى وقت عنصرا معاديا ، مما ينم عن فهم
ريما قيسى ، ولكنه عميق ، يحدود المنطقة التى لا ينبغى الاقترب
منها ! »

وقد لا يعلم الكثيرون أيضا انه فى ظل وجود سلطة استعمارية فى
كل من القاهرة والخرطوم ، وهى سلطة لم تال جهدا فى تقطيع الروابط
المصرية - السودانية ، فإن هذه السلطة لم تجسروا على الاقترب من
المنطقة المحرمة .

تشير الى هذه الحقيقة قصة اخراج شخصية من أهم شخصيات
الاستعمار البريطانى من مصر .. الفيلد ماريشال اسموث اللبى ، أشهر
القادة العسكريين خلال الحرب الأولى ، والرجل الذى أرسلته لندن الى
مصر لمواجهة الأحداث الدامية لثورة ١٩١٩ ، والشخصية التى كانت
وراء ضنور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ .. كل ذلك لم يشفع للرجل
عندما اقترب من المنطقة المحرمة من العلاقات المصرية - السودانية ، ولم

تجد السلطات البريطانية مناصبا من سحبه من القاهرة نتيجة لارتكاب
الخطيئة !

تبدا هذه القصة فى اعقاب حادثة اغتيال سردار الجيش المصري ،
الانجليزى الجنسية ، السير لى ستاك ، فى أحد شوارع القاهرة فى ١٩
نوفمبر عام ١٩٢٤ . وقد حملت دار المندوب السامى الحكومة المصرية
برئاسة سعد باشا زغلول مسئولية الحادث ، على اعتبار أن سياساتها
التهيجية هى التى أدت فى النهاية الى دفع أولئك الذين ارتكبوا الحادث
على القيام بفعلتهم .

وقرر الفيلد مارشال اللبى توجية لذار للحكومة الزغلولية تضمن
عدة مطالب بالاعتذار والتعهد بالبحث عن الجناة ودفع تعويض ، ثم
الأهم من كل ذلك ما جاء فى المطلب السادس من الانذار بتبليغ « المصلحة
المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطميان التى تزرع فى
الجزيرة من ٣٠ ألف فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه
الحاجة » .

وكان المندوب السامى فى القاهرة فى عجلة من أمره فلم ينتظر
وصول موافقة لندن على الطلبات التى تضمنها انذاره .

وبالرغم من أن الخارجية البريطانية كانت مشوقة للتفخلص من الوزارة
الزغلولية ، وبالرغم من كل ما كان للفيلد مارشال اللبى من مكانة هائلة
سواء فى دوائر الحكومة أو فى مصر ، فإن رجال الخارجية فى لندن
قد رأوا أنه قد تجاوز « المسموح » ، ودخل فى المنطقة المحرمة من
العلاقات المصرية - السودانية .

وتقدم قراءة الوثائق البريطانية فى هذا الصدد الفهم الكامل من
جانب هؤلاء لطبيعة تلك العلاقات ، وهو الفهم الذى لم يخطئه
رجال الدولة الهيدية قبلهم .

تقول المذكرة الطويلة التى وضعها ريسال الإدارة المصرية فى
الخارجية البريطانية إنه كان على اللبى انتظار رد لندن قبل تقديم
انذاره ، وأنه لو كان قد انتظر لما تقدم بهذا الانذار وقد جاء فيه
هذا التهديد المستتر بالانقاص من « موارد مصر المائية » ، وهى مسألة
شديدة الحساسية فى مصر ، ويمكن أن تؤلب جميع المصريين ضد هذائى
أى سياسات تقترب منها ! (٢) .

وقد كلف هذا الخطأ اللبى منصبه فى القاهرة ، فقد تقرر أرجاعه
الى لندن بعد شهور قليلة من تقديمه لانذاره المشؤم ، ثم أن الحكومة

البريطانية قررت بعد شهرين فقط من تقديم الإنذار سحب هذه المادة التي أثارت الخلاف مما تم في رسالتين متبادلتين بين أحمد زبور باشا رئيس الوزراء المصري الجديد وبين المندوب السامي في القاهرة ، طلب الأول في رسالته ألا يكون توسيع نطاق الري في السودان من شأنه بحال من الأحوال الاضرار بالري في مصر ولا المساس بما يتوقع انفاذه من المشاريع التي تدعو اليها الضرورة » .

وجاء في رد المندوب السامي أن الحكومة البريطانية سوف تصدر التعليمات لحكومة السودان « بأن لا تنفذ ما سبق إرساله اليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق ري الجزيرة توسيعا لا حد له » ، وخرج البريطانيون بذلك من المنطقة المحرمة !

صناعة المنطقة المحرمة :

المناطق المحرمة في العلاقات بين الشعوب لا تصنعها الحكومات ولكن تتم صنعتها على مدى طويل ومن خلال عملية شديدة التعقيد ، ومن هنا تكتسب عمقها التاريخي ، وتكتسب في نفس الوقت صلابتها ، كما تكتسب حرمتها ! .

وتتداخل عناصر صناعة المنطقة المحرمة في العلاقات المصرية - السودانية على نحو غير مألوف في العلاقات بين الشعوب ، الأمر الذي دعا الى اطلاق توصيفات خاصة عليها .. اقليمية وأيدية وما الى ذلك من توصيفات .

بعض هذه العناصر لا يمكن تحديد بدايتها التاريخية ، فمنذ وقت غير معروف كانت تأتي من السودان ، من سنار وكردفان على وجه التحديد ، القوافل التي أسيرت محملة بالمنتجات السودانية وقافلة في طريق عودتها بالسلع المصرية ، ومنذ وقت غير معروف أيضا كان أبناء الصعيد ، وخاصة أبناء « نقادة » يرسلون ا ثواب التي اعتاد السودانيون على ارتداؤها في أعراسهم والمعروفة باسم « الفرقة » .

وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وبعد الانتقال من عصر الزراعة الاقطاعية الى عصر الزراعة الرأسمالية في مصر ، وما استتبع ذلك من بذل عناية خاصة بمشاريع الري ، أخذت العلاقة بعدد

آخر ، وهو البعد الذى صنعه محمد على من خلال ما يمكن تسميته «تنظيم العلاقات المصرية - السودانية» .

وبينما يجنح الخصوم التاريخيون لهذه العلاقة ، خاصة من أبناء المدرسة الانجليزية فى كتابة تاريخ السودان ، الى توصيف هذا التنظيم مرة بالفتح ومرة بالفزو ، فان الحقيقة التاريخية تشير الى غير ذلك .

فالفتح أو الغزو يتم لحساب من يقوم به ، وهذا لم يحدث عام ١٨٢٠ ، واذا كان هناك من مستفيد فهو الطرفان ، الجانب المصرى الذى أمن على موارده المائية ، والجانب السودانى الذى أنقذ المصريين عليه أموالا طائلة لاقامة بنيته الحديثة ، والذى أمكن لملمة أطرافه ليتشكل لأول مرة فى التاريخ ما أصبح يكون دولة السودان الحديث .

ويدون أى افتتات على الحقيقة التاريخية فان كثيرا مما فى السودان بدأ مصريا ٠٠ المدن والطرق والسكك الحديدية والرى والتعليم والثقافة والصحافة ، بل والجيش والتجمعات الشعبية ، ولنا هنا وقفة .

فقد لا يعلم الكثيرون ان الجيش السودانى الحديث فى أصله كان فرعاً من الجيش المصرى ، فان هذا الجيش الذى اكتسب وجوده المنفصل بعد حادثة السير لى ستاك عام ١٩٢٤ تحت اسم « قوة دفاع السودان » قد تشكل وقتئذ من الفرق السودانية فى الجيش المصرى ، وذلك بعد اخراج هذا الأخير من السودان على أيدي الانجليز .

اما بالنسبة « للتجمعات الشعبية » فالمعلوم ان « العمل السياسى » فى السودان منذ نشأته أوائل القرن ، وربما حتى يومنا هذا ، يصنع قبل أى شئ « موقفه المصرى » ، فالنظام الطائفى عندما ارتدى ثوبا سياسيا ، فقد كان يحكم طبيعة هذا الثوب « موقفه المصرى » ، مع مصر أو ضدها ، والأحزاب الوطنية التى نشأت أولا فى كنف النظام الطائفى كان يحدد مدى قبولها فى الشارع السودانى نفس الموقف ، أكثر من ذلك ان التجمعات الايديولوجية ، مثل الشيوعيين والاخوان المسلمين ، عندما تشكلت فقد قامت امتدادا للتجمعات الايديولوجية المصرية ! (٤) .

يسهم فى صنع « المنطقة المحرمة » وجود سودانى قوى فى مصر ووجود مصرى قوى فى السودان ، ويجمع هذا الوجود بين طابعه الشعبى والرسمى ، وبينما يقدر عدد السودانيين الموجودين فى مصر بنحو ٢ مليون نسمة ، فان أعدادا كبيرة من المصريين من أصول مصرية ، خاصة

من إقباط الصعيد ، قد استوطنوا في السودان وكونوا طبقة يورجوزية متميزة ، بالإضافة الى الوف من العاملين في حقل الرى وفي مؤسسات التعليم المصرية المنتشرة بطول السودان ونرضه ، ومعلوم أن حجم التعليم المصرى ، الذى يقبل عليه السودانيون ، لا يقل عن حجم التحليم الحكومى ، ومعلوم أيضا أن الفرع الوحيد لجامعة مصرية فى الخارج هو فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم (٥) .

ثم انه يسهم فى صنع قداسة نفس المنطقة الاعتبارات الاستراتيجية، فبينما تمثل السودان عمقا استراتيجيا لمصر بدا فى مناسبات تاريخية متعددة ، فإن مصر كانت وستبقى النافذة السودانية الى عالم البحر المتوسط ، وأن اغلاق هذه النافذة يؤدى الى لون من ألوان الاختناق السودانى !

العمق الاستراتيجى بدا فى مناسبات متعددة لعل اقربها التفكير فى انتقال النكوجة المصرية الى الخرطوم عندما احدثت بمصر قوات المحور خلال الحرب العالمية الثانية ، والانتقال الفعلى لبعض مؤسسات الجيش المصرى الى الأراضى السودانية فى أعقاب حرب ١٩٦٧ استمداا لمواجهة الخطر الاسرائيلى المحدث بأراضى شمال الوادى !

القطيعة :

تشير الشواهد التاريخية الى حقيقتين ..

اولهما : ان أية سلطة فى القاهرة قد تقبل بالهجوم عليها من جانب أى نظام فى الخرطوم ، وفى كثير من الأحيان قد تتسامح أو تتغافل عن مثل هذا الهجوم وذلك حتى لا يستغل الخلاف ويتحول الهجوم من الخطأ الى الخليفة بالاقتراب من « المنطقة المحرمة » !

ولعل الرئيس مبارك كان يعبر عن هذه الحقيقة فى تصريحاته المتكررة بأنه يتسامح فيما يخصه ولكنه لا يتسامح فيما يهدد الأمن المصرى .

والثانية : ان اقتراب أى نظام سودانى من « المنطقة المحرمة » كان يتم فى العادة على حساب المصالح المصرية - السودانية ويتم على الأرجح بفعل قوى خارجية أو بوسوسة من الآخرين !

وتأسيسا على هاتين الحقيقتين تتوالى الشواهد التاريخية ..

يشير شاهد من هذه الشواهد الى أن سببا من أهم الأسباب التى دفعت محمد على باشا الى ارسال القوات المصرية الى السودان عام

١٨٢٠ كان الخطر الذي بنا يمثلته الممالك الهاريون الى الجنوب والذين بدأوا يشكلون قوة عسكرية يستعدون بها للانقضاض على مصر .

يشير شاهد آخر الى أن الدافع الأساسي وراء القرار بتقدم الجيش المصرى الى السودان عام ١٨٩٨ فيما سمي « بحملة الاستعادة » كان ما نيه اليه المسيو برومت المهندس الفرنسى بوزارة الأشغال المصرية .

ففى محاضرة القاها الرجل فى القاهرة ذكر أن أية قوة تستطيع أن تسيطر على إحدى المناطق الضيقة فى أعالي النيل تتمكن من الامسك « برقية مصر » بكمية صغيرة من الأحجار تعترض مجرى النهر وكان معلوما أن فرنسا مرشحة للقيام بهذا العمل ، وهو ما حدث بالفعل من خلال تقدم حملة مارشان المشهورة فى اتجاه فاشودة ، الأمر الذى عجل بإرسال « حملة الاستعادة » وانتهى بالمواجهة الشبهيرة بين القوتين المصرية والفرنسية حول هذه البقعة مما صنع أزمة كبيرة لم تنته الا بجلاء الفرنسيين (١)

ولعل ما يصنع « مناخ الأزمة » فى العلاقات بين حكومتى الخرطوم والقاهرة فى الوقت الحالى ليس بعيدا عن هاتين الحقيقتين .

ونظن ، ونرجو أن نكون مخطئين ، ان النظام القائم فى السودان ، والذي أسس نفسه « بجبهة الانقاذ الوطنى » ، والذي لقي دعما واضحا من القاهرة مع قيامه ، قد بدأ بالفعل يعبر فى نطاق العلاقات بين البلدين من مجال الخطأ السياسى الى مستنقع الخطيئة التاريخية !

والتمييز بين الخطأ والخطيئة فى سياسات حكومة الخرطوم يبدو من خلال التمييز بين سياسات الحكومة الحزبية التى كان يرأسها السيد صادق المهدي وحكومة الانقلاب العسكرية التى يرأسها الفريق عمر البشير .

فالزعم بأن العلاقات المصرية - السودانية كانت جيدة على عهد الحكومة الأولى هو زعم غير صحيح ، الا أنه يمكن القول ان المسئولين فى هذه الحكومة من « السياسيين » كانوا مدركين بطبيعة « المنطقة الحرام » التى لا ينبغي الوصول اليها .

فقد كان أقصى ما وصل اليه هؤلاء اتهام الحكومة المصرية بالتدخل فى الشؤون السودانية ، أو الاعراب عن عدم الرضاء من تقاعس سلطات القاهرة عن تقديم المعونات الكافية لضرب حركة جون قرنق ، أو بعض الهجمات الصحفية ، ومع ذلك فقد كانت قنصوات الحوار مفتوحة بين الجانبين المصرى والسودانى طول الوقت حتى ان الصادق عندما أراد

يقدم إلى العاصمة المصرية اختار نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة للحديث ، وهو فى هذا أراد أن يؤكد على أن علاقته الفاترة بالحكومة المصرية لا تنصرف إلى الشعب المصرى !

اختلف الأمر بالنسبة لزعامات الحكومة الحالية من «العسكريين» التى يبدو انها لا تملك نفس القدر من الإدراك ، سواء لنقص الخبرة السياسية أو للوقوع تحت تأثير الجبهة الإسلامية المتصلية ، أو اغراءات خارجية !

ومع انه كان يطيب لكثير من الحكومات السودانية تحميل مصر اسباب بعض المتاعب الداخلية التى تواجهها فان حكومة «البشير» تواجه قدرا من المتاعب ربما لم تواجه حكومة سودانية سابقة بدءا بحركة «جون قرنق» فى الجنوب التى اتخذت طابعا سودانيا عاما ، وانتهاء الى أزمة اقتصادية طاحنة وصلت بالسودان الى حافة المجاعة ، ووصولاً الى تجمع قوى المعارضة الوطنية فى جبهة تهدف الى الاطاحة بحكومة الانتقاذ التى لم تقبل فى رأيهم أى شئ للانتقاذ ! ، ومع تضخيم المتاعب تزداد الرغبة فى تحميل القاهرة «المسئولية» ، ولكن ليس الى حد الدخول للمنطقة المحرمة !

وقد اتخذ هذا الدخول اشكالا عدة ، بمضايقات شديدة للمصريين العاملين فى السودان ، وبتشجيع لبعض العناصر التى تقوم بأعمال تخريبية فى مصر ، وبعلاقات مشبوهة مع بعض القوى الخارجية المعادية لمصر ، ثم أخيرا بتهديدات خفية «باعتداء ما» على المنشآت الحيوية المصرية ، وعلى وجه التحديد السد العالى ، وهو امر تحول من مجال الاشاعات الى نطاق التقارير الى هتافات المتظاهرين فى شوارع العاصمة السودانية المدعومين بتأييد الحكومة السودانية . وقد غاص النظام السودانى بهذا الفعل فى بئر الخطيئة الى الأعناق !

وليس من شك أن قرارات حكومة القاهرة باغلاق المؤسسات التعليمية فى السودان ، فرع جامعة القاهرة ومدارس البعثة التعليمية ، وبوقف رحلات مصر للطيران الى الخرطوم انما جاءت كرد لفعل لوقوع النظام السودانى فى البئر ، وهو ما عدلت عنه القاهرة بعد فترة قصيرة ، بحكم أن الجميع يسعون الى اخراج العلاقات المصرية - السودانية من بئر الخطيئة وليس انزلاق الجميع اليه !

حواشي الفصل الرابع

- (١) نص كتاب المهدي الى توفيق • ابراهيم فوزي ، السودان بين يدى غوردن وكنتشنر ج ٢ ص ٤٦ - ٥١ .
- (٢) د- يونان لبيب رزق ، العلاقات الخارجية للدولة للهدية - رسالة ماجستير غير منقورة •
- (٣) د- يونان لبيب رزق ، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩ - ١٩٢٤ ص ٤٧٤ - ٤٨١ •
- (٤) د- يونان لبيب رزق ، قضية وحدة وادي النيل ١٩٢٦ - ١٩٤٦ ص ١٦٩ - ١٧٦ -
- (٥) د- يونان لبيب رزق ، التعليم المصري في السودان الهلال - سبتمبر ١٩٦٥ •
- (٦) Langer, William ; The Diplomacy of Imperialism.

الموضوع الثالث

الحرب

الفصل الخامس : الحرب الملعونة

الحرب الملعونة !

نظن أنه في التاريخ العربي المعاصر سيحتل ما جرى بين ١ أغسطس ١٩٩٠ ويناير ١٩٩١ على الساحة العربية مكانة متفردة لسبب بسيط وهو أنه خارج عن السياق العام لهذا التاريخ ، وهو خروج يستحق اللعنة !

واللعنة هنا ليست تعبيراً عاطفياً فحسب ، ومن الصعب إبراء النفس في مواجهة ما جرى من قدر من التأثير العاطفي ، وإنما هي قبل ذلك توصيف لحادثة تاريخية تخلف أثراً سلبية على مستقبل الشعب العربي في كل مكان ومستقبل غير منظور !

وفي رأينا أن الرئيس العراقي عندما استولى على الكويت على هذا النحو ، وما ترتب على ذلك من مضاعفات ساهم في صنعها من خلال رهانات مرجحة الخسران ٠٠ في كل ذلك فهو لم يراهن على مستقبله السياسي أو حتى على مستقبل العراق ، بل راهن على المستقبل العربي كله ، وهو رهان يؤكد كل الدلائل أنه في غير صالح هذا المستقبل وفي صالح خصوم العرب التاريخيين !

ماذا قبل ؟ !

يقتضى ذلك التنكير بمفردات الحركة التاريخية للشعب العربي خلال ما يقرب من نصف القرن الأخير ٠٠

وقد تعددت هذه المفردات ..

أولى هذه المفردات متصلة بالعلاقات العربية - العربية .

فقد استمرت هذه العلاقات وتحت أى ظروف تتمتع بحد أدنى مما يمكن أن نسميه « خط الرجعة » سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو على مستوى العلاقات الجماعية ، بمعنى آخر فقد حرصت جميع الأطراف على الإبقاء على « شعرة معاوية » .

وإذا نحينا جانبا « حرب الميكروفونات » ، وهى حرب لا تسكاد تتوقف الا لتبديا مما يجعل من الصعوبة بمكان « التأريخ » لها فانه تبقى جملة من الحوادث السياسية التى تدهورت فيها العلاقات العربية - العربية نخفاز منها هنا أكثرها حدة فى التدهور ، ما صاحب حرب اليمن وما ترتب على الاتفاق فى كامب دافيد .

جاء التدهور فى حرب اليمن على المستوى الثنائى ، بين الجمهورية العربية المتحدة وبين المملكة العربية السعودية ، بكل ما صاحبه من حرب اعلامية كثيفة وبمحاولات من الجانبين لضرب التدخل فى شئون اليمن . الرياض التى رأت أن وجودا عسكريا مصرية فى تلك البلاد يمثل تهديدا للمملكة ، والقاهرة التى رأت أن دعم السعودية للعناصر اليمنية المحافظة يمثل خطورة على الثورة اليمنية الوليدة .

وقد وصل هذا التدهور الى مدهاه عندما قامت طائرة مصرية بالقاء بعض قنابلها على العاصمة السعودية ، وكان مفهوما أن الهدف من وراء هذا العمل أحداث فرقة سياسية قبل استخدام القوة العسكرية .

رغم هذه الحدة فى تدهور العلاقات الثنائية بين البلدين فقد بقيت شعرة معاوية دون انقطاع الأمر الذى بدا بعدما ترتب على هزيمة يونية عام ١٩٦٧ من آثار ، وما جرى فى مؤتمر قمة الخرطوم من اسقاط الخلافات بين الدولتين تماما وعودة التكاتف العربى لمواجهة التهديد الاسرائيلى .

أما فى كامب دافيد فقد اختلف الأمر ، فلم يكن الخلاف ثنائيا هذه المرة وإنما جاء بين مصر وبين غالبية المجموعة التى تشكل الجماعة العربية والتى اجتمعت فى مؤتمر بغداد الشهير فى مارس عام ١٩٧٩ ، فان قرارات هذا المؤتمر ، رغم قسوتها ورغم حملة الكراهية العنيفة التى شنت على مصر وقتذاك ، قد ابقت على شعرة معاوية .

بدا هذا الإبقاء فى قرارين من القرارات التى اتخذت فى هذا المؤتمر ..

القرار الأول الخاص (بتجميد) عضوية مصر في جامعة الدول العربية .
الأمر الذي يبدو معه أن المجتمعين في بغداد ، ورغم كل مشاعر المروءة
لدى بعضهم ، والاحباط لدى البعض الآخر ، والخوف من الابتزاز
من البعض الثالث ٠٠ أن هؤلاء لم يستطيعوا الوصول بقرارهم الى (طرد)
مصر من الجامعة .

والفارق بين الطرد والتجميد كبير هو الفارق بين اجراء نهائى
واجراء مؤقت ، وهو الفارق بين قطع شعرة معاوية والبقاء عليها !

القرار الثانى الخاص باختيار تونس (كمقر مؤقت) للجامعة
العربية ، وهو قرار يتحدث عن نفسه ويسير فى نفس الاتجاه . فقد كان
يعنى أن المجتمعين لا يمارون فى حقيقة أن القاهرة ستبقى «المقر الدائم»
بكل ما يعنيه ذلك من الحفاظ على الشعرة ! (١)

وإذا كانت قواعد التاريخ فى العلاقات العربية - العربية تسمح
بالذهاب فى اتجاه التوثيق الى ما شاء الله ٠٠ الى حد الوحدة أو
الاتحاد ، فإنها لا تسمح بالسير فى الاتجاه المضاد ألا لحد محدود ، فلو
وجد السائر فى هذا الاتجاه ألا أبوايا موضدة ، أو مفتوحة الى جهنم !
مما يكسب شعرة معاوية متانة مستمدة من تلك القواعد !



المفردة الثانية خاصة بالموقف العربى من الوجود الاسرائيلى فى
المنطقة ولا نظن أن قضية لقيت اجماعا عربيا فى التاريخ المعاصر بقدر
ما لقيته قضية الاستشعار بالخطر الاسرائيلى ، وهو استشعار بدأ فى
اعقاب حرب ١٩٤٨ وتزايد فى اعقاب حرب ١٩٥٦ واستفحل بعد حرب
١٩٦٧ .

ويلاحظ ان هامش الاختلاف العربى - العربى حول تلك القضية
استمر محدودا ان لم يكن منعذما ، فعند التعامل مع هذا الخطر كان
يختفى الحديث عن المحافظين والتقدميين ، وتوازى المصالح القطرية
وراء المصلحة القومية ، فقد كان وما زال ، هذا الخطر فى عموميته
أكبر كثيرا من حصر ضرره فى قطر واحد .

وتشير الف باء الدراسات الاستراتيجية أن العدو الوطن هو الذى
يمثل خطرا قائما على مقومات الوطن وأمنه ، وتأسيسا على هذه الحقيقة
فقد استمرت اسرائيل ، ورغم أية تطورات ، تمثل بالنسبة للعرب
العدو الاستراتيجى رقم (١) .

وقد استمر هذا الفهم يحكم تصرفات الحكومات العربية ، كما استمر
فى نفس الوقت يحكم علاقات هذه الحكومات بعضها ببعض أو علاقاتها

بالتألم الخارجى : مهنا تباينت سياسات تلك الحكومات ومهما تغيرت
مواقعها سواء بالنسبة لانظمتها الداخلية أو بالنسبة لسياساتها مع العالم
الخارجى .



المفردة الثالثة فى المنظومة العربية فى فترة ما قبل الاجتياح
العراقى للكويت متصلة بتأثير الوضع الدولى فى العلاقات بين الدول
العربية . وهو ميدان شهد اختلافات عربية مخومة !
نبح هذا الاختلاف من حقيقتين ..

الحقيقة الأولى ذات بعد تاريخى ، فعصر الاستعمار قد خلف ما
يمكن توصيفه بالخاوف التاريخية من الدول الاستعمارية ، خاصة وأن
حركات التحرر فى البلدان العربية قد اختلطت فى غالب الأمر بالدماء
وكثير من مشاعر الكراهية ..

ومن الصعب القول ان تلك المشاعر قد غاضت بعد رغم بعد الشقة
بين انتهاء العصر الاستعماري فى العقد التالى لانتهاى الحرب الثانية
وبين مطلع التسعينات ..

ولا شك ان الوجود الاسرائيلى وما ترتب عليه من احباطات عسكرية
وسياسية ، فضلا عما توافر لهذا الوجود من أسباب الدعم من الغرب ،
المصدر الدائم لدعم اسرائيل ، قد ادى الى استمرار الشكوك وتزايد
شعور المرارة من الدول الغربية صاحبة المسجل السابق فى العصر
الاستعماري .

الحقيقة الثانية : ما عرفته نفس الفترة من ظهور الكتلتين واحتداد
الحرب الباردة مما ادى الى توجه عديد من الدول العربية على رأسها
مصر الى توثيق علاقاتها بالاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا .

وقد استتبع ذلك اشكال من الانقسام العربى - العربى ، وبينما كان
الاتجاه فى صف الدول العربية المتجهة الى الكتلة الشرقية قبل عام
١٩٦٧ فانه قد أخذ يرجع الى الاتجاه الآخر بعد ذلك ، وأن استمرت
الخلافات قائمة وحادة فى المرحلتين ..

وماذا بعد ؟

يلجأ المؤرخون الى حيلة قديمة لتبيان حجم التغيرات غير المتصورة
التي تحدثت فى مرحلة قصيرة لا يسهل استيعابها !

يمكن أن نطلق على هذه الحيلة حيلة « اهل الكهف » ، وهى تقوم
على تصور ان هناك شخصا ما دخل الكهف ، وفى هذه المرة لفترة قصيرة

لا تزيد عن بضعة شهور ، ولدى خروجه من الكهف فإن ما شاهده من تغييرات لم تكن لتخطر لأكثر المتشائمين على بال !

فسوف يجد صاحبنا مجموعة من الأحداث غير المسبوقه كان يصعب على أى عاقل تصور حدوثها مهما اشتطت التصورات .

سوف يجد أولاً ، ولأول مرة فى تاريخ العالم المعاصر ، مجسوة من قرارات مجلس الأمن الصادرة بإجماع الدول الاعضاء بما فيها الاتحاد السوفيتى والصين ، وهى قرارات تدين دولة عربية عضو بالجامعة العربية باحتلال دولة عربية أخرى عضو بنفس الجامعة ! ثم أنها قرارات وصلت الى حد السماح باستخدام القوة لانهاء هذا الاحتلال (٧) .

ولعل أخطر ما فى هذا الاجماع أن الاحتلال العراقى للكويت قد أتاح الفرصة للتأكيد أن ما حدث من متغيرات على صعيد العلاقات الدولية خلال النصف الثانى من الثمانينات قد صنع نظاما جديدا قائما على « وحدانية القطبية » بعد تلك القطبية الثنائية التى استمرت لما يزيد عن أربعين عاما بعد الحرب العالمية الثانية .

وسوف يجد أنه لأول مرة فى التاريخ تقف دولة صغيرة ، مهما بلغ شأن قوتها العسكرية أمام إرادة عالمية يصنعها القطب الوحيد مما يصلح تسمية لمرحلة مأسوية تحت عنوان « رجل ضد العالم » وهو موقف لنفارى أكثر منه موقف بطولى !

سوف يجد ثانيا ، وكأمر غير مسبوق فى التاريخ العربى المعاصر أرضا عربية وقد تحولت الى ميادين للاقتال بين جيوش عربية ، وسماء العرب تعوم فيها صواريخ عربية لتضرب أهدافا عربية أو طائرات وصواريخ غير عربية ولكنها تضرب أيضا أهدافا عربية !

سوف يجد ثالثا العدو الاستراتيجى وقد تهنش مكانه فى صف العداء فبعد أن استمرت اسرائيل لأكثر من أربعين عاما تقوم بدور «المعتدى» فى التاريخ العربى تخلت عن هذا الدور لتتركه لآخرين يحققون نفس أهدافها ، يل ويزيد .

والتخلى (المؤقت) والمتكلف عن دور المعتدى تقاضت اسرائيل من العالم ثمنا باهظا له ، ونعتقد أنها لن تفوت الفرصة ومستتقضى ثمنا آخر .. من العرب هذه المرة !

وسوف يجد رابعا شعبا عربيا يتعرض لهجمة عسكرية شديدة الشراسة تقوض ليس فقط قوته العسكرية ، وإنما الأخطر من ذلك «البنية

الأساسية» التي يفترض أنها ثمرة جهود طويلة وإموال طائلة مطلوب إعادة بذلها وانفاقها .

ومصروف يجد خامسا انقساماً عربياً لا نظن أن تاريخ العرب المعاصر قد شهد مثله من قبل ، والكارثة التي يصنعها مثل هذا الانقسام أن ما تعود عليه العرب من قبل من « انقسامات الأنظمة » قد حل محله هذه المرة انقسامات الشعوب ، وبينما كانت تنتهي الانقسامات من النزوح الأول من خلال الوساطات أو لقاءات الحكام وتبادل القبائل العربية المعروفة فإن هذا النوع من الانقسامات يتطلب وقتاً طويلاً للتخلص من آثاره ، خاصة عندما تكون تلك الآثار ملوثة بدماء العرب ، وهي أيضاً قد بذرت شكوكاً بين الشعوب العربية لا نعتقد ، ومهما بلغت درجة التسامح العربي أنها ستزاح بسهولة ، باختصار فإن الانقسام العربي هذه المرة قد انقطعت معه شجرة معاوية الشهيرة .

ومما قد يثير دعر صاحبنا ملاحظة أن الانقسام هذه المرة قد دخل البيت العربي فاختلف الناس فيما بينهم بين ادانة الغزو العراقي للكويت وبين رفض التدخل الغربي لضرب العراق ، بل لعل هذا الانقسام تسلسل داخل كل انسان عربي فأصبحت تتنازعه مشاعر الرفض المتناقضة . . . رفض الاستيلاء العراقي على الكويت ورفض ضرب العراقيين حتى النخاع فيما حدث خلال الحرب الجوية والبرية .

ولابد أن هذا « الخارج من الكهف » منتجناه كل مشاعر الحزن وهو يروي ما صنعه التخلف العربي . .

فهذا التخلف قد صنع أغلب قسمات الحرب . . الحرب الملعونة . .

« فالبطل » في التاريخ صناعة بشرية قديمة على أن يكون هذا البطل استجابة حقيقية لمطالبات عصره ، مما يجعله إضافة صحيحة لتاريخ الشعب الذي خرج منه ولتاريخ الوطن الذي قاده .

يقضى هذا أن يكون « البطل » صاحب قضية عادلة ، ولابد أن صاحبنا سوف يبرزعج أشد الانزعاج عندما يشاهد هذا الخلط الهائل للسائد على الساحة العربية الذي أصاب مفهوم البطولة في التسايرخ ، فالفارق كبير عندما يحارب « البطل » من أجل التحرير أو أن يزعج آخر بيلايه والمنطقة في حرب من أجل تحقيق أطماع إقليمية صغيرة أو كبيرة . . باختصار فإن البطل التاريخي يجب أن يكون صاحب « قضية وطنية عادلة » ليدخل من بوابة الأبطال . . أما الرئيس العراقي فنظن أنه سيبدخل من بوابة أخرى . . « بوابة أبطال اللاقضية » ١

وسيحزن صاحبنا عندما يقرأ هذا « الاتفاق غير المكتوب » والذي

لمستمر لفترة غير قصيرة في تلك الجسر الملعونة بين الطرفين المتحاربين ، وهو الاتفاق الذي يقوم على إخفاء حقيقة الخسائر العراقية ..

القيادة الأمريكية وكان يدفعها الى ذلك مخاوف من اثاره الرأى العام سواء في دول التحالف أو لدى بقية شعوب العالم ، فان كم النيران الهائل التي اسقطت على العراق والكويت خلال أسابيع الحرب لابد أن يكون لها ألوف الضحايا .

و « الزعامة التاريخية » للعراق كانت تغطي الانصاح عن حجم الخسائر حتى لا يفت ذلك في عياد أبناء الشعب ، من المحاربين أو من المدنيين ، وليس مهما بعد ذلك أن تقود هؤلاء وأولئك الى الجحيم .

وسياسة التجهيل التي استمرت تتبعها القيادة العراقية سمة أخرى من سمات التخلف التي يجب أن تحاسب الشعوب قياداتها عليها لأن تلك السياسة تعني أن يبقى الشعب العراقي منوما حتى وهو في حالة حرب الى أن يستيقظ على حجم الكارثة .

ويندرج تحت التوصيف بالتخلف هذه الفرحة التي تملك بعض الدوائر العربية بالتدخل الأمريكي لضرب صدام ، إذ ينبغي الادراك أن هذا التدخل تحت أى مسمى ، تحالف أو قوة الجنسية المتعددة هو شر ، حتى لو كان شرا لابد منه ، فالتاريخ يعلمنا أن مثل تلك التدخلات يكون لها في العادة ثمن ، وهو ثمن لن يدفعه سوى العرب ، من حاضريهم ومن مستقبلهم !

ونعتقد أيضا أنه من قبيل التخلف ما عمد اليه البعض في المنطقة من توصيف الحرب الملعونة « بالحرب العالمية » الأمر الذي قد ادخل لونا من السعادة الزائفة في قلوب بعض العرب الذين قد يرضيهم أننا قد نجحنا أخيرا في اثاره حرب .. وحرب عالمية !

ومن يقرأون التاريخ ويعرفون ألف باءه يعلمون أن « الحرب العالمية » لها مواصفات لا تتوفر بحال للحرب الملعونة ، الذي يمكن قوله في هذا الصدد أن الحرب التي دارت جر بغيها بعض الأسلحة التي كان مفترضا استخدامها في الحرب العالمية التي لم تقم أبدا ، وكانت القدرة التدميرية العالية لهذه الأسلحة من أهم أسباب منعها ، وهي الأسلحة التي وجدت في المنطقة العربية حقلا مناسباً لتجاريها .

ولو أدرك السعداء بقوله الحرب العالمية التي اثارها الرئيس صدام

هذه الحقيقة لحلت الأحزان بدلا من مشاعر التفاخر الكاذبة ، ولكنها يقينا
سنة أخرى من سمات التخلف .

ونظن أن « الخارج من الكهف » لن يجد مناصا بعد كل تلك المشاهد
الناسوية المحيطة من التعجيل بالعودة إليه !

حواشي الفصل الخامس

- (١) انظر قرارات مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ (ملحق رقم ٣) .
- (٢) انظر قرارات مجلس الأمن بإدانة الاحتلال العراقي للكويت (ملحق رقم ٤) .

الموضوع الرابع

الحدود - اللغم المدفون في العلاقات العربية - العربية *

الفصل السادس : صناعة الحدود العربية - العربية *

الفصل السابع : الحدود الكويتية - العراقية - اللغم الذي تفجر !

الفصل الثامن : الحدود المصرية - السودانية - خصام الأخوة !

الفصل التاسع : الحدود المغربية - الجزائرية - لغم يهدد الوحدة
المغاربية !

(١) صناعة الحدود العربية - العربية

تلك الخطوط المستقيمة أحيانا كالسيف القاطع والمتعرجة أحيانا أخرى كالثعبان المتلوى والتي تظهر على خريطة الوطن العربي لتصنع الحدود السياسية بين الدول العربية ، خطوط حديثة لم يكن يعرفها العرب قبل مطلع القرن العشرين ، وعلى وجه التصديد قبل بدايات تداعى الامبراطورية العثمانية التي كانت تحكم القسم الأكبر من هذا العالم .

والتشبيه بالسيف القاطع صحيح فى مجمله لأن هذه الخطوط ظلت فى كثير من الأوقات مصدر فصل للعلاقات العربية - العربية قبل أن تكون أداة وصل ، أما التشبيه بالثعبان المتلوى فهو أكثر واقعية بحكم ما تملكه من صفات الثعابين ، فالمشاكل حولها تظل كامنة لوقت طويل ثم لا تلبث أن تخرج ، وفى أوقات غير مناسبة على الأرجح ، لتلدغ الاستقرار العربى ، وكثيرا ما تكون هذه اللدغة فى مقتل ، الأمر الذى يتطلب عقد دراسات ، ليس حول الحدود العربية فهذه قصة يطول شرحها وإنما حول الحدود العربية - العربية ، والتي تشكل لغما منفقونا فى العلاقات بين الحكومات العربية .

وقبل التعرض لقصة صناعة الحدود العربية - العربية يجدر تسجيل عدد من الملاحظات :

١ - بينما كان مفروضا أن تلتهم خطوط الحدود بين العرب من

جانب وبين القوميات المحيطة من جانب آخر ، خاصة أن تلك الحدود قد رسمت بسورها في عهود الاستعمار ، وتم خلالها اقتطاع مناطق عربية أو على الأقل ذات أغلبية عربية كبيرة ، فإن الحكومات المعنية قد اكتفت بالبقاء على المناطق السليبة ، مثل عريستان أو الاسكندرونة (١) ، أو لم تعد تذكرها أصلا ، كما حدث في بعض مناطق شرق السودان التي حصلت عليها اثيوپيا ، بينما كانت مستعدة في كل لحظة بأن تشمر عن سواعدها لتتبرر قضية الحدود مع نظام عربي آخر ، مع العلم أنه يترتب على الحالة الأولى تغير في هوية مناطق الحدود المقتطعة ، وهو ما حدث بالفعل بالنسبة لحالتى عريستان والاسكندرونة .

٢ - أن قضية الحدود العربية - العربية في هذا الإطار تثيرها الأنظمة لتحقيق مكاسب سياسية صغيرة دون النظر إلى ما يترتب على أثارها من أحداث اضرب بالقتل هي العلاقات بين الشعوب العربية .

والمفروض في التعامل مع هذه القضايا وضع المصلحة القومية فوق أى اعتبار آخر ، أما أن يحاول نظام من الأنظمة إخفاء أخفاقاته في الداخل أو في الخارج بأثارة قضايا مع حكومة عربية مجاورة فهو ما نلاحظه في تقديرنا ، قمة الخيانة القومية ، وهي خيانة استمرائيات بعض الأنظمة الأمر الذي حان التنبيه إليه .

ويقدم الموقف المصري خلال الثمانينات نموذجا لفهم هذه الحقيقة فمصر لديها مشاكل حدودية مع السودان في المنطقة الشرقية من الحدود حلايب وما حوالها ، ومصر أيضا لديها مشاكل حدودية مع ليبيا من خلال اثارة قضية واحة جغبوب التي اعتبر بعض المصريين ما جرى من تنازل حكومة الزير عن حقها في اتفاقية ديسمبر عام ١٩٢٥ بمثابة دهرقة وأية معصرية ، وهي اتفاقية لا زال كثيرون يشككون في صحتها . ورغم كل ذلك ، ورغم أن أي من تلك المناطق المتنازع عليها متصل في مساحتها إلى وضع مئات من الكيلومترات المربعة فإن حكومة القاهرة لم تتوان عن أن تقاوم في حرب قانونية وتاريخية وجغرافية بحلول ما لا يزيد مساحتها عن كيلومتر واحد على الحدود المصرية - الإسرائيلية في معركة طابا الشهيرة (٢) بينما تربكت قضايا الحدود الأخرى لتحل من خلال الاتصال بين الأخوة مرة ، وهو موقف لم يقتضيه فلسفه على عهد الرئيس مبارك ، وأن كان قد برز فيه بحكم قضية طابا ، ولكنه كان موقفا مصريا دائما يؤكدته سياسات الرئيس عبدالناصر من الأزمة الشهيرة التي تفجرت حول الحدود المصرية - السودانية عام ١٩٥٨ ، والتي أثرت مصر وقتها الالتزام بسياسة التهذيب ، رغم كل ما كانت تملكه من أسباب القوة السياسية والقانونية في مواجهة الطرف الآخر .

٢ - يكتسب النزاع حول بعض مناطق الحدود العربية - العبرية حساسية خاصة ، وهى المناطق ذات الأهمية الاقتصادية المتميزة ، وليس من شك فى أن النزاعات على الحدود فى المناطق النفطية ، خاصة فى الخليج تتعاطم خطورتها بحسبكم ما تمثله كل بضعة كيلومترات من تلك الحدود من عشرات الملايين من البراميل التى تترجم إلى مئات الملايين من الدولارات (٤)

ويتحول النزاع فى العادة حول مثل تلك المناطق من نزاع بين طرفين إلى نزاع متعدد الأطراف ، وفى كثير من الأوقات يكون بعض هذه الأطراف من غير العرب !

٤ - يلاحظ أنه فى العالم الذى نشأت نتيجة لتطورات التاريخ فكرة الحدود السياسية Political Boundaries ، وهو العالم للنسب دخل أرضية « القوميات » فى غرب أوروبا ، والذى أصبحت الحدود فيه لها وظيفة معروفة وهى أن تكون أطارا للدولة التى تضم قومية بعينها .. فى هذا العالم ، ونتيجة للتطورات الاقتصادية وقيام السوق الأوروبية المشتركة وما ترتب عليها من أشكال من الارتباطات السياسية أخذت هذه الحدود تكفى بقدر كبير من المصانة ، وصار اجتيازها لا يشكل عقبة تذكر أمام شعوب هذا العالم .

سار الأمر فى اتجاه معاكس بالنسبة للحدود العربية - العبرية إذ كلما مر الوقت اكتسبت قدرا من الصلابة ، حتى أن عبورها فى بعض الحالات أصبح مغامرة محفوفة بالمخاطر ، بالرغم من أن القائمين على الجانبين عرب ، وقد يرفعون فى كثير من الأحوال شعارات العروبة الملتهية .. ولعل الشريط السينمائى الذى قام ببطولته الفنان السوري الساخر « دريد لحام » بأفسم « الحدود » كان يجسد هذه الحقيقة أصدق تمثيل وأكثرها منجاعة للتحقق !

عالم اللاجندود :

« الحدود السياسية » حقيقة من حقائق التاريخ الحديث ، فما كان يفصل بين الدول قبل ذلك هو « الخصوم » ، وهى شئ مختلف جد الإختلاف عن الحدود .

فبينما تمثل الخصوم « منطقة فاصلة » فإن الحدود تمثل « خطا » معيناً ومعليماً ، أى تعينه معالم مجموعة من العلامات

والحدود هى أطوار للدولة بمعناها الحديث ، بكل ما يصنع الدولة

من مفاهيم الوطن والأمة ، وهي أمور قد صنعتها عملية تطور طويلة في التاريخ . الحديث بدأت في أوروبا .

بعض هذه التطورات (سياسية) ، وهي التطورات التي بدت في جانب منها في قيام « الحكومة المركزية » التي كان مطلوباً أن تفرض سلطانها على كل شبر من الأراضي التي تحكمها ، وكان مطلوباً بالتالي أن تجدد تلك الأراضي .. بالشبر أيضاً !

وتمثلت في جانب آخر في بروز « الطابع القومي » لهذه الدولة بكل ما صاحب هذا الطابع من تعميق فكرة الوطن والتمسك بترابه ، وكان معنى ذلك وجوب تحديد إطار هذا التراب وعدم التفریط فيه ، الأمر الذي قد يضلل إلى خوض القتال « دفاعاً عن كل حبة رمل » ، كما يقال ، ولو على سبيل المبالغة !

وبعض هذه التطورات (استراتيجية) ، فكلما توفر لهذا الخط إمكانات دفاعية طيبة ، فهو ادعى للتمسك به والدفاع عنه ، وهي إمكانات تتفاوت بين مرتفعات مائنة ووديان عميقة وانهار عريضة !

تطورات أخرى (اقتصادية) ، وهي تطورات ارتبطت بنشوء الرأسمالية ، وما تبع ذلك من قيام « السوق الوطني » الذي يشمل كل الوطن بدلاً عن السوق الاقطاعي القديم المحدود . كما أنها ارتبطت في جانب آخر بما يحويه باطن الأرض من ثروات تكون محل نزاع بين الرأسماليات الوطنية التي نجحت في الوصول إلى السلطة في دول أوروبا .. الدول التي نشأت فيها فكرة « الحدود » .

بيد أن كل هذا تأخر في الوطن العربي في ظل « عالم العثماني » ، فقد بقيت دولة الخلافة في استتبول تنتمي بشكل أو بآخر إلى عالم العصور الوسطى الاقطاعي أكثر مما تنتمي إلى عالم العصور الحديثة الرأسمالي بكل قيمه ونظمه .. عالم (التخوم) لا عالم (الحدود) !

فلم تكن هناك ثمة حاجة للحدود السياسية بين مجموعة الولايات التي تشكل الامبراطورية ، ليس فقط لأسباب قانونية ، بهكم أنه لا يصح أن تفصل بين ولايات دولة واحدة هذا النوع من الحدود وإنما لأنه كانت هناك أسباب تمنع قيام مثل هذه الحدود ..

كان هناك وحدة الانتماء التي جمعت بين أولئك المنضوين تحت راية الدولة ، ومن الانتماء الديني .. فقد استمرت الدولة العثمانية منذ أن حكم العثمانيون العالم العربي ابتداءً من القرن السادس عشر يحرصون على التأكيد على أنها دولة الامتداد الكبرى ..

وفى هذه الظروف كانت فكرة « الوطن » غائبة ، ولم يزد مسمى
أى بلد من البلاد العربية عن كونه مسمى جغرافيا ، أو عن كونه «موطنا»
لبعض فئات الدولة الإسلامية الكبرى .

والاختلاف كبير بين الوطن والموطن مما يتأكد من أن كثيرا ممن لم
يكونوا ينتمون لأوطان عربية اكتسبوا مسمى هذا الوطن لجرد أنهم
عاشوا فيه لفترة قصيرة أو طويلة .

تستخرج هذه الحقيقة من كتابات الشيخ عبد الرحمن الجبرتي
المؤرخ المصرى الذى قدم شهادة دقيقة للعصر العثمانى ، وفى جانب من
هذه الكتابات يتحدث عن « الأمراء المصرية » ، ويقصد بذلك المماليك
الذين جاءوا الى مصر واستوطنوها وحكموها رغم أنه لا تربطهم بمصر
أية صلة . وفى جانب آخر يتحدث عن المغاربة البلديين ، ويقصد بهم
أبناء المغرب الذين جاءوا الى مصر واستقروا فيها ، رغم أن أولئك كانوا
يعيشون فى حارات منفصلة (٥) .

من الوجهة الاقتصادية فمن جانب كان الوطن العربى يوسف فى ظل
النظام الإقطاعى بمواصفاته المعروفة ، اكتفاء ذاتى لكل وحدة منهما بلغت
ضآلة حجمها ، واحتياجات محدودة لا تسوغ البحث عن أسواق إلا فى
أضيق الصدد .

ومن جانب آخر كانت القوافل الميسرة التى تتحرك بين البلاد
العربية تكفى وتزيد . قوافل من المغرب الى مصر والحجاز ، وقوافل
من السودان والشام الى مصر ، ومن أنحاء أخرى من الدولة العثمانية
الى سائر المناطق العربية ، وكانت هذه الصيغة تمنع من التفكير فى
إوضح الصواجز بين أجزاء الدولة . سواء على شكل حدود أو
غيرها . فضلا عن ذلك فقد كان نظام الحكم فى كل ولاية يعتبر نفسه
مسئولا عن تأمين الحركة التجارية بين أنحاء الدولة ، رغم كل أسباب
الاضطراب التى كانت تحوط بالولايات العربية ، خاصة فى القرن الثامن
عشر (٧) .

وتتعدد الاشارات فى هذا الصدد ، ربما كان أهمها ما جرى فى
مصر حين تقدر أعدام أحد الأمراء المماليك الذى كان مسئولاً عن حماية
التجار المغاربة فى طريقهم الى الأراضى المقدسة الإسلامية فأممل فى تلك

المهمة مما عرض هؤلاء المخاطر شديدة من العريان مما أدى إلى احتجاج شديد من قبل سلطان المغرب على هذا الإهمال ، وهو الاحتجاج الذي أدى بحياة « خليل بك قطامش » علم ١٧٤٥ ! (٨) .

تبقى الوحدة البنينة التي كانت تقف بدورها حائلا تجاه صناعة الحنود ، فقد كانت مواكب الحجيج تذهب وتعود من أقاصي العالم العربي إلى الأراضي المقدسة دون ما أى عائق . وكان أداء هذه الفريضة بالإضافة إلى طابعها الديني تخلق مناسبات سنوية لتتلاقى المسلمين بكل ما يقرب على هذا التلاقى من حالة انتعاش ثقافي واقتصادي ظاهرة .

غير أن كل هذا العالم قد أخذ في الانهيار وأخذت تنهار معه موانع صناعة الحنود !

صناعة الحنود العربية - العربية :

أدعياء المعرفة التاريخية الذين يتحدثون عن أن الحنود العربية - العربية صناعة استعمارية إنما يقدمون رؤية قاصرة للمعامل التي صنعت تلك الحنود .

لفظاهرة على هذا القدر من الأهمية لا يمكن أن تكون نتاجا لعنصر واحد من عناصر صناعة التاريخ مهما كانت أهميتها ، حتى لو كان الاستعمار الأوربي للعالم العربي ، وإنما تكون نتيجة لمجموعة من الخيوط المتشابكة التي يمكن أن نستخرج منها ثلاثة خيوط أساسية . . . ظهور الوطنيات ، وانهيار الامبراطورية العثمانية ، الاستعمار الأوربي الذي جاء ليقرر واقعا أكثر مما يصنعه !

ظهور الوطنيات في العالم العربي بدأ على استحياء خلال القرن التاسع عشر ، وهو ظهور قد صنعتته عوامل عديدة ، لعل أهمها كان ما نتج عن الانفتاح تجاه أوربا ، وما استتبع ذلك من سياسات تحديثية عرفت أوطان عديدة في شتى الأرجاء العربية ، في مصر والعراق ولبنان وتونس والمغرب حيث تهدت أسماء الحكام الذين لعبوا الأدوار البارزة في صنع تلك السياسات ، محمد علي وإسماعيل في مصر ، داود باشا في العراق ، بشير الشهابي في لبنان ، محمد الصادق في تونس والجسن الأول في المغرب .

وكان من أولى ثمار هذه السياسات التحديثية خلق حكومات مركزية في تلك الأنحاء عمر بعضها طويلا وانقضت الأخرى بعد فترات قصيرة لكنها مع ذلك تركت أثرا . . .

وإذا كان الملوك في أوربا هم الذين بنوا وطنياتهم في مطلع العصور الحديثة من خلال تحد ظاهر للبابوية والأمبراطورية الرومانية المقدسة ، فإن هؤلاء الحكام في العالم العربي قد قاموا بنفس الدور وبشكل من التصدي أيضا للامبراطورية العثمانية التي كانت تجمع بين السلطتين المدنية والدينية !

أدى التحديث أيضا إلى تسلل عديد من الأفكار التي لم تكن ضمن شواغل الذهن العربي في ظل دولة الخلافة الإسلامية ، وحتى لو كانت عثمانية ! ، وقد جاءت الفكرة الوطنية كواحدة من أهم تلك الأفكار .

يقدم رفاعة رافع الطهطاوي الفكر المصري باعتباره رائدا في هذا الميدان . يقدم تلك الحقيقة في كتاباته العديدة التي جاء في أحدها : « لا يشك أحد أن (مصر) وطن شريف » أن لم نقل أنها أشرف الأمكنة ، فهي أرض الشرف والمجد في القديم والحديث ، وكم ورد في فضلها من آيات بينات وأثار وحديث » (٩) .

ولقد كان لرفاعة قرناء عرب عديدون تغنوا « بحب الوطن » وإن كانوا قد تأخروا عنه قليلا ، يحكم سبق مصر في الاتجاه إلى سياسة التحديث ليس أكثر !

وبينما كان الشعور بالوطنية يزيد على هذا النحو كانت مشاعر الانتماء العثماني على الجانب الآخر تفيض ، ولأسباب عديدة . ربما يكون أهمها تلك الصدمات التي تفجرت بين دولة الخلافة من جانب وبين حكام الأوطان الجديدة ، والتي وصلت في أكثر من مناسبة إلى الاحتكام للسلاح ، خاصة في أوطان المشرق العربي التي كانت تقع تحت الحكم المباشر للباب العالي ، وهو صدام عرفته مصر ولبنان والعراق ، بل بعض المشيخات المطلة على الخليج !

ولا شك أن ما أصاب دولة الخلافة من تضعضع نتيجة للهزائم العسكرية التي أخذت تلاقيها خلال ذلك القرن في حروبها مع أوربا قد دفع العرب إلى الاعتقاد بأن حكومة استنبول لم تعد قادرة على تقديم الصيغة المناسبة لحمايتهم ، وأخذوا في البحث عن صيغة جديدة ، وقد فهم عديدون منذ وقت مبكر أن هذه الصيغة كانت « الوطن » بديلا عن دولة الخلافة ، وهو ما عبر عنه الأستاذ أحمد لطفى السيد بمجموعة المقالات التي وضعها تحت عنوان « سياسة المنافع لا سياسة العواطف » !

بيد أن الحقيقة التاريخية تقرر في نفس الوقت أنه لفترة غير قصيرة تداخلت مشاعر الانتماء الوطني مع مشاعر الولاء الديني ، الأمر الذي

تجسد في كثيرين من زعماء تلك الحقبة من أمثال مصطفى كامل في مصر وعبد الرحمن الكواكبي من سوريا وغيرهما كثيرون .

على أي الأحوال فقد ارتبط هذان الخيطان على نحو ظاهر ، فان تأكل الدولة العثمانية وحلول الأوطان محلها كان يتطلب بالضرورة تأطير هذه الأوطان ، أو بمعنى آخر صناعة حدودها !

وجاء الاستعمار الأوربي ليستكمل المهمة ، سواء بهدف الاجهاز الكامل على ما بقي للدولة العثمانية من وجود أو سميا وراء تصديد مناطق النفوذ أو استجابة لمتطلبات ادارية .

الشكل الأول بدا في حالتين على الأقل ٠٠ اتفاقية عام ١٩٠٦ التي عينت خط حدود مصر الشرقية مع الاملاك العثمانية الواقعة على الجانب الآخر ، ولاية جدة ومرتقية القدس ، وهي الاتفاقية التي ابرمت بعد أزمة سياسية كادت تؤدي الى حرب بين بريطانيا والدولة العثمانية واضطرت حكومة استنبول في النهاية الى الخضوع لانتذار انجليزى شهير في هذا الشأن ، واتفاقية عام ١٩١٣ الخاصة بالحدود الكويتية ، وهي الاتفاقية العثمانية - البريطانية والتي وقعتها الدولة لتعيين حدود انضيق مع سائر اراضي الدولة العثمانية المحيطة بها (١٠) .

الشكل الثاني جاء لتصديد مناطق النفوذ ، ولعل خطوط الحدود التي رسمت في أعقاب الحرب بين مناطق الانتداب البريطانى فى العراق وفلسطين والأردن ومناطق الانتداب الفرنسى فى سوريا ولبنان تقدم نموذجا على ذلك .

الشكل الأخير نتج عن أسباب ادارية ، ففي داخل كل منطقة انتداب رسمت خطوط وخطوط ، على الجانب البريطانى الخطوط بين العراق وشرق الأردن وبين هذا الأخير وفلسطين ، وعلى الجانب الفرنسى خطوط عديدة استقرت أخيرا على الخط بين سوريا ولبنان .

وحول تلك الخطوط دارت معارك ومعارك !

حواشي الفصل السادس

- (١) انظر - مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لامارة عريستان العربية (القاهرة ١٩٧١) .
- مجيد خدوري ، قضية الاسكندرونة (دمشق ١٩٥٣) .
- (٢) انظر كتاب محسن محمد تفتت هذا العنوان .
- (٣) انظر كتاب د. يونان لييب رزق ، طابا - قضية البحر (القاهرة ١٩٨٩) .
- (٤) مثال على ذلك النزاع حول حقل الرميطة على الحدود العراقية - الكويتية ، والنزاع على المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت .
- (٥) انظر - عبد الرحمن الجبرتر ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار الجزء الثاني .
- (٦) انظر - جب وباون ، المجتمع الاسلامي والقرب - ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى جزء أول .
- (٧) د. يونان لييب رزق ، محمد مزين ، الملاقات المصرية - المغربية حتى عام ١٩١٢ .
- (٨) رعاة رافع الطهطاوى ، المرشد الأمين للبنات والبنين ، الباب الرابع .
- (٩) نص اتفاقية ١٩٠٦ - انظر للملحق رقم (٥) .
- (١٠) انظر ملحق رقم (٦) نص اتفاقية ١٩١٣ .

(٢) الحدود العراقية - الكويتية الغام الذي تفجّر !

هذا الحدث المأسوي الذي بدأ فجر يوم الخميس ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ بالعراقى للكويت ، والذي خلف مضاعفات على الواقع العربى ربما لم يخلفها حدث مماثل منذ حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . هذا الحدث يقدم نموذجاً مثالياً للمخاطر التي يمكن أن يواجهها الحاضر والمستقبل العربيين من جراء تفجير أحد الألفام المتفجرة في العلاقات العربية - العربية .
والتوصيف « بالحدث » مقصود الأمر الذي يختلف عن « الحادثة » ، فبينما تجري الأخيرة بشكل مفاجئ وقدرى في أغلب الأحوال ، فإن الحدث يشكل واحداً من مجموعة من « الأحداث » التي تصنع وتُصنم تاريخياً .

وتأسيساً على هذا الفهم فإن هذا الحدث كان الفصل الأخير من قصة طويلة بدأت عام ١٩١٣ وقت تعيين Delimitation الاتفاقية البريطانية العثمانية لخط حدود بين الكويت والأملاك العثمانية المحيطة بها ، وهي قصة لا نستطيع أن نزعم أنها قد انتهت بالهزيمة العسكرية للجيش العراقى أو حتى بإخفاء نظام صدام حسين ، على أرض حدودهم ، وإنما سوف تنتهى فقط عندما يضع ممثلو حكومة بغداد توقيعهم على خريطة تعليم Demarcation الحدود الكويتية - العراقية ، والشرح فى

بناء علامات الحدود الدولية بين الجانبين ، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى هذه اللحظة !

ومرور ما يقرب من ثمانين عاما (١٩١٣ - ١٩٩١) على تعيين خط الحدود بين دولتين دونما تعليم هذا الخط ، ومعنى آخر عدم وضعه على الأرض ، إنما يمثل سابقة فريدة في تاريخ خطوط الحدود بين الدول ، وهي سابقة قد يكون لها ما يبررها !

المسركة حول خط ١٩١٣ :

في يوم ٢٩ يوليو عام ١٩١٣ وقع مندوبون عن الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية اتفاقا حول « منطقة الخليج الفارسي » خص الكويت منه عشر مواد وحددت مادتان من تلك المواد عشر حدود الكويت ، احدهما وهي المادة الخامسة عينت الحدود البحرية والأخرى ، وهي المادة السابعة عينت الحدود البرية (١) .

وإذا كان المجال لا يسمح هنا بإيراد « النصوص » فإنه يتطلب على الأقل التعرف على فحوى مائتين المائتين ..

المادة الخامسة أقرت بتبعية عدد من الجزر للكويت أهمها جزر وربة وبوبيان وفيلكة ، وهو الأمر الذي كان محلا لرفض طويل من الجانب العراقي .

المادة السابعة التي حددت الخط البري والذي يبدأ من « خور الزبير » ، وهو الخور الذي واه العراقيون حيوا لخروجهم إلى الخليج ويمر جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام ، وهي الأماكن التي تقسّر تتبعها لولاية البصرة ، ويستمر الخط حتى الباطن ويتجه منها إلى الجنوب الغربي ليصل إلى حفر الباطن لتضم الكويت عددا من الآبار حتى يصل إلى البحر بالقرب من جبل منيقة . وقد أرفق بالاتفاق خريطة مبينا عليها هذا الخط باللون الأخضر (٢) .

وحول ما تقرر في اتفاقية عام ١٩١٣ دارت المصارف ..

الجانب العراقي رفض الاتفاقية برمتها ، وقد تدرج في هذا الرفض بحجتين :

الحجة الأولى : أن هذا الاتفاق الذي وقع عليه الجانبان بالأحرف الأولى لم يتم التصديق عليه أبدا ، ولهذا قصة ..

فقد نصت الاتفاقية في مادتها الثانية عشرة على أنه سيجري تبادل

التصديق عليها في لندن حالما يتمنى ذلك ، على أن يتم التصديق في غضون ثلاثة شهور من توقيعها على أقصى تقدير .

على الرغم من هذا النص فقد أدلى حقي باشا ، ممثل تركيا في المفاوضات ، بتصريح له في نفس يوم الاتفاقية جاء فيه أنها لن تصبح سارية ما دامت الحكومة البريطانية متمسكة بالتحفظات التي كانت قد تقدمت بها والتي علقت موافقتها على الاتفاقية بقيام الدولة العثمانية ببعض الإصلاحات الضريبية وتوقيعها على اتفاقية السكك الحديدية . وبعد محاولات من الجانبين للتغلب على الصعاب التي تعوق التصديق على الاتفاقية تم تحديد يوم ٣١ أكتوبر عام ١٩١٤ تاريخاً لتبادل وثائق التصديق وهو ما لم يتم أبداً نتيجة لانجراف الطرفين للحرب العالمية الأولى . كل في جانب !

الحجة الثانية : ان الخط على هذا النحو قد صنعه البريطانيون ، ولاسيباب تتعلق بالسياسات الاستعمارية ، وهو بذلك لا يحقق أية مصلحة عربية !

وتكتسب هذه الحجة « وقعا خاصا » على ضوء أن كل ما فعله الاستعمار شر ، وهو وضع استثماره الجانب العراقي على نحو ملحوظ .

بالمقابل فقد فند الكويتيون هذه الحجج ، وقد اعتمدوا في هذا التفنيد على ما اعتبروه مجموعة من حقائق التاريخ . . .

اعتمدوا أولا على أن توقيع البريطانيين على الاتفاقية لا يقلل بحال من فاعليتها ، فهذه كانت روح العصر ، وأنه لو طبق هذا المنطق لتهاوت الغالبية العظمى من خطوط الحدود ، ليس في العالم العربي فحسب ، بل بين أغلب دول العالم الثالث ، بكل ما يستتبع ذلك من حالة من الفوضى الدولية . .

واعتمدوا ثانيا على أن عدم التصديق على اتفاقية عام ١٩١٣ لا يجردها من فاعليتها ، وذلك لأكثر من سبب . .

فمن ناحية ، وبعد سقوط الامبراطورية العثمانية تم الاعتراف بهذا الخط من السلطة التي كانت على الجانب الآخر ، في بغداد ، ولأكثر من مرة . .

مرة عام ١٩٢٣ ، بعد فرض الانتداب البريطاني على العراق وتقسيم فيصل الأول ملكا عليه ، فقد طلب الشيخ أحمد الجابر شيوخ الكويت من النظام الجديد في العراق الاعتراف بخط حدود عام ١٩١٣ ، وحصل عليه على شكل خطاب موجه من السير برمي كوكس المندوب

الصامى البريطانى فى بغداد الى الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت، وهو الخطاب المؤرخ فى ١٩ ابريل عام ١٩٢٣ والذي جاء فيه : ان الحدود الكويتية العراقية معترف بها من قبل حكومة صاحب الجلالة ، بصفتها الحكومة التى أوكل لها الانتداب على العراق .

ومرة أخرى عام ١٩٣٢ بعد اعلان استقلال العراق ، وقد جاءت الموافقة العراقية هذه المرة على شكل مذكرة وجهها نوري السعيد رئيس وزراء العراق الى المندوب الصامى البريطانى فى بغداد فى ٢١ يوليو من ذلك العام (٣) .

ومن ناحية أخرى فقد رأى الكويتيون أن الطرفين قد احترما الخط الذى اقرته اتفاقية عام ١٩١٣ ، وأنه رغم الانتهاكات العراقية لهذا الخط فى مناسبات عديدة الا أن القوات التى كانت تنتهكه كانت لا تلبث أن تنسحب وراءه مما أعطى له اعترافاً ضمنياً من الجانب العراقى ، خاصة خلال فترة المبعينات .

هذا عن الحجج وعن تنفيذ الحجج ، فماذا عن الحقيقة التاريخية .

الحدود والوجود :

بعد استقلال العراق عام ١٩٣٢ وحتى أزمة صيف عام ١٩٩٠ بكل ما ترتب عليها من مضاعفات سارت قضية تعليم الحدود الكويتية - العراقية فى دائرة شبه مفرغة ..

الجانب الكويتى يسعى الى اتمام هذا التعليم والحكومة العراقية تتنحلل أعدارا لا أول لها ولا آخر لابقاء الوضع على ما هو عليه .. مجرد خط على خريطة ا ، وكان لكل من الجانبين أسبابه .

أما الأسباب العراقية للتمنع الذى كان كثيرا ما يتحول الى امتناع فيمكن ترتيبها على النحو التالى :

- ١ - أن الحدود على النحو الذى رسمت به عام ١٩١٣ كانت تحول الى حد كبير من أن تصبح العراق دولة خليجية نتيجة لضيق الشرفة التى كانت تطل منها على الخليج ، ويرى الكويتيون أن هذا الضيق قد حدث لأسباب لا ذنب لهم فيها ، فهو قد حدث نتيجة لاتفاقيات وقعها العراق مع الجانب الفارسى ، مرة عام ١٩٣٧ حين وقعت فى طهران فى ٤ يوليو من ذلك العام اتفاق حدد كثيرا من الاطلالة العراقية على الخليج ، ومرة أخرى فى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ، ومرة ثالثة بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية فى الثمانينات بلا منتصر ولا منهزم .

وكان يستتبع التضييق على الجانب الشرقي من الخليج اتجاهاً
حكومة بغداد الى الجانب الآخر ٠٠ الجانب الكويتي ، وكان معنى (تعليم
الحدود) أن يفقد العراقيون ورقة هامة للضغط أو للمساومة بهدف
توسيع الشرفة !

٢ - ما انقض في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد أن بدأ تدفق
النفط الكويتي ، من أن الإمارة الصغيرة أصبحت أغني بقعة على
الخليج ، الأمر الذي رأت معه حكومة بغداد على اختلاف عهودها أن
« تعليم » الحدود مع هذا الجار الصغير الغني سوف يحرمها من أكثر من
مزية ٠٠ فهو سيحرمها من فرصة إقتطاع بعض الأراضي الواقعة على
الحدود التي قد يتواجد فيها النفط ، ويقدم بئر الرميثة نموذجاً لذلك ،
كما أنه قد يحرمها من فرصة الضغط على الحكومة الكويتية للحصول
على المال كلما احتاجت إليه .

٣ - فضلاً عن كل ذلك فقد كان (تعليم الحدود) يعنى بالنسبة
للحكومة العراقية أن تتخلى تماماً عما اعتقده بعض العراقيين من أن
شبة حلقاً تاريخية لبلادهم في هذه الإمارة الصغيرة ، وقد تحولت
القضية لدى هؤلاء من قضية حدود الى قضية وجود ! (٤) .

وفي تقديرنا أن أولئك الذين وضعوا هذا الاعتبار في حساباتهم
وغلّبوه في بعض الأحيان إنما كانوا يشكلون الجناح المتطرف في دوائر
صنع القرار في العراق ، وإنهم كانوا يلجأون اليه في أوقات بعينها
من قبيل التهديد وتحقيق الهدف الثاني من أهداف الامتناع العراقي
عن « تعليم » الحدود ٠٠ هدف الحصول على مزيد من الأموال الكويتية،
ولم يجرؤ أي نظام على تحويل التهديد الى « فعل » ، لا في المحاولة
الصدامية الأخيرة بكل ما ترقب على هذا « الفعل » من مضاعفات .

وكما كان للعراقيين أسبابهم في عدم اتخاذ الخطوة المنتظرة ٠٠
الخطوة التي تنقل خط الحدود من على الورق الى خط حدود معلم على
الأرض كان للكويتيين أيضاً أسبابهم لسير هذه الخطوة ، بل الدفع إليها
وهي أسباب بديهية . فبالإضافة الى ما كان سيترتب على بناء الخط
من تأمين دولتهم الصغيرة من دعاوى الجار الكبير فإن هذا البناء كان
سيوقف في نفس الوقت الانتهاكات للخط التي تاب العراقيون على
ارتكابها ، وهي انتهاكات كانت تنتهي في العادة بالانسحاب العراقي
ولكن بعد دفع ثمن هذا الانسحاب !

ومن الموقنين المتناقضين للجانبين تنالت الفصول المتعاقبة في
تاريخ الحدود العراقية - الكويتية .

نهاية غير سعيدة ١

صاحب حصول الكويت على استقلالها عام ١٩٦١ أزمة عنيفة مع بغداد هي الأزمة التي فجرها النظام العراقي على عهد عبد الكريم قاسم والتي ارتبطت باسمه .

ولتلك الأزمة كثير من ملاحم أزمة التسميعات ، فقد جاوزت الدعاوى العراقية خلالها مسألة الحدود الى قضية الوجود .

فبعد أسبوع واحد من عقد الاتفاق الكويتي الانجليزي بالغشاء اتفاقية عام ١٨٩٩ عقد قاسم مؤتمرا صحفيا اشار فيه الى « عدم وجود حدود بين البلدين » وان الجمهورية العراقية قررت « حماية الشعب العراقي في الكويت » ، واستتبع ذلك تصاعد الأزمة الى حد الاحتكام للمنظمات الدولية ، مجلس الأمن ، وتدخل الجامعة العربية التي قبلت عضوية الكويت فيها .

وبالرغم من ان عبد الكريم قاسم لم يقرن القول « بالفعل » فان جو الأزمة بين البلدين الذي صنعه البيانات التي استمر النظام العراقي في إصدارها ، ولو حتى من قبيل حفظ ماء الوجه . هذا الجو لم ينحسر الا بعد سقوط الرجل .

ويمكن القول ان الكويت قد خرج من هذه الأزمة مع العراق ووضعها الدولي أكثر قوة ، فبالإضافة الى استقلاله الذي سلمت به الحكومة البريطانية أصبح عضوا في الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة مما وفر له وضعا يمكنه من الدخول في اتصالات مع حكومة بغداد لاتخاذ الخطوة المنتظرة . خطوة تعليم الحدود .

ضاعف من أهمية هذه المتغيرات تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين في نفس السنة ، وبدا وكأنه لم يعد ثمة ما يعوق من اتخاذ الخطوة الأخيرة ، الأمر الذي لم يحدث أبدا !

جرت خلال السنوات الممتدة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٧ مباحثات بين الحكومتين « التعليم » خط الحدود على الطبيعة غير أنه تبين من سير تلك المباحثات أن العراق لم يكن متحمسا لانجاز هذا العمل متذعرا بأنه لم تتوفر بعد الدراسات الفنية اللازمة فضلا عن الافتقار الى خرائط مسحية يمكن الاعتماد عليها .

حسما لتلك المشكلة قام شيخ الكويت بزيارة بغداد عام ١٩٦٦ وتم الاتفاق خلال تلك الزيارة على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتعليم الحدود بين البلدين .

ويدلا من تشكيل اللجنة المزعمة طلبت بغداد من الجانب الكويتي في مارس ١٩٦٧ الاذن بدخول فرق المسح العراقية الى المناطق الواقعة على الحدود لتنفيذ مهامها ، رافضة القيام باجراءات المسح المشترك لما يكتنف خط الحدود من غموض ، على حسب تعبير المذكرة العراقية !

نتج عن ذلك توقف عملية « الشروع في التعليم » ، وهو الأمر الذي لم يكتف به الجانب العراقي الذي بدأ بعد ذلك في القيام بمجموعة من الانتهاكات للخط غير المعلم !

من تلك الانتهاكات اجتياح فرقة عراقية لجزيرة بوبيان التابعة للكويت عام ١٩٦٦ احتجاجا على المباحثات التي دارت بين الكويت وايران والمملكة العربية السعودية حول تقسيم مناطق الجرف القاري دون اشراف العراق .

منها ايضا اجتياح قوة عراقية في ابريل عام ١٩٦٧ لجماعة من البسوس التابعين للكويت في المنطقة الواقعة بين العبدلي وصفوان على الحدود المشتركة ، وكانت المنطقة التي اجتاحتها القوات العراقية تقع في حقل « الرتقة » المجاور لحقل « الرميلة » ، وهي منطقة غنية بالمياه العذبة والنפט .

ويربط المراقبون بين اثاره العراق لمشكلات الحدود مع الكويت وبين مطالبه المستمرة بقرض اضافية منها ، الأمر الذي يبدو في انه في اعقاب هذا الاجتياح الأخير ، وبعد أن قدمت الكويت للعراق قرضا كبيرا لتمويل مشروع كهربية سد سامراء ، صدر بيان مشترك للمباحثات التي أجرتها اللجنة الفنية المكلفة بتسوية الحدود أعلن عن اتفاق الطرفين على مباشرة اجراء عملية مسح شاملة للحدود الكويتية - العراقية .

ولكن فيما يبدو ان الحكومة العراقية لم تكن مستعدة للتفريط في هذه الرهينة ، مسألة الحدود ، التي يمكن أن تثيرها كلما تطلب الأمر مزيدا من القروض .

ويؤكد ذلك أن اعتذار الكويت عن تقديم قرض للعراق اواخر ١٩٧٢ اعقبه اجتياح عراقي آخر في مارس عام ١٩٧٣ لمركزين من مراكز الحدود في الركن الشمالي الشرقي من الكويت ، احدهما في « الصامطة » وتوغلت القوات العراقية لمسافة ثلاثة أميال في الأراضي الكويتية .

وقد اقترنت تلك الازمة بخطط عراقية لانشاء قاعدة بحرية بمساعدة الاتحاد السوفيتي ، ويزور الحاجة الى ميناء يطل على الخليج مما تسبب في ذلك الحوادث .

ذلك ان وجهة النظر التي قدمها الجانب العراقي ان الوصول الى ميناء «أم القصر» العراقي لا يتطلب المرور بالأراضي الكويتية عند «الصامطة» وان ما فعله العراق لا يتعدى مجرد اعداد دفاع عن ميناء أم القصر الذي سيصبح ميناء للكويت كما هو للعراق مما لا يبرر كل هذه الضجة التي اثارها الكويتيون *

وقد رفضت الحكومة الكويتية اقتراحا تقدمت به الحكومة العراقية بسحب كل من الحكومتين لقواتها الى مسافة عشرة كيلو مترات وراء الحدود المتنازع عليها ، وطلبت من الجامعة العربية انسحاب العراق فوراً الى ما وراء خط الحدود الذي كانت ترابط فيه قوات الجامعة العربية عام ١٩٦١ *

ونتيجة للوساطة العربية أعريت الحكومة العراقية عن استعدادها لارسال وفد الى الكويت لاستكمال بحث قضية الحدود ، وتمهدت الحكومة العراقية بالانسحاب من المواقع التي احتلتها في الصامطة ، ووفت بتعهداتها بالفعل بعد الحصول على قرصين كويتيين كبيرين *

مع ذلك لم يسفر استئناف المباحثات عن تقديم حلوس اذ رفضت الكويت عرضاً بمنح العراق حق بناء وانشاء الاحتفاظ بالنبوب أو أكثر تخترق حدود الكويت لتصل الى المياه العميقة في جزيرة بوبيان التابعة للكويت ، وكان الكويتيون يعلمون أنهم اذا ما قبلوا العرض وتفيذ المشيوع فلن يمتضى وقت طويل حتى تصبح جزيرة بوبيان وجزيرة وريا المجاورة لها جزيرتين عراقيتين *

وقد افصحته الحكومة العراقية عن حقيقة نواياها عام ١٩٧٣ عندما ابدت استعدادها لتعليم الحدود مع الكويت مقابل التنازل لها عن هاتين الجزيرتين ، وهو ما رفضته الحكومة الكويتية *

جددت العراق مطالبتها في نفس الاتجاه بعد توقيعها على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مع ايران وما تضمنته من تنازلات للأخيرة عن المناطق المتنازع عليها في شط العرب ، وكانت المطالب هذه المرة تقضي بأن تنفع الكويت فاتورة اتفاق الجزائر بأن تؤجر للعراق نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ عاماً وأن تتنازل لها عن جزيرة وريا ، ولكن الكويت رفض المطالب العراقي متمسكة بسيادته على الجزيرتين *

واذا كانت الأمور قد اشتعلت في الخليج كله في أعقاب قيام الحرب العراقية - الايرانية بامتداد سنواتها الثماني (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ، فان قضية الحدود بين الكويت والعراق قد مهدت تماماً خلال تلك الفترة ، الا انه كان يقينا الهدوء الذي يميّز الجبهة التي لم تتأخر الكثير من جاعين *

حواشي الفصل السابع

- (١) نص اتفاقية ١٩١٣ - ملحق رقم (٦)
- (٢) خارطة حدود الكويت - ملحق رقم (٧)
- (٣) نصوص الخطابات للتبادلة عام ١٩٣٢ - ملحق رقم (٨)
- (٤) النظر كتاب د. مصطفى النجار وآخرين ، الهوية المراقية للكويت (بغداد ١٩٩٠)

(٣) الحدود المصرية - السودانية (١) خصام الأخوة !

الحدود المصرية - السودانية لها وضع خاص فى التاريخ الحدودى للبلدين ، فهى ليست ككل الحدود التى أطرت التراب الوطنى لمصر ، أو للسودان .

وبالنسبة لمصر فإن حدودها البرية فى الشرق صنعتها اتفاقية مشهورة ، وقعها ممثلون عن مصر وعن الدولة العثمانية فى أول أكتوبر عام ١٩٠٦ ، وحدودها البرية فى الغرب صنعتها اتفاقية أخرى وقعها ممثلون عن مصر وإيطاليا فى ٦ ديسمبر عام ١٩٢٥ ، وهو الأمر الذى لم يحدث فيما يخص حدودها مع السودان .

وبالنسبة للسودان تقررت حدوده الشرقية من خلال اتفاقات مع حكام اريتريا الايطاليين عام ١٩٠١ ومع امبراطور اثيوبيا عام ١٩٠٢ ، وفى الجنوب باتفاقات مع البلجيك من حكام الكنفو فى مايو ١٩٠٦ ، ومع حاكم أوغندا البريطانى فى نوفمبر عام ١٩٠٠ ، وفى الغرب باتفاقية مع الفرنسيين عينت خط الحدود مع افريقيا الاستوائية الفرنسية فى سبتمبر عام ١٩١٩ ، وهو ما لم يحدث فيما يخص حدوده مع مصر !

وضعية متفردة !

العلاقات الشديدة الخصوصية بين مصر والسودان خلفت بصماتها على أمور كثيرة منها طبيعة الحدود بين البلدين .

أحدى هذه البصمات بدت فيما يمكن توصيفه بأنه لم يكن هناك خط للحدود بين البلدين حتى أول يناير عام ١٩٥٦ .

يعزى ذلك لسببين : أن مصر حتى هذا التاريخ كانت من الناحية القانونية على الأقل تشارك فى حكم السودان ، وهو حكم بدأ منذ عام ١٨٢٠ ولم ينقطع إلا لفترة قصيرة ، وهى فترة الدولة المهدية التى لم تعمر سوى ثلاثة عشر عاما (١٨٨٥ - ١٨٩٨) وأنه على الجانبين - مصر والسودان - استمرت المطالبة بوحدة وادى النيل أحد المطالب الأساسية للحركة الوطنية ، وبالمطبع لم تكن قضية الحدود لتدخل أبدا فى حسابان دعاة الوحدة ، وإن دخلت فى حسابات آخرين ! (٢) .

بصمة أخرى أن دخول طرف ثالث فى العلاقات المصرية - السودانية فيما حدث نتيجة لاتفاق ١٩ يناير عام ١٨٩٩ لم يؤد بالضرورة الى صنع حدود سياسية بين البلدين .

كل ما حدث أن المادة الأولى من هذه الاتفاقية قد ميزت بين الأراضى الخاضعة للإدارة المصرية وتلك الخاضعة لإدارة النظام الجديد الذى قرره الاتفاقية والتى جاء فيها : « أن لفظة السودان تطلق على جميع الأراضى الكائنة الى جنوب الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض » (٣) .

ويقول اللورد كنزمر المتمدن البريطانى فى مصر - الذى وقع الاتفاقية وكان وراء صياغتها - أن هذا التمييز قصد منه إمران ، أولهما : استبعاد نظام الامتيازات الأجنبية عن السودان بعد أن ثبت لمسلطات الاحتلال أن هذا النظام يعرقل هيمنتها على البلاد ، وثانيهما : إبعاد التدخل العثمانى فى الشؤون السودانية بعد أن سبب هذا التدخل فى الشؤون المصرية صداعا مستعمر لحكومة لندن ، ولم يكن أبدا فى ذهن الرجل أو فى بال المسئولين المصريين الذين قبلوا بالاتفاقية أن هذه المادة ستضع حدودا بين الأراضى المصرية والأراضى السودانية . . وحدودا سياسية !

البصمة الثالثة بدت فى تلك الخطوة التى اتخذت بعد ما يزيد قليلا على شهرين من عقد الاتفاقية والتى تثير جدلا قانونيا شديدا الآن بين المعنيين بقضية الحدود على الجانبين .

هذه الخطوة جاءت من مصطفى باشا فهمى « رئيس مجلس النظار » فقد أصدر الرجل ، ويصفته « ناظرا للدأخلية » أمرا فى يوم ٢٦ مارس من نفس العام ، وكان أمرا عجيبا بالنسبة للمتحدثين عن قضية الحدود

السياسية غير أنه كان مقبولا في إطار السياق التاريخي للعلاقات المصرية السودانية .

جاء في هذا الأمر : « أنه بناء على طلب جناب قومندان حلقا ٠٠ فقد تقرر بين حضرة القومندان الموصى اليه وضابط بوليس التوفيقية من جهة وبين مأمور فرقة أملاك الميرى ومعاون بوليس مركز حلقا من جهة أخرى على جعل نهاية حدود بلاد السودان شمالا من الجهة الغربية على مسافة ٢٠٠ متر شمالا من البرية بناحية فرص ومن الجهة الشرقية على البرية الكائنة بناحية انددان وأنه وضع هناك علامتان مكتوب على وجه كل منهما الشمالية (مصر) ، والجنوبية (السودان) (٤) .

حدد الأمر المذكور بعد ذلك أن هذا التعديل قد ادخل في حدود السودان عشرة بلاد زمامها ٤٠٩٤ قدانا ، و ٨٢٢٠٦ نخلاف ، و ١٣١٢٨ نفعا ! وقد استهدف هذا التحديد إعطاء مدينة حلقا السودانية امتدادا زراعيًا إلى شمالها .

في نفس السياق ٠٠ سياق التعميمات الادارية لتحقيق أهداف محلية وبعد أقل من أربع سنوات ، في يوم ٤ نوفمبر عام ١٩٠٢ على وجه التحديد ، أصدر ناظر الداخلية المصري قرارا آخر بتشكيل لجنة من قومسيون بلغة العصر ، بناء على اتفاق بين نظارتي الداخلية والمصرية ٠٠

تشكلت هذه اللجنة من ثلاثة مفتشين ، واحد من الداخلية والثاني من خفر السواحل والثالث من حكومة السودان .

وبناء على قرار القومسيون المذكور صدر أمر من ناظر الداخلية بتحديد أبار البشاريين وأبار وعيون المليكا وأبار العبوديين والقبائل إلى آخره .

وكان الهدف من الأمر الجديد توحيده القبايل ذات الأصول الواحدة واخضاعها لنظام ادارى خاص ، فقد أقر هذا الأمر إخضاع قبائل العمادية التي تعيش إلى الجنوب من خط ٢٢ للنظام الادارى المصرى الذى تخضع له كتلتهم الرئيسية التي تعيش على الجانب المصرى من الخط ، وأن تخضع قبائل البشارية المصرية للإدارة السودانية .

وقد شغلت المنطقة التي استثنيت من تطبيق الإدارة المصرية عليها بناء على هذا الأمر رقعة واسعة تشكل ما يشبه المثلث متساوى الساقين وتميز تلك المنطقة المعروفة بمنطقة علبة بثرواتها الطبيعية ، فضلا

عن أنها أضافت للساحل السودانى على البحر الأحمر امتدادا خصما من
حساب الساحل المصرى على هذا البحر .

وكان مفهوما ان هذه البصمات التى تصنع وضعا خاصا للعلاقات
بين البلدين لا تخلق حدودا بينهما . ولكن ما حدث بعد ذلك اثبت خطأ
هذا الفهم !

خصام الاخوة !

جيل أواسط القرن العشرين من المصريين صدم مرتين فى أهم ما
تربى عليه من اقتناعات سياسية ، وفى المرتين كانت تأتى الصدمة من
الجنوب .

كان أهم ما تربى عليه هذا الجيل أن مصر والسودان بلد واحد وأن
الاستعمار هو الذى يعمل على تدمير « وحدة وادى النيل » ، غير أن جماهير
المصريين من أصحاب هذا الاقتناع صحوا خلال النصف الثانى من
الخمسينات على انباء غير سعيدة !

المرة الأولى فى يناير عام ١٩٥٦ حين قامت فى السودان جمهورية
مستقلة عن مصر ، والمرة الثانية فى فبراير عام ١٩٥٨ حين نشبت أزمة
الحدود المشهورة بين البلدين والمعروفة « بأزمة حلايب » ، وكأنه لم يكف
أبناء هذا الجيل تهاوى الحلم الذى تربوا عليه . حلم وحدة وادى
النيل . وإنما تبع ذلك نشوء خصام مع اخوة الجنوب حول الحدود !

وإن كانت قصة تهاوى الحلم أصبحت معلومة فإن قصة نشوء
الخصام تحتاج الى إزاحة ستار !

ويمكن القول ان الأمرين الصادرين من مصطفى فهمى باشا بصفته
ناظرا للداخلية المصرية عامى ١٨٩٩ و ١٩٠٢ كانا وراء خلق هذا الخصام
فقد صنع هذان الأمران خطين للحدود المصرية - السودانية . خطأ
مستقيما بامتداد خط عرض ٢٢ اقترعه اتفاق عام ١٨٩٩ تمسك به المصريون
وخطا متعرجا صنعه الأمران الإداريان لناظر الداخلية المصرى يتمسك
به السودانيون ، ويسوق كل من الجانبين أسبابه لهذا التمسك !

الجانب السودانى شدد على ما جاء فى الأمر الأول المؤرخ فى ٢٧
مارس عام ١٨٩٩ من كونه « تنفيذا للوفاق بين حكومة جلالة ملكة إنجلترا
والحكومة المصرية بتاريخ ١٩ يناير ١٨٩٩ » ، ومن ثم فإن ما ينطبق على
خط عرض ٢٢ الذى تضمنته هذا الوفاق ينطبق بنفس القدر على أمر ناظر
الداخلية المصرى .

تشير سمات الخروط أيضا الى أن ما ترتب على التعديلات الادارية من حيازتها لأراضى شمال خط ٢٢ وان السودان استمر يدير تلك المناطق لأكثر من نصف قرن دون منازعة من الجانب المصرى يعطيه حقا على تلك المناطق ، وان مصر بالتالى قد تنازلت عن حقوقها « السيادة » عليها .

كما يتمسك السودانيون بالمبدأ الذى أقرته منظمة الوحدة الاقليمية بالمحافظة على الحدود الموروثة من عهد الاستعمار ، فالسودان قد ورث حدوده الحالية ومنها حدوده مع مصر عن دولتى الحكم الثنائى .

المصريون لا يوافقون على هذا الفهم ويميزون بشكل صارم بين خط عرض ٢٢ الذى سلموا أنه قد أصبح فعلا بمثابة حدود سياسية بين أراضى البلدين بعد اعلان قيام الجمهورية السودانية أول يناير عام ١٩٥٦ ، أما ما دون ذلك من تعديلات جرت على هذا الخط فأنها لا تعدو أن تكون تعديلات ادارية تنتهى فعاليتها باختيار السودانين طريق الانفصال عن شمال الوادى .

ويؤسس الجانب المصرى موقفه على مجموعة من الأسس :

أول هذه الأسس أن الأمرين المذكورين قد صدرا عن طرف واحد وليس من خلال علاقة « تعاقدية » كما كان الأمر بالنسبة لاتفاقية عام ١٨٩٩ التى ميزت بين الأراضى المصرية والسودانية بخط عرض ٢٢ ، وبالتالى افتقدت هذه الحدود أهم عناصر قانونيتها .
العلاقة التعاقدية ١

الأساس الثانى أنه بينما وقع اتفاقية ١٩ يناير عام ١٨٩٩ بطرس باشا قالى بصفته ناظرا للخارجية المصرية ، مما يعطى لها طابعها الدولى ، فقد وقع الأمرين مصطفى فهمى باشا بصفته ناظرا للداخلية مما ينم عن الطبيعة المحلية لهذين الأمرين .

الأساس الثالث متصل بسابقه وهو أن الأمر الأول قد صدر من ناظر الداخلية المصرى بناء على طلب قومندان بوليس حلفا وضابط بوليس التوفيقية ومأمور قرقة أملاك الميرى بنفس المحافظة ، وهى فى مجموعها أطراف مصرية .

واصطبغ الأمر الثانى بنفس الطابع ، ويرفض المصريون فى هذا الصدد القول بأن القومسيون الذى شكله ناظر الداخلية المصرى كان يمثل الجانبين ، الحكومة المصرية والحكومة السودانية ، على أساس أن

المفتش الذى كان يمثل الحكومة الأخيرة كان موظفا فى وزارة الحربية المصرية .

الأساس الرابع أن الأمرين قد صدرتا من ناظر الداخلية المصرى إلى جهات إدارية مصرية ، الأولى إلى محافظة النوبة ، والثانى إلى « حضرة مدير أسوان » ، وهى بذلك تكتسب طابعها الإدارى .

ويرفض المصريون الحجة السودانية القائلة باكتساب حق على المناطق الواقعة شمال خط ٢٢ بحكم التقاسم ، لأن هذا الحكم يمكن أن يسرى على كيانتين سياسيتين منفصلتين ، وهو الأمر الذى لم يكن قائما طوال الفترة بين عامى ١٨٩٩ و ١٩٥٦ ، الأمر الذى بدا فى الطابع الإدارى لتنظيم الحدود بينهما أو بالأحرى بين أول الأقسام الإدارية شمالى السودان وآخر الأقسام الإدارية جنوبى مصر .

يؤسس المصريون أيضا رأيهم القانونى فى التمسك بخط عرض ٢٢ على أنه لم يبد من مصر فى أى وقت ما يفيد النظر إلى الخط المتعرج الذى يتمسك به السودانيون باعتباره خطأ سياسيا ، العكس هو الصحيح ، وهو ما حدث فى مناسبات عديدة نختار أهمها :

المناسبة كانت مناسبة دولية ، وهى مناسبة توقيع اتفاقية الحدود الغربية لمصر فى ديسمبر عام ١٩٢٥ .

فقد أصدرت الخارجية المصرية بهذه المناسبة كتابا أخصر متضمنا الاتفاق وخريطة للحدود المصرية جاءت فيها الحدود الجنوبية متطابقة مع خط عرض ٢٢ درجة شمالا ، وقد كتب عليها « الحدود السياسية Political Boudary » تمييزا لها عن الخط الإدارى (٦) .

ويلاحظ هنا أن الحكومة البريطانية باعتبارها الطرف الثانى فى حكم السودان ، أو حكومة الخرطوم ، لم تعترض فى أى وقت على هذا المفهوم المصرى فى التمييز بين الحدود الإدارية والحدود السياسية .

وبين الحجج والحجج المضادة نشبت أول أزمة على الحدود المصرية السودانية ..

أزمة حلايب وأثارها :

حقيقة يتوجب الاعتراف بها وهى أنه إذا كان الخلاف على الحدود المصرية السودانية بمثابة لغم آخر مدفون فى العلاقات العربية - العربية ، فإن محاولات إشعال هذا اللغم كانت تأتى فى العادة من مصدرين ، أما بعض القوى الحزبية فى السودان التى تزايد على العلاقات بين البلدين -

وإما أيد خارجية تسعى إلى تدمير تلك العلاقات وراءها قوى داخلية ،
فى السودان أيضا لتحقيق مصالح ضيقة وأنية .

يتأكد ذلك من طبيعة الأزمة الحدودية الشهيرة بين البلدين التى
نشبت فى شتاء عام ١٩٥٨ ، فقد تفجرت من جراء مبادرة قامت بها
حكومة السيد عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة التى وضعت قانونا
انتخابيا أدخلت بمقتضاه المنطقة الواقعة شمال مدينة حلفا ، كذا المنطقة
التي تحيط بحلايب وشلاتين الواقعتين على ساحل البحر الأحمر ضمن
الدوائر الانتخابية السودانية .

دفع ذلك الحكومة المصرية إلى تقديم مذكرة إلى حكومة الخرطوم
فى ٢٩ يناير عام ١٩٥٨ أشارت فيها إلى مخالفة هذا القانون لاتفاق
١٨٩٩ الذى عين خط الحدود بخط عرض ٢٢ درجة شمالا ، وقد أبدت
الحكومة المصرية استعدادها لتسليم السودان المناطق التى تديرها جنوب
الخط المذكور فى مقابل عودة الإدارة المصرية للأراضي الواقعة شمال
الخط .

وكانما كانت تنتظر حكومة السيد عبد الله خليل الفرصة ، فبدلا من
الرد على المذكرة المصرية أخذت الصحف الناطقة باسم حزب الأمة تشن
هجمة على ما أسمته أطماع مصر فى السودان ، وأن قوات مصرية فى
طريقها إلى المنطقة المتنازع عليها مما دفع وزير الخارجية السيد محمد
أحمد محجوب ، إلى استدعاء السفير المصرى فى الخرطوم ، اللواء
محمود سيف اليزل خليفة ، وأبلغه « أن حكومة السودان تأمل أن تكون
المعلومات التى وردت بشأن القوة العسكرية غير صحيحة » دون رد على
المطلب الأساسى الذى جاء فى المذكرة المصرية .

دفع ذلك حكومة القاهرة إلى توجيه مذكرة أخرى فى ١٢ فبراير جاء
فيها أنها أعمالا لحقوقها المعترف بها فى المناطق التى تديرها السودان
ستقوم بدعوة سكان تلك المناطق للمشاركة فى الاستفتاء المقرر إجراؤه
على قيام الجمهورية العربية المتحدة .

وبدلا من الرد على المذكرتين المصريتين أخذت الحكومة السودانية
فى تصعيد الأزمة على نحو غير مألوف .

فقد بادرت إلى عرض الخلاف على المنظمات الدولية ذات الصلة
ليصبح بذلك أول نزاع بين دولتين عربيتين يصل إلى هذا الحد .

ويلاحظ أنه بينما قامت حكومة الخرطوم بإحاطة جامعة السودان
العربية علما بالموضوع قامت فى الوقت نفسه بطلب عقد اجتماع طارئ

لمجلس الأمن مناقشة ما وصفته « بالوضع الخطر » القائم على الحدود نتيجة لتحصريك مصر « اعدادا كبيرة » من قواتها ، صوب المناطق المتنازع عليها .

وأمام ما استشعرته الحكومة المصرية من اصرار من جانب حكومة حزب الأمة على تصعيد الأزمة وتآليب الشارع السودانى يساعدها فى ذلك المندوب البريطانى فى مجلس الأمن أعلن مندوب مصر فى المجلس أنه حفاظا على الروابط التى تربط بين الشعبين المصرى والسودانى ، فقد قررت الحكومة المصرية تأجيل تسوية مسألة الحدود حتى الانتهاء من الانتخابات السودانية .^{١٠} الأمر الذى دعا المجلس الى تأجيل نظر القضية لاعطاء الفرصة للطرفين المعنيين لحلها عن طريق المفاوضات الثنائية .

ومنذئذ تم دفن اللغم وإن لم يتم نزع فتيله رغم مضى نحو ثلث قرن ، الأمر الذى يلفت النظر .^{١١}

وفى تقديرنا أن ذلك التجميد يعزى لاعتبارات عديدة بعضها مصرى وأغلبها سودانى .^{١٢}

على الجانب السودانى فإن حالة عدم الاستقرار التى عرفها جنوب الوادى خلال تلك الفترة (ثورتان شعبيتان وثلاثة انقلابات عسكرية) لم تمنح أية حكومة فى الخرطوم الفرصة أو حتى الجرة لتسوية المسألة على النحو الذى أوصى به مجلس الأمن .

فضلا عن ذلك فإن هناك قوى حزبية فى السودان يهملها إبقاء هذا اللغم الذى يمنحها فرصة دائمة للتهديد بإشعال الفتيل بهدف تحقيق مكاسب سياسية .

إضافة الى كل ذلك فإن الوضع الحالى على خط الحدود أكثر مناسبة للسودان منه لمصر ، حتى وإن كان وضعا متفجرا !

أما بالنسبة للجانب المصرى فإن حالة عدم الاستقرار فى السودان تضعه أمام موقف مريب ، فهو لا يريد أن يضع حكومة الخرطوم إذا كانت صديقة موضع الهجوم من خصومها فى حالة المطالبة بتسوية المسألة ، وهو لا يرغب فى أن يتيح لهذه الحكومة إذا لم تكن كذلك الفرصة للمزاينة على العلاقات بين البلدين .

وفى انتظار الوقت الملائم تبقى قضية الحدود بين البلدين مصدر خطر فى العلاقات بينهما وميدانا لاجل أطراف متعددة لتحويل الاخوة المتخاصمين الى الاخوة الأعداء !

حواشي الفصل الثامن

(١) لما كانت هذه الدراسة نشرت في بعض الصحف المصرية والسربية فقد بادى أحد الأساتذة السودانيين وهو د- فيصل عبد الرحمن على طه بالرد عليها في جريدة الخليج التي تصدر بامارة الفارقة بدولة الامارات العربية المتحدة في ١٩٩١/٤/٥ ، وقد رأينا تمويها للموضوعية الرااد الملحق رقم (٩) لنص هذا الرد .

(٢) د٠ يولان ليبب رزق ، قضية وحدة وادى النيل ١٩٣٦ - ١٩٤٦ .

(٣) نص الاتفاقية - ملحق رقم (١٠) .

(٤) نص أمر ١٨٩٩ - ملحق رقم (١١) .

(٥) نص أمر ١٩٠٢ - ملحق رقم (١٢) .

(٦) صورة للخريطة المرتقة باتفاقية عام ١٩٢٥ (ملحق رقم ١٣) .

(٤) الحدود المغربية - الجزائرية لغم يهدد الوحدة المغاربية !

لا وحدة مغاربية دون المغرب والجزائر ، فبينما تلعب كل من تونس وموريتانيا دور الكومبارس في مثل هذه الوحدة بالانضمام الى هذا الطرف أو ذاك فان ليبيا العضو الخامس فيها ظلت في موقع التنازع بين الاتجاه الى المشرق أو الانضمام الى المغرب !

وقد استمرت قضية الحدود تلعب دورا مؤثرا في العلاقات المغربية - الجزائرية ومن ثم في قضية الوحدة المغاربية ، فبينما كان يرى الطرفان أن تلك الوحدة تقدم البديل عن نزاع حدودي مرير بينهما ، فان هذا النزاع كان يترك بصماته السلبية على هذه الوحدة .

وقصة هذه الحدود قد بدأت قبل أكثر من قرن ولا نستطيع أن نزعم أنها قد انتهت حتى هذه اللحظة مما يشكل لغما مدفونا في أعماق العلاقة بين البلدين الشقيقين ، ومما يهدد أية مشاريع وحدوية للمنطقة ، الأمر الذي يتطلب الفوص في الأعماق للتعرف على طبيعة هذا اللغم مهما ترتب على ذلك من مخاطر !

البداية في لالا مارنيا !

المغرب الأقصى أو المملكة الشريفة استمرت الكيان السياسي العربي الوحيد الذي احتفظ باستقلاله عن الامبراطورية العثمانية ، وقد نجح حكام هذه البلاد بعد أن بدأ العالم العربي يواجه الهجمة الامبريالية

أن يحتفظوا باستقلالهم لفترة غير قصيرة ، ولكن كان عليهم أن يواجهوا
فى نفس الوقت أشكالا من الانتهاكات من جانب القوى الاستعمارية ،
خاصة من فرنسا يعد استيلائها على الجزائر عام ١٨٣٠ •

فقد نشأ بعد هذا الاستيلاء موقف أدى الى الاحتكاك بين الفرنسيين
وبين المغاربة ، ذلك أن المقاومة الجزائرية التى قادها الأمير عبد القادر
فى مواجهة التغلغل الفرنسى فى البلاد كان لا بد أن تخلف
مردوداتها ، وهى مردودات طالت من بين ما طالته الصود بين
البلدين •

فمن ناحية كان الأمير يحصل على مدد واضح من المغاربة من وراء
الحدود ، ومن ناحية أخرى كان يعبر تلك الصود متوجها الى المغرب
كلما ثقلت يد الطاردة الفرنسية •

وبعد سنوات طويلة من الكر والفر كان الفرنسيون قد نجحوا خلالها
فى تقوية قبضتهم على الجزائر بدأوا فى تعقب الثوار الجزائريين عبر
الحدود وسخول الأراضى المغربية •

ولا تستطيع أن نزعج أنه كان هناك خط حدود مرسوم بين البلدين فى
ذلك الوقت ، انما كان التمييز بين أراضى كل منهما قائما على أساس تبعية
القبائل المقيمة فى مناطق الصود ، مما أدى الى أن يكون مفهوم
الانتهاكات مرهون بمدى تعدى أى طرف على مناطق قبلية تدين
بالولاء لطرف آخر ، وهذا ما حدث من جانب الجنرال بيجو مهندس
الاستعمار الفرنسى فى الجزائر •

بدأت سياسات هذا الاستعمار الشهير بإقامة الحصون على الحدود
دون احترام لأراضى المملكة الشريفة كان أظهرها حصن فى لالا مغنية
التي تقع داخل المغرب مما أدى الى أن بدأت قبائل المنطقة فى مقاومة
توغل « الفرنسيين » فى أراضيتهم وتدافعت الأحداث التى وصلت الى
احتلال مدينة وجدة المغربية ، ولم يعد أمام السلطان عبد الرحمن سوى
أن يخوض الحرب دفاعا عن حدود مملكته ، وكانت الفرصة التى انتظرها
بيجو بل وعمل على خلقها •

والقصة طويلة ونقتصر منها على رواية الجانب الخاص بصناعة
خط الحدود الجزائرية - المغربية ••

فقد تطورت الأمور الى حدوث المعركة المشهورة فى وادى أسلى فى
أغسطس عام ١٨٤٤ التى انتهت بهزيمة مغربية قاسية أعقبها توقيع

اتفاقية في أكتوبر كان أهم ما جاء فيها خاصا بالحدود بالاتفاق على
تخطيطها بدقة !

والقول أن أهم ما جاء في الاتفاقية خاصا بالحدود له أسبابه .

فمن جانب لم يكن بيجو يستطيع أن يفعل أكثر من ذلك بحكم أن
تطوير الهجوم الفرنسي على المغرب كان سيقلى معارضة شديدة من
بريطانيا ، وهو الأمر الذي لم تكن حكومة باريس على استعداد لتحمله .

من جانب آخر فإن السيطرة على مناطق على الجانب المغربي من
الحدود كانت ستمكن الجانب الفرنسي من وقف استمرار عمليات المقاومة
التي تشنها القبائل المغربية .

ومن جانب آخر فإن اقتطاع مناطق من الحدود المغربية الصحراوية
سيؤدي إلى حصار المغرب وقطعها عن امتداداتها الأفريقية التي كانت
دائما مصدرا أساسيا من مصائر قوتها مما يمهد للسيطرة عليها عندما
يأتي الوقت المناسب ، ثم أنه يقرب بين الوجود الفرنسي في الجزائر
والوجود الفرنسي الذي أخذ يتعاظم في أفريقيا الغربية .

ومن ثم فإنه يمكن القول أن الاتفاقية التي وقعت بين الطرفين في
لالا مارنيا في يونيو عام ١٨٤٥ كانت بالأساس اتفاقية حدود .

قسمت هذه الاتفاقية الحدود الجزائرية - المغربية إلى ثلاثة أقسام ،
القسم الأول يمتد من البحر بطول ١٥٠ كيلو مترا حتى ثنية المساسي ،
وقد رسمت الحدود في هذه المنطقة على شكل مستقيم يتفق إلى حد كبير
مع ذلك الخط الذي كان يفصل بين المملكة الشريفة وبين نيابة الجزائر
العثمانية .

القسم الثاني يمتد جنوب ثنية المساسي حتى الصحراء الكبرى ، وقد
روى تخطيط الحدود في هذا القسم على أساس التوزيع القبلي ، وكالعادة
في التقسيمات التي تتم على مثل هذا الأساس ، فقد أصبحت بطون القبائل
موزعة بين المنطقتين الفرنسية والمغربية ، الأمر الذي كان مثار خلافات
مستمرة بين الجانبين (١) .

القسم الأهم هو القسم الثالث وهو الذي ضم مناطق الصحراء
الكبرى التي تركت مشاعا دون تحديد ، وكان الغموض في هذا القسم
مقصودا من الجانب الفرنسي ، فالغموض ينتهي دائما لصالح الجانب
الأقوى ، وهذا ما اثنته الأيام فعلا !

المسيرة الصفراء :

عدم تعيين خط فى المنطقة الصحراوية من الحدود الجزائرية - المغربية أدى الى تحجيم نفوذ السلطان فى منطقة لم يكن يملك فيها سوى سلطة اسمية بحكم طبيعة الدولة المغربية ، الأمر الذى مكن الجانب الآخر من التوغل الى مسافات بعيدة فى تلك المنطقة مما يمكن توصيفه بالمسيرة الصفراء :

وقد تعددت خطوات هذه المسيرة ، فتارة بمنح الحماية لزعماء تلك المناطق والتدخل فى صراعاتهم المحلية الأمر الذى كثيرا ما كانت تعجز عنه الحكومة السلطانية فى فاس أو مكناس ، ويقدم منح الحماية لعبد السلام الوزانى الذى كان من أكبر الزعماء الدينيين فى المنطقة نموذجا لذلك ، وتارة أخرى بإرسال حاميات صغيرة للمراقبة فى الواحات الواقعة جنوبى الصحراء مثل فجيج وعين صلاح وتوات مما حدث عند نهاية القرن التاسع عشر .

وليس من شك ان احتلال فرنسا لمجموعة واحات توات عام ١٩٠٠ قد طرح قضية الحدود بقوة ، فبينما كان المغاربة موقنين من وقوع هذه الواحات فى أراضيهم كان الفرنسيون يتذرعون بأن حكومة فاس لا تمارس أية سلطة عليها ، هذا من ناحية ، كما أنهم كانوا من ناحية أخرى مطمئنين أنهم لن يواجهوا شمة مقاومة من الجانب البريطانى ، وهو ما كانوا يعملون حسابه ، وذلك بعد عقد اتفاقية مع حكومة لندن عام ١٨٩٩ تركت بمقتضاها الصحراء الكبرى بأكملها كمناطق نفوذ فرنسية .

ورغم محاولات السلطان عبد العزيز الاستنجاد بالجانب البريطانى إلا أن حكومة لندن التى كانت منشغلة آنذاك فى حرب البوير لم تعط له إذنا صاغية الأمر الذى مكن الحكومة الفرنسية من أن تضغط على الجانب الغربى لارغامه على توقيع بروتوكول فى باريس فى ٢٠ يوليو عام ١٩٠١ أعقبه اتفاق محلى فى ٢٠ ابريل من العام التالى .

حددت هذه الاتفاقيات القبائل ذات الأصول المغربية وتلك ذات الأصول الجزائرية وقسمت مناطق الصحراء بينها ، وقد تحولت بمقتضى تلك الاتفاقيات مناطق واسعة الى الجانب الجزائرى .

ولما كانت الاتفاقيات المذكورة قد اعترفت باستمرار العمل باتفاق لا مارنيا فقد قطعت بذلك السبيل على المغاربة فى تعيين خط الحدود جنوب ثنية الساسى .

وتأسيسا على ما تضمنته الاتفاقيات الجديدة مما عرف «بسياسة التعاون» لاشاعة السلام فى منطقة الحدود فقد اخذ الفرنسيون فى اقامة المراكز العسكرية على طول الحدود ، كولب بيشار ، وعلى الطرق المؤدية الى واحة فجيج ، وعمدوا الى الاكثار من المستشفيات والأسواق حول تلك المراكز لتكون اداة اجتذاب واغراء مما قوى بالفعل من القبضة الفرنسية مما سمح للفرنسيين بالتسوغل حتى وصلوا الى حدود الساقية الحمراء (٢) ، الصحراء الاسبانية ، واستتبع ذلك الامساك برقبة المغرب نفسه مما مهد ، مع اسباب اخرى ، لاعلان الحماية الفرنسية على المغرب عام ١٩١٢ خاصة بعد أن تم التخلص من المعارضة البريطانية بعد عقد الوفاق الودى عام ١٩٠٤ .

وكان المعتقد أنه بعد أن أصبحت الأراضي على جانبي الحدود واقعة فى نطاق الهيمنة الفرنسية فانه لم تعد ثمة حاجة لحكومة باريس أن تعيد تشكيل الحدود لصالح طرف دون طرف آخر ، غير أن هذا الاعتقاد لم يكن صحيحا .

ذلك أن طبيعة العلاقة مع الجزائر ، حتى عام ١٩٥٤ على الأقل ، كانت مختلفة عن طبيعة العلاقات مع المغرب ، فبينما كانت الجزائر قسما من « الأراضي الفرنسية » فيما وراء البحار كانت المغرب على علاقة تعاقدية مع فرنسا ، وهى علاقة من المعلوم أنها مؤقتة على أى الأحوال .

واستمر الموقف يضطرب على هذا النحو حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تلا ذلك من تنامي حركات التحرير الوطنية فى بلاد المغرب العربى ، وهو التنامي الذى بلغ مرحلة متقدمة خلال منتصف الخمسينات سواء باستقلال المملكة المغربية أو بقيام الثورة الجزائرية ، وبدأ أن خريطة المنطقة فى طريقها الى اعادة التشكيل ، الأمر الذى بنا معه كل طرف فى اعادة حساباته ، وكانت حسابات شديدة التعقيد .

جانب من هذه الحسابات كان استراتيجيا ، فقد كانت حكومة الرباط تضع حساباتها على ضم موريتانيا فى مرحلة ما بعد الاستقلال ، وكان معنى أن تبقى الحدود المغربية - الجزائرية على ما خططت عليه فى العهد الاستعمارى فصل المغرب عن موريتانيا .

جانب آخر كان اقتصاديا إذ كان قد تم عام ١٩٥٢ اكتشاف مناجم غنية بالحديد فى منطقة كارا جبيلات التى تقع على بعد ٨٠٠ كيلو مترا غربى كولب بيشار و ١٥٠ كيلو مترا جنوبى تندوف ، وقد قدر المخزون من خام الحديد الجيد فى تلك المناجم بما يزيد عن ٣ مليار طن مما يعد ثروة قومية كبيرة لا تحتاج الا الى منفذ للمحيط الاطلنطى .

فضلا عن ذلك كانت هناك الحقوق التاريخية للمملكة المغربية والتي كان للمسلطات في الرباط ما يثبتها ، وأن الجانب الفرنسي قد انتهك هذه الحقوق على نحو لا شك فيه !

على الجانب الآخر كان الجزائريون منهمكين في مقاومة الوجود الفرنسي في بلادهم في أعنف وأطول الثورات الشعبية ضد الاستعمار في التاريخ العربي المعاصر .

وبأن تلك الفترة التي ناهزت الثمانى سنوات جرت اتصالات فرنسية مغربية استهدفت من ورائها حكومة باريس أن يكف المغاربة أيديهم عن تأييد الثورة الجزائرية ، وهو الأمر الذي لم تقبله حكومة الرباط التي فضلت التفاهم في هذا الشأن مع الجانب الجزائري ، وهو التفاهم الذي تمخض عن توقيع « بروتوكول سري » في ٦ يوليو عام ١٩٦١ بين كل من الحكومة المغربية و « الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية » نص على أن تتم تسوية مشكلة الحدود بين البلدين من خلال « مفاوضات تجري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة » ، وانتظر الجميع استقلال الجزائر الذي أعلن يوم ٥ يوليو عام ١٩٦٣ ، ولكن ما حدث بعد ذلك لم يكن في الحسبان !

حرب تندوف !

صباح يوم الثلاثاء ٨ أكتوبر عام ١٩٦٣ صحا العالم على أخبار الاشتباكات المسلحة على الحدود بين المغربية والجزائريين ، وكانت أول اشتباكات عربية - عربية بسبب مشكلة حدودية . وقد اتهم كل طرف الآخر بأنه المتسبب لهذه الحرب القصيرة التي دارت حول تندوف .

الملك الحسن الثاني في مذكراته التي وضعها تحت عنوان «التحدى» يقول : « مرة أخرى رفضنا العرض الفرنسي لاستعادة الأراضي المغربية على الحدود الشرقية . غير أنه لم يتبع هذا التسوية الأخوية مع الجزائر ، على العكس من ذلك فإن المغاربة الذين لم يرغبوا في الاشتراك في الاستفتاء الذي اقترحه الحكومة الجزائرية المؤقتة هاجمهم جيش التحرير الجزائري وتحرش بهم . ووصل الى تندوف ٦٠٠ من قوات الجندمة الجزائرية حيث كان رئيس القبيلة ورجاله يتمسكون بمغربييتهم . وهاجم الجزائريون تندوف وقتلوا ١٢٠ من مواطنينا » ، ويرتب الملك على ذلك أسباب تدخل الجيش المغربي في معركة تندوف (٣) .

بالمقابل يشرح الأستاذ محمد حسنين هيكل وجهة النظر الجزائرية في مقال له تحت عنوان « ما هي الحكاية بين ملك المغرب والجزائر » انه كان وراء ما اعتبر عدوانا مغربيا على الجزائر المؤسسات المالية

الفرنسية التي كانت تتطلع الى استغلال حديد تندوف ، فضلا عن ذلك كانت هناك أزمة داخلية تواجهها الريايط تقتضى صرف النظر الى تحديث خارجي ، وأخيرا الهواجس التي بدأت تنتاب الطبقة الحاكمة في المغرب من انتصار الاشتراكية في الجزائر واحتمالات العدوى ! (٤) .

على أي الأحوال كانت الحرب قصيرة وانتهت بعد وساطة افريقية من الامبراطور هيلسلاسي وتم بعد ثلاثة أسابيع فحسب ، يوم ٣٠ أكتوبر على وجه التحديد ، التوقيع في باماكو على اتفاقية بين الجزائر والمغرب تنص على تشكيل لجنة للتحكيم تابعة « لمنظمة الوحدة الافريقية » لتحديد مسئولية الأطراف في النزاع ، وعلى انصحاب القوات على الجانبين ، مع نولي عسكريين اثيوبيين وماليين المحافظة على الأمن والحياد داخل المنطقة الفاصلة .

ورغم قصر حرب تندوف الا انها تركت ندوبا ظاهرة في العلاقات المغربية - الجزائرية نضى أن تكون اثارها لا زالت موجودة حتى يومنا هذا !

فقد تشابكت في المرحلة التي أعقبت حرب تندوف مجموعة من الاعتبارات صنعت لمشكلة الحدود المغربية - الجزائرية مذاقا خاصا ، ولم تبقها في إطار الخلاف على بضع مئات من الكيلومترات في الصحراء الغربية !

أول هذه الاعتبارات ما ترتب على قيام منظمة الوحدة الافريقية في نفس عام تندوف من محاولة اقرار خلافات الحدود في القارة السوداء على ضوء المبدأ الذي أرسته المنظمة الجديدة والقبائل بالبقاء على الحدود الموروثة من المرحلة الاستعمارية .

ورغم أن المغرب قد وقع ميثاق المنظمة الا أنه أبدى تحفظا حول مشكلة حدوده مع الجزائر وان « توقيع الميثاق لا يمكن أن يفسر على أنه اعتراف - علني أو ضمني - بالأمر الواقع الذي يرفضه المغرب ، أو أنه تخلى عن مواصلة السعى لنيل حقوقه بالوسائل الشرعية التي يمتلكها » .

الاعتبار الثاني ان إيقاف حرب تندوف لم يؤد الى حل المشكلة وانما أدى فحسب الى تجميدها ، رغم اعتراف الطرفين أن هناك مشكلة ، وهو الأمر الذي دفع المغرب الى قبول وقف إطلاق النار ، فالحرب في حد ذاتها بغض النظر عن نتائجها كانت من وجهة النظر المغربية تؤكد على « وجود المشكلة » التي ينبغي تسويتها .

اعتبار ثالث تمثل فيما ترتب على نشوء مشكلة جديدة منذ منتصف السبعينات ، وهى مشكلة الصحراء الاسبانية التى ضمتها المغرب ، والتى لم تكن بعيدة عن مشكلة الحدود المغربية - الجزائرية .

ف « المسيرة الخضراء » التى دبرها المغرب فى أكتوبر عام ١٩٧٥ والتى اتجهت الى العيون بكل ما ترتب عليها من ضم الصحراء الى المغرب قد صنعت وضعا جديدا لقضية الحدود الجزائرية - المغربية اختلف عن وضعها الذى كان قائما عام ١٩٦٣ .

فالوضع القديم كان قائما على أساس أن موريتانيا جزء من المغرب وأن الحدود بوضعها القائم تمنع اتصال المغرب بموريتانيا ، أما الوضع الذى أصبح قائما بعد ضم الصحراء الى المغرب فقد كان يعنى بالنسبة للجزائر إغلاق الطريق بين حديد تندوف وبين موانئ التصدير على المحيط الأطلنطى ، مما شكل سببا من أهم أسباب تشجيع الجزائر لجبهة البوليساريو التى قادت المقاومة الصحراوية ضد الوجود المغربى ، والتى اتخذت من منطقة الحدود المتنازع عليها مرتكزا لشن العمليات التى تقوم بها ضد القوات المغربية .

بيد أن هذا الوضع قد صنع من جانب آخر منفذا لتسوية أزمة الحدود وهو العمل على حل المشاكل القائمة فى إطار مغربى ، سواء ما اتصل منها بالحدود أو بالصحراء ، ومن هنا صاحب مشاريع الوحدة المغاربية قدر من هدوء المشكلتين .

غير أن ذلك لا يعنى أن نار أيهما قد انطفأت وإن كان يمكن القول أنها قد خبت ..

يشير الى ذلك ، فيما يتصل بالحدود ، أنه بعد توقيع اتفاقية فى الرباط فى ١٥ يوزية عام ١٩٧٢ بين الجزائر والمغرب تخلت فيها الأخيرة عن المطالبة بالصحراء الجزائرية ، خاصة تندوف ، واعترفت بأن « وادى سراج » يشكل الحدود الفاصلة بين الدولتين ، فى مقابل تعهد الجزائر بمشاركة المغرب فى عملية استخدام الحديد المستخرج من « كارة جبيلات » .. هذه الاتفاقية لم يصدق عليها المغرب أبدا (٥) .

حواشي الفصل التاسع

(١) د. صلاح المنقاد ، المغرب العربي .

(٢) انظر الخريطة المرفقة (ملحق رقم ١٤) .

(٣) Hassan II ; The challenge

(٤) الأحرار في ١٠/١٠/١٩٦٣ - مقال تحت عنوان - ما هي الحكاية بين ملك الغرب والجزائر ؟

(٥) حرب الصحراء في المغرب العربي - ملف وثائقي - الخلفية التاريخية والسياسية لقضية الصحراء - السياسة الدولية - العدد ٤٤ - أبريل ١٩٧٦ ص ٢١٥ - ٢٢٥ .

الموضوع الخامس

حصار العاصفة

- الفصل العاشر : حول التفسير التامري للتاريخ !
- الفصل الحادي عشر : من « النظام الدولي الجديد » الى « الباكس أمريكا » !
- الفصل الثاني عشر : ديبلوماسية القائفات والتدخل لأسباب إنسانية !

حصاد العاصفة

(١)

التفسير التامى للتاريخ !

حتى الكوارث لها قيمة فى حصيلة الخبرة التاريخية للشعوب ولكن
يشترط واحد هو أن تتعلم منها تلك الشعوب !

وتقود هذه الحقيقة البسيطة الى النظر فيما يمكن أن نسميه « حصاد
العاصفة » ٠٠ عاصفة الصحراء التى أطاحت بالكثير من مفردات الحياة
السياسية التى درج عليها التاريخ العربى المعاصر لتصل محلها وقائع
جديدة لم نستوعبها بعد ٠٠ وربما لا نستوعبها ابدا طالما استمررتنا على
ادمان ما كنا نتعاطاه من أفكار قديمة لم يعد لها مكان فى عالم ما بعد
العاصفة ٠٠ ويبدو ، لمزيد من الأسى ، أن ادمان القديم يشكل جانبا لا فكاك
منه من جوانب النفسية العربية •

تبدو تلك الحقيقة مما أخذت تروج له بعض الأوساط السياسية
العربية من أن ما حدث فى مجمله ليس أكثر من « مؤامرة دولية » ، حيكّت
ضد الحاضر والمستقبل العربيين ، وهو الأمر الذى قد يلقى هوى فى نفوس
البعض ولكنه فى نفس الوقت الأمر الذى يتطلب دراسة من جموع الباحثين
حتى لا نحصد من العاصفة سوى الحنظل !

أصل تفسير المؤامرة :

المؤامرة كان بإمكانها أن تصنع تاريخا ، ولكن ليس في هذا العصر الذي اختلف أبانه مفرداتها ..

ومفردات صناعة المؤامرة ، فيما عرفته الحيساسة السياسية في العصور .. عصور الدور المؤثر للمؤامرة في تلك الحياة تمثلت في حياة القصور ، وشرذمة قوى السلطة ، وتقطع العلاقة بين هذه القوى وبين ما أصبحنا نسميه « الرأي العام » الذي لم يكن موجودا أصلا نتيجة لنمط الحياة الذي كان سائدا ، وأخيرا تسطح العلاقات الدولية في تلك الحقبة التاريخية .

المفردة (الأولى) الخاصة « بحياة القصور » يؤكدنا ، سواء على مستوى العصر الإقطاعي في الغرب أو في الشرق ، أن تلك الحياة قد حفلت بالمؤامرات والدسائس بين أفراد الأسر الحاكمة لنقل السلطة من يد تستحقها شرعيا إلى يد لا تستحقها بنفس المفهوم !

وكان من الطبيعي أن تشيع في تلك العصور وسائل التخلص من أفراد الأسر الحاكمة بسس السموم أحيانا وبإلخناق ليلا أحيانا أخرى وبفارس الخناجر في الظهور أحيانا ثالثة ، وكان أي عمل من تلك الأعمال كفيلا ينقل السلطة من شخص إلى آخر ، أو بالأحرى كفيلا بتغيير موقع النفوذ من مركز من المراكز المتصارعة في القصر إلى مركز آخر بكل ما يصحب هذا التغيير من انتقال الامتيازات !

وقوة احتمال حدوث مثل هذه الأفعال فيما كان يسمى « بانقلابات القصر » هو الذي أدى إلى ظواهر تاريخية نندمض لها الآن ، كان يقوم أحد الملوك أو الأمراء الإقطاعيين بقتل كل المستحقين الشرعيين لولاية العرش من بعده ، أو كان يقوم آخر بوضع كل هؤلاء في سجون حتى يتوقى احتمالات المؤامرة ..

ومع كل ما كانت تكفله مثل تلك الإجراءات من استقرار نسبي للحاكم ، فإن محصلتها النهائية كانت تقضي إلى إضعاف ملحوظ للأسر الملكية ، وهو إضعاف أدى إلى بروز ظاهرة الوزراء الأقوياء ، أو فيما أسمى أحيانا « بالوزراء العظام » ، وهي ظاهرة لم تنتج منها الأنظمة الحاكمة سواء في الغرب أو في الشرق .

المفردة (الثانية) تتمثل في شرذمة قوى السلطة ، والمعلوم أن العصر الإقطاعي كان عصر « اللا مركزية السياسية » ، فقد كان هناك إلى جانب شخص الحاكم جماعات الأشراف من رؤوس الأسر الكبيرة ، وجماعات

الفرسان التي كانت تكون القوة العسكرية الضامنة لاستمرار السلطة والتي كانت تتشكل في نفس الوقت من عصبية يعينها أو من مجموعة من العصبيات ، وكان لكل من هذه الأطراف الثلاثة مصالحها !

وقد استمرت العلاقة بين تلك الأطراف تقوم على حالة من التوازن يسعى كل طرف منها الى تغييرها لصالحه ، بمعنى آخر حالة من التوازن غير المستقر !

وبينما كانت عملية ترجيح كفة شريعة من تلك الشرائع تتم في بعض الأحيان من خلال صراعات علنية فيما بينها فإنها كانت تحبث في أغلب الأوقات سرا ومن خلال مؤامرات لا تلبث أن تتكشف نتائجها مع انتقال السلطة من شريعة الى أخرى .

ويحفل تاريخ تلك العصور بمثل تلك المؤامرات خاصة في تلك الفترة التي ظهر فيها حكام اقوياء يسعون الى الاستئثار بالسلطة ، بينما يقدم الملك هنري الثامن في انجلترا نموذجا لهذا في الغرب من خلال مؤامراته لضرب قوة الاشراف والكنيسة ، فان محمد علي باشا في مصر يقدم نموذجا لنفس الظاهرة من خلال ضربة لقوة المماليك في المؤامرة المشهورة المعروفة باسم « مذبحه القلعة » ومن خلال تخلصه من الزعامة الدينية ممثلة في السيد عمر مكرم في مؤامرة أخرى اوقع بواسطتها بين العلماء وارسل في نهايتها الرجل منفيا الى دمياط وبمباركة هؤلاء (١) .

نأتي بعد ذلك للمفردة (الثالثة) المتمثلة في غياب رأى عام قاصر على صنع الأحداث السياسية ، فان جو المؤامرات لا ينتعش الا في مثل هذا الغياب !

وبينما يتراوح هذا الرأى العام بين القوة في البلاد المتقدمة في عصرنا هذا والضعف في البلاد المتخلفة فإنه لا يمكن الزعم انه غائب أو غير موجود في هذه البلاد الأخيرة على عكس ما كان عليه الحال في عصور الاقطاع !

وغياب الرأى العام في تلك العصور كان نابعا من الطبيعة التي غلبت على تنظيماتها الاجتماعية .. الطبيعة الطائفية !

فالمجتمع الاقطاعي قام على اساس صفى ، أى أن كل طائفة منفصلة على نفسها مثل الصدقة ، سواء في الحارة بالمدينة ، أو في النجوع والكفور بالريف ، لا يعنيه من أحداث البيئة المحيطة الا ما يوخزها بشكل مباشر ، ولم يكن هذا الوخز يجرى من أى تغيير في السلطة ، فقد كان الجميع يستترون طالما تمتعوا بالشرعية الدينية ، مباركة من البابوات

الكرادلة في الغرب وفتاوى شيوخ الاسلام في الشرق ، وإنما كان
يجيء من تصرفات بعض شرائع السلطة التي كانت تنزل بهم أحيانا مظالم
قاسية ، ومثل هذا الفراغ الذي كان يحدث فيه التغيير كان يشجع على
استفحال دور المؤامرة ! (٢) •

• تبقى المفردة (الأخيرة) المتصلة بالعلاقات الدولية ، فتعبير العالم
« المتراعى الأطراف » تعبیر ينتمى الى العصور الوسطى بحكم تقطع أوصال
هذا العالم الناتج عن كيانات اقتصادية واجتماعية منفصلة عن بعضها
البعض وطرق مواصلات شديدة الوعورة ، مما كان يصعب معه التعرف
على ما يجرى في بقعة بعينها الا بعد حدوثه بشهور طويلة تكون المؤامرة
خلاله قد أفرخت والوضع الذي تمخض عنها قد استقر !

أضف الى ذلك أن المصالح الاقتصادية لم تكن قد تشابكت الى الصد
الذي يدعو أى طرف الى التدخل فى شئون الطرف الآخر بفاعا عن مصالحه
فيما أصبح يحدث فى العصر الرأسمالى مما كان يترك بدوره لآى طرف
هامشا واسعا لتغيير السلطة من خلال المؤامرة دون ما خوف من تبذل
اية جهة أخرى •

غير أن مجموع هذه المفردات التي كانت تصنع التغيير من خلال
المؤامرة ، وتفرى البعض على تفسيره على ضسوتها قد طحتتها تماما
التغيرات التاريخية ، ولم يعد هذا التفسير صالحا الا فى أضيق الحدود
التي لا تصنع وحدها التغيير •

تآكل دور المؤامرة فى صنع التغيير :

معلوم أن كل المفردات التي كانت تتيح الفرصة لصناعة التغيير من
خلال المؤامرة قد اختفت واحدة وراء أخرى فى العالم الحديث ، ومعلوم
ايضا أن هذا العالم لم ينشأ بشكل فجائى وإنما استغرق ذلك وقتا طويلا
ناهز قرونا خمسة ••

الأمم من ذلك أن دخول هذا العالم الحديث لم يحدث بشكل متزامن
بين شعوب العالم قبيئما دخلته بعض من تلك الشعوب ، التي اصطلاح
على تسميتها بالشعوب المتقدمة ، منذ وقت مبكر ، فلا زالت شعوب أخرى
تتمتع فى الولوج من ابوابه العريضة !

وهذا التفاوت فى الدخول هو الذى خلف هامشا لاستخدام المؤامرة
فى عمليات التغيير السياسى ، بيد أنه يفيى الاعتراف بأن هذا الهامش
شديد الحدودية ، ويحاول كل من يشارك فيه أن يتنصل منه ، بحكم أن

هذا النوع من النشاط السياسى أصبح مرفوضا بمنطق العصر حتى لو مارسه بعض أطرافه ، وبشكل شديد السرية !

الممارسة تأتى من جانب « مؤسسات » بعينها فى العالم المتقدم ضد « افراد » بذاتهم فى العالم المتخلف ! وتلك المؤسسات هى على وجه التحديد ادارات الاستخبارات فى العالم الأول ٠٠ عالم المؤسسات ، أما الأفراد فهم فى الغالب من « الزعامات » السياسية فى العالم الثالث التى قد تقف عائقا أمام تنفيذ سياسات بعينها لسدول العالم الأول فى بلدانهم !

ويمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات على دور المؤامرة فى صنع المتغيرات السياسية فى العالم المعاصر ٠٠

١ - محدودية هذا الدور ولا مشروعيته ، على عكس الحال حينما كان فى عصور الانقطاع جزءا أصيلا من الحركة السياسية ، الأمر الذى يبدو فى ظاهرة بعينها ٠٠

فبينما كان يترتب على التغيير « بالمؤامرة » فى تلك العصور وحصول المتآمر للسلطة وتباهيه بنجاحه فى تنفيذ مؤامرة مما يكسبها قدرا من المشروعية ، فإن « المتآمر » فى العصور الحديثة يحرص على إخفاء وجهه ، وينقع بأخريين الى جنبى ثمار مؤامراته فى الظاهر وان يقى هو المستفيد الأساسى من نجاح المؤامرة !

٢ - ثبات عناصر المؤامرة ، بمعنى أنه قد أصبح هناك الطرف « الفاعل » طوال الوقت ، والطرف « المفعول به » طوال الوقت أيضا ، على عكس الحال فى السابق حين كانت كل أطراف اللعبة تنهج سبيل المؤامرة كأحد السبل التى تحقق بها أهدافها .

والطرف الفاعل يتمثل فى دول العالم المتقدم التى لا تقبل بوجود المؤامرة بأى شكل ، مهما بلغت هامشيته ، فى سياساتها الداخلية ، وتقدم « ووترجيت » نموذجا على ذلك ، فقد تحولت الى فضيحة وأطاحات بأحد الرؤساء الأقوياء لأكبر دولة فى العالم .

أما الطرف « المفعول به » فيكون فى العادة بعض زعامات دول العالم الثالث الذين يؤدى التخلص منهم الى تغييرات جذرية فى سياسات بلادهم بل فى مستقبلها ، وهذه هى المشكلة فى عالم دول « اللامؤسسات » حيث يكون دور الفرد فى صياغة سياسات بلاده دورا أساسيا !

وتبدو المفارقة طريقة هنا أن بعض مؤسسات دول المؤسسات التى لا تقبل بحال فكرة المؤامرة فى التغيير السياسى تستخدم المؤامرة تجاه

دول اللامؤسسات التي قد نقبل شعوبها بالفكرة ، بل وتسقيفها في حل الخلافات السياسية ، بمعنى آخر أن العالم المتقدم يبيع بضاعة بائنة عنده الى شعوب العالم المتخلف التي تقبل على استخدامها ، وهي ليست على أي الأحوال البضاعة البائنة الوحيدة التي يبيعها هؤلاء لأولئك !

٣ - تختلف طبيعة المؤامرة السياسية التي تدبرها الأجهزة عن تلك التي كان يدبرها فرد أو مجموعة من الأفراد . صحيح أنه يجمع بين الاثنين بضع سمات مشتركة ، مثل السرية والمباغطة ، إلا أن مؤامرات أجهزة الاستخبارات تقوم على درجة عالية من التخطيط واستخدام أفضل الوسائل العلمية المتاحة لتوفير فرص نجاحها ، فالفشل في التنفيذ يكلف غالبا ، وإن اختلفت الكلفة بين عصر وعصر .

فال فشل في عصر المؤامرة ، العصر الاقطاعي ، قد يقضى الى هروب المتآمرين ، أو القبض عليهم واعدامهم ، أما الفشل في العصور الحديثة فهو يؤدي الى هزة شديدة في جهاز الاستخبار الذي قام على التنبير ، وهي هزة تؤدي في الغالب الى تغيير شخصوصه وسياساته ، وتقدم « فضيحة لافون » وما ارتبط بها من اغتيال « اللورد موين » وما خلفته من آثار على « الموساد » نموذجا لذلك !

الأمم من ذلك الكلفة في « السمعة الدولية » ، وهي سمعة تصرص اية دولة محترمة ترغب أن يكون لها صوت في المجتمع الدولي في الحفاظ عليها .

ولعل تلك المخاوف على « السمعة » تزيد من محدودية دور المؤامرة في صنع المتغيرات السياسية في عالمنا المعاصر ، بمعنى آخر أن المؤامرة كأداة سياسية لا زالت موجودة ، ولكن ليس الى الحد الذي يقضى الى محاولة تفسير الأحداث التاريخية على ضوءها ، ويبدو أن العرب أو بعضهم لم يصنفوا هذا بعد !

التفسير التأمري وتكريس الخلف !

تأسيسا على فهم المتغيرات السابقة فمن الصعب قبول مقولة البعض بأنه كانت هناك « مؤامرة » دولية أو أمريكية لشن حرب الخليج أو ضرب العراق مما تروج له بعض الدوائر العربية معتمدة في ذلك على حادثة هنا أو واقعة هناك ، لعل أشهرها ما ذكر عن المقابلة بين السفارة الأمريكية في بغداد وبين الرئيس العراقي والتي قيسل أنها قد ألحت للرئيس العراقي أن يبلدها لن تتدخل إذا ما احتل الكويت ، وأنها بذلك قد غررت به ، وهو ما ثبت عدم صحته !

يمكن القول انه كان هناك « ترتيب » او « تخطيط » امريكى او دولى ، ولكن ما لا يمكن قبوله انه كانت هناك مؤامرة ، و الفرق بين التخطيط والمؤامرة ، سواء فى طبيعة العناصر التى تصنع كل منهما او فى طبيعة العصر الذى يفرز ايهاا .

ونعتقد أن محاولة ترويج بعض الدوائر العربية لتفسير المؤامرة فى حرب الخليج ، والأهم من ذلك قبول قطاع كبير من العاملين فى حقل السياسية العربية به ، تم فى جانب منه لسبب سياسى ، الا أن قبوله يشى بوجود جذور للفكرة فى العقل العربى ..

السبب السياسى واضح ولا يحتاج لجهد كبير لاكتشافه ، بل نزع أنه يتسم بقدر كبير من السذاجة ، فلا شك أن المروجين للتفسير يرون أنه يعفى القيادة العراقية والقيادات العربية التى دعمتها من مسئوليتها التاريخية عما حاق بالوطن ، وهى مسئولة ثقيلة على وجه اليقين !

أما ما اتصل منها بجذور الفكرة فى العقلية العربية فهى التى تتطلب بعضا من اعمال الفكر ..

أول هذه الجذور ، فيما نراه ، أن العقل العربى لم يتخلص تماما بعد من رؤى العصور الوسطى ، حكاوى الف ليلة وليلة المليئة بالدسائس والمؤامرات ويتقبلها ، بل ويقبل عليها اذا ما تجسدت فى أعمال فنية ، مثل تلك التى تبثها محطات التلفزيون العربية بشكل منتظم فى شهر رمضان من كل عام !

ومثل هذا الاقبال يجعل من السهل بمكان الترويج للتفسير التأمري للتاريخ لدى أناس لم يتخلصوا بعد من جو صناعة المؤامرة !

جذر آخر صائر مما نعتقده من أن العقلية العربية لا زالت فى مساحتها الأكبر عقلية غيبية أكثر عقلية سببية .

ويترتب على هذا النوع من التفكير عدم اجهاد العقل فى السعى وراء التفسير الحقيقى لأية ظاهرة والاكتفاء بعزو الحدث الى قوة لا يدرك العقل كنهها ، والتفسير بالمؤامرة يقدم لونا من ألوان هذا التفكير فهو يعفى من يقول به من محاولة اثباته لأن المؤامرة بطبيعتها أمر غير قابل للتفسير على أساس أن ظواهرها وعناصرها لا تكون معلومة على وجه اليقين ، وهى ترقى بذلك الى مرتبة اسناد الظواهر الى القوى الغيبية !

جذر ثالث ضارب فى أعماق العصر الاستعماري ، والذي ألف

العرب خلاله أن يكونوا العنصر « المفعول به » فى المعادلة على اعتبار أنهم كانوا دائما يواجهون قوة لا تقهر !

وقد استنم العرب لهذه المعادلة ورأى زعمائهم أنه يعفيهم من أية مسئولية ، فكلما بدا نقص أو تقصير فى جانب من جوانب الحياة فليس أسهل من أن يعزى ذلك الى العصر الاستعماري ، وأن استمراريته ناتجة عن « المؤامرات الاستعمارية » !

ويؤدى هذا الى عدم البحث فى الأسباب الحقيقية للمشكلات العربية وإلى بقاء الحال على ما هو عليه ، بمعنى آخر تكريس التخلف ، وهو ما يجد فيه أصحاب التفسير التأمري للتاريخ بابا واسعا يذلفون منه الى العالم الذين يريدون ، بوعى أو بدون وعى ، ابقاء العرب فيه !

حواشي الفصل العاشر

- (١) عبد الرحمن الرافعي ، محمد علي •
- (٢) جيب وباون ، المجتمع الاسلامي والغرب (ترجمة د• أحمد عبد الرحيم مصطفى) •

حصار العاصفة

(٢)

من « النظام الدولي الجديد »
الى « الباكس امريكنا » !

« السلام العادل » مقولة يرددها دائما الحالمون او السذج ، لسبب بسيط ، لأنه ليس له وجود فى التاريخ ، أو ما نعلمه من تاريخ العصور الحديثة على الأقل !

فالحروب فى هذه العصور إما أنها قد دارت بين قوى كبرى ، وهى لا تنتهى فى العادة الا بعد أن يكسر أحد الطرفين المتحاربين ارادة الطرف الآخر بعد أن يكون قد كسر عظامه ، وهو عندئذ يفرض سلامه ، ولا يكون سلاما عادلا بالطبع ، على الأقل بالنسبة للمتهزم !

وإما أنها تدور بين قوى محلية ، وهى لا تكون رغم هذا بعيدة عن تدخل القوى العظمى ، بشكل أو بآخر ، مما يؤدى الى أن يأتى السلام الذى يعقب مثل هذه الحروب محصلة لحسابات معقدة تتداخل فيها موازين القوى والمصالح على نحو يصعب معه الحديث عن سلام عادل !

والسلام فى الحالة الأولى يكون سلام المنتصر والسلام فى الحالة الثانية يكون سلام المصالح والتوازنات التى لا ترقى بالضرورة ما يعتبره أطراف الصراع عدلا !

بيد أن هناك حالة ثالثة من السلام أفرزتها « العاصفة » ، وهو سلام غير متكرر في التاريخ ، حدث مرتين قبل ذلك فحسب ٠٠ في العصور القديمة فيما عرف « بالسلام الروماني Pax Romana » ، وفي العصور الحديثة فيما عرف « بالسلام البريطاني Pax Britannica » ، وإن كان في هذه المرة قد حدث لفترة أقصر وبدرجة أقل حدة وشهرة !

والـ « باكس » وهى كلمة لاتينية تعنى السلام تشير في المرتين الى نجاح قوة عظمى فى فرض هيمنتها على العلاقات العالمية على نحو يسمح لها بصياغة تلك العلاقات بطريقة تفرض معها إرادتها مما يؤدي بالضرورة الى خلق حالة من « وقف الصراعات » سواء على المستوى المحلى أو على مستوى القوى العظمى نفسها ، ونعتقد أن العالم مقبل للمرة الثالثة فى تاريخه المعروف على سلام ثالث من نفس الطراز ، فيما يمكن تسميته بالـ Pax Americana أو السلام الأمريكى ، والذي بدأ بما اتفق على تسميته « النظام الدولى الجديد » ، ونجحت عاصفة الصحراء فى صياغته على هذا النحو الذى لا يحدث فى التاريخ الا نادرا ، الأمر الذى يستحق الدراسة .

ومثل أية ظاهرة تاريخية ، خاصة ظاهرة على هذا القدر من الأهمية ، فإن حدوثها لا يأتى فجأة أو من فراغ ، وإنما تسبقه فى العادة مقدمات قد يكون بعضها قريبا وقد يكون البعض الآخر بعيدا ، وليس من شك أن المقدمات القريبة كانت « النظام الدولى الجديد » الذى لا زال البعض يتصور أنه موجود ، والموجود حقيقة بعض بقاياه ، فقد أسقطته العاصفة بين ما أسقطت من كثير من مفردات عالم ما قبل العاصفة !

النظام الدولى الجديد - الرؤية التاريخية :

الفارق بين الرؤية السياسية والرؤية التاريخية أنه بينما يعنى أصحاب الرؤية الأولى بالتفصيلات فإن أصحاب الرؤية الثانية يتوخون النظرة الكلية .

وتقول الرؤية السياسية أن « للنظام الدولى الجديد » توصيف شارح للتعبير عن متغير أساسى جرى فى ميدان العلاقات السياسية فى فترة ما بعد الحرب الثانية بحلول التعاون محل الصراع بين القوتين الأعظم Super Powers ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، وتعميق فكرة الاعتماد المتبادل بينهما .

وبينما تؤرخ هذه الرؤية لبداية النظام الدولى الجديد بمنصف الثمانينات غير أنها ترد أصوله لبداية السبعينات عندما شاع قدر من الوفاق بين الدولتين الأعظم .

وتقول التجربة التاريخية بغير ذلك ، فهذا التوصيف السياسي يفترض ان التغير الذى حدث فى العلاقات بين القوتين الاعظم انما قد جرى نتيجة لمجموعة من الدوافع المتكافئة لدى الجانبين دعتهما الى اعادة صياغة العلاقات بينهما على النحو الذى اقرز النظام الجديد ، وهو افتراض غير صحيح !

فقد كان هناك من الاشارات ما يوصى منذ اوائل السبعينات الى تراجعات سوفيتية فى حلبة الصراعات الدولية ، بالمقابل الى احراز الأمريكيين لأشكال من التقدم ، وان ظل هذا التقدم « بالنقط » أكثر منه بالضربة القاضية حتى مطلع التسعينات !

ويأتى تدشين هذا التقدم فى منتصف الثمانينات التى وضع معها الانهيار السريع فى خط التوازن الدولى الذى استمر يحكم العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

فمنذئذ وحتى قيام أزمة الخليج فى اغسطس عام ١٩٩٠ جرت تحت جسور هذه العلاقات مياه كثيرة ، وكانت تجرى فى مجموعها فى الاتجاه العاكس لجريانها خلال الأربعين عاما الماضية مما يمكن رصد فى مجموعة من الحقائق ، التى وان بدت معروفة ، الا انها تتطلب اعادة ترتيب ..

١ - انه بينما استمر تماسك العالم الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بمؤسساته السياسية والعسكرية من خلال حلف الاطلنطى فان الكتلة الشرقية لم تعد كتلة ..

وتتدافع الملاحظات فى هذا الشأن ..

فبالرغم من أن حلف وارسو لا زال قائما الا أنه من الناحية الواقعية قد توقف نبضه ولم يتبق منه سوى شهادة ميلاد دون تحرير شهادة وفاة بعد رغم حدوثها بالفعل !

ذلك ان « المونة » التى كانت تربط بين اوصال هذه الكتلة قد تفككت مما يؤذن بانهايار البنيان ، و « المونة » التى نعنيها هنا هى الوحدة الايديولوجية .. وحدة العالم الاشتراكي مما بدأ فى فقدان الأحزاب الشيوعية لكراسى الحكم فى دولهم ، سواء من خلال ثورات عارمة فيما جرى فى بلد مثل رومانيا ، او بانتخابات حرة فيما حدث فى عديد من دول الكتلة الشرقية الأخرى .

والملاحظ ان « المونة » الايديولوجية لم يكن لها نفس التأثير فى العالم الغربى مما يتبدى من أن النظام التعددى فى هذه الدول كثيرا

ما سمح بوصول أحزاب « غير رأسمالية » الى الحكم دون أن يؤثر ذلك على انتمائها السياسى وتحالفها العسكرى مع بقية العالم الذى اصطالحوا على تسميته « بالعالم الحر » ١

الملاحظ أيضا انه كانت هناك علاقة جدلية بين قدرة الاتحاد السوفيتى على قيادة الكتلة ، سواء من خلال الدعم الاقتصادى أو الوجود بل والتدخل العسكرى ، وبين قوة الأحزاب الشيوعية فى دول الكتلة ، وهى القوة التى كانت تتيح مزيدا من أسباب التواجد لحكومة موسكو ، وهلم جرا ١

٢ - ما أصاب تماسك الاتحاد السوفيتى نفسه من أسباب الوهن ، وهو وهن تتزايد أعراضه يوما بعد آخر ٥٥ الأعراض التى بدأت من الأطراف وتزحف فى الوقت الحالى تجاه القلب ١

وكان من الطبيعى أن يبدأ فى الأطراف الأوربية ، جمهوريات البلطيق ، وهى جمهوريات تم ضمها للاتحاد نتيجة لأحداث الحرب العالمية الثانية أى أنها لم تكن قسما أصيلا من الاتحاد السوفيتى فى فترة ما قبل الحرب ، أضف الى ذلك أن درجة التطور السياسى والاقتصادى فى تلك الجمهوريات أعلى كثيرا من درجة التطور فى الجمهوريات السوفيتية على الأطراف الآسيوية مما يجعلها مؤهلة بشكل أكبر للسبق فى المطالبة بالخروج عن الاتحاد ١

أما « القلب » فيبدو من التلملل الواضح الذى أخذ يصيب أبناء الجمهورية الأم ، جمهورية روسيا ، والتى يعبر عنها بشكل واضح « يلتسين » وأنصاره ، والذى انفجر فى خلاقات علنية بين السلطات فى هذه الجمهورية وبين السلطة المركزية للاتحاد .

وإذا كان الجانب الأكبر من الاعجاب الذى ناله الاتحاد السوفيتى فى خلال الحرب العالمية الثانية أو فى أعقابها ، قد صدر مما ارتآه العالم من نجاح التجربة الاشتراكية فى نقل هذه الدولة الكبيرة من قوة اقتصادية متخلفة فيما كان قائما على العهد القيصرى الى قوة اقتصادية متقدمة أثبتت قدرتها على المواجهة مع دولة هائلة بحجم ألمانيا النازية ، فإن ترمومتر هذا الاعجاب قد أخذ يفيض مع تأكيد المعجز الظاهر للتجربة السوفيتية عن أن تصنع عالم الرخاء الذى استمر يحلم به المواطنون السوفيت وظل يترقبه فقراء العالم .

ولعل الصورة التى أخذت تشيع عن الاتحاد السوفيتى منذ منتصف الثمانينات من أنه عملاق عسكرى يقف على قدمين من الجيس من جراء

مشاكله الاقتصادية قد أخذت تترسخ ، وهى صورة كان الأمريكيون أول من ادركوها !

٣ - ما حاق بالعالم الثالث من متغيرات والذى كان بمثابة الظهير الذى يشد أزر الكتلة الاشتراكية .

ويمكن تقسيم العقود الأربعة التى امتدت منذ نهاية الحرب الثانية (١٩٤٥) وبداية ماسمى بالنظام الدولى الجديد (١٩٨٥) ، بالنسبة لهذا العالم الى قسمين ٠٠ عقدان منها يشكلان ما يمكن تسميته «بصناعة الحلم» ، وعقدان آخران تبدد فيهما هذا الحلم !

وفى خلال العقدين الأولين اللذين شهدا حركات التحرير الوطنية على نطاق واسع وكان للاتحاد السوفيتى دور مؤثر فى مظاهرتها كان من الطبيعى أن يحتل مكانة خاصة فى هذا العالم ٠٠ حتى أن محاولات تجميع دول العالم الثالث كان ينظر اليها فى كشف حساب الصراعات بين الدولتين الأعظم باعتباره رصيذا مضافا لحساب السوفيت ومخصوصا من حساب الأمريكيين ، وتقدم سياسة الحياد أو عدم الانحياز نموذجا لذلك حتى أن أشهر وزراء الخارجية الأمريكية فى تلك الحقبة، جون فوستر دالاس لم يملك إلا أن يهاجمها الى حد التشهير بوصفه اياها بأنها « سياسة غير أخلاقية » !

وجاء عصر الاستقلال وأخذ الحلم فى التبدد ، فأغلب الحكومات الوطنية كانت طموحاتها أكبر كثيرا من امكاناتها ، وبدأت حكومة الاتحاد السوفيتى تضع حسابات مصالحها خاصة بعد أن أخذت المشاعر تشيع لدى المواطن السوفيتى أن دول العالم الثالث أصبحت تمثل بالنسبة لبلاده « بثرا بلا قاع » !

وبدا شهر العسل فى العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وأغلب دول العالم الثالث فى الانقضاء لتحل محله مفاوضات كثيرة ألجأت عبيدا من هذه الدول الى أن تولى وجهها شطر الجانب الآخر ٠٠ جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، سواء لقدراتها الاقتصادية المتفوقة ، أو لسياساتها البرجماتية المحسوبة ، أو لقناعة البعض أنها لم تشارك فى الحملة الاستعمارية التى تعرضت لها بلاده ، وهى حملة كانت محسوبة بالاساس على حلفاء واشنطن الأوربيين !

وإذا كان « تبدد الحلم » قد انعكس بالضعف على التجمعات التى كان ينخرط فى سلكها دول العالم الثالث ، خاصة مجموعة عدم الانحياز، فانه قد انعكس بصورة أشد بؤسا على مكانة الاتحاد السوفيتى فى هذا

العالم ، وبدا لموسكو انها لم تصمد من كل ما زرعه خلال العقدين السابقين سوى الدامة !

وبكل تلك المتغيرات دخل الاتحاد السوفيتي فى عملية صناعة النظام الدولى الجديد ، وليس هناك يد من القول انه كان فى هذه الصناعة بمثابة « الشريك الأصفر » ، ولكن حتى هذا الموقع لم تلبث العاصفة ان اطاحت به !

٠٠ نحو الباكس امريكانا !

لا يملك اى مراقب لتطورات أزمة الخليج منذ ان نشبت فى مطلع اغسطس عام ١٩٩٠ وحتى هذه اللحظة الا ان يلاحظ انه كلما مر الوقت زاد تقزيم الدور السوفيتي ليس فحسب بالنسبة للأزمة بل ربما بالنسبة للسياسة الدولية على وجه الاجمال !

والقصة طويلة ومتشابكة الخيوط ٠٠

أحد هذه الخيوط متصل بالموقف السوفيتي فى هيئة الأمم المتحدة ، وهو موقف فريد وغير مسبوق ، ورغم أن الموقف العراقى كان يستحيل الدفء عنه الا أن ذلك لم يكن هو السبب فى أن المندوب السوفيتي كان دائم التصويت الى جانب المشاريع الأمريكية فى مجلس الأمن !

ويعلم المتتبعون لتاريخ العلاقات العراقية - الكويتية انه فى أزمة سابقة بين البلدين لها بعض ملامح الأزمة الأخيرة وأن لم تكن فى حدتها اتخذت السياسة السوفيتية فى المنظمة الدولية موقفا مختلفا بمقدار ١٨٠ درجة !

الأزمة هى تلك التى فجرها عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ والتى أعلن فيها أيضا ضم الكويت وانها تشكل محافظة من المحافظات العراقية ، وان لم يضع ذلك موضع التنفيذ كما فعل صدام حسين .

خلال هذه الأزمة لم يكثف الاتحاد السوفيتي بمنع أية اداة دولية ضد العراق بل ذهب بعيدا الى حد منع الكويت من دخول هيئة الأمم المتحدة حتى عام ١٩٦٣ الى أن تمت الاطاحة بحكومة قاسم وجاء الحكم الجديد بسياسة توفيقية مع دولة الكويت ، ولكن العصر كان غير العصر فيما أكده مجموع المواقف السوفيتية تجاه كافة القرارات التى صدرت متعلقة بالأزمة الثانية ! (١) .

فلم يحدث أن اعترض أو تحفظ السوفيت على قرار واحد من القرارات المتعددة التى أصدرها مجلس الأمن ، ومع التسليم بأن الولايات

المتحدة الأمريكية قد استثمرت الأخطاء العراقية الفانحة فى إدارة الأزمة ، ومع التسليم بأنه كانت لحكومة موسكو حساباتها الخاصة ، يبقى لهذا الموقف السوفيتى دلالة على حجم التغير الذى أصاب العلاقات بين الدولتين الأعظم ، وإن احدهما لم تعد أعظم !

أقصى ما استطاعت أن تصل اليه السياسات السوفيتية فى هذا الصدد انها وضعت شرطا لموافقتها على قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الصادر فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٩٠ والذى خول « للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت » استخدام جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة ، وكان شرطا يؤكد على تآكل الدور السوفيتى كقوة عظمى !

الشرط هو اعطاء العراق فرصة أخيرة لينفذ هذه القرارات تبسّغ نحو الشهر والنصف ، وعلى وجه التحديد حتى يوم ١٥ يناير عام ١٩٩١ ، ومن المعتقد أن مثل هذا الشرط كان يتفق مع المصالح الأمريكية التى كانت بدورها فى حاجة لاستكمال استعداداتها العسكرية !

ومتابعة لمجموع القرارات التى أصدرها مجلس الأمن ببناء على مقترحات أمريكية ولقيت التأييد الكامل من الجانب السوفيتى إنما تؤكد على أن حكومة موسكو قد قبلت بالعمل تحت « المظلة الأمريكية » مما يشى بقبول ما تسعى حكومة واشنطنون الى تحقيقه ، وإن يكون سوى سلام أمريكى !

ياتى بعد ذلك الخيط الثالث ممثلا فى المحاولة المحدودة من الجانب السوفيتى للعب دور بعد أن اتخذت الأزمة بعددها كصراع عسكرى ، وكان هناك دواع عديدة للقيام بهذا الدور ..

فالمناطق التى بدأ الصراع يشتعل فيها متاخمة للحدود السوفيتية ، وتفجر أى قتال فيها يمس بدرجة أو بأخرى الأمن القومى السوفيتى ، وهى حقيقة من حقائق الجيوبولوتيك الثابتة التى كان يدركها بالنسبة لهذه المنطقة حتى ساسة روسيا القيصرية الذين كانت لهم استراتيجيتهم فى الخليج منذ القرن الثامن عشر .

وكان متصورا مع احتمالات نشوب القتال أو حتى بعد نشوبه أن يكون لموسكو سياسة أكثر نشاطا ، ومع ما قيل من تملل فى صفوف الجيش الأحمر واعتراضات فى صفوف الحزب ، ولكل منهما ما يبرره فإن الجهد السياسى الذى قامت به دوائر الكرملين قد اقتصر على عدد من الرحلات التى قام بها « بريماكوف » المبعوث الشخصى للرئيس السوفيتى ، إلى بغداد وبعض العواصم العربية والأوربية وهى رحلات لم تمنع

استمرار عجلة الأحداث على النحو الذى انتهى بالحرب لتفرض انقصارا
حاسما لقوى الائتلاف مما مهد لفرض الباكس امريكانا !

ويثير الدهشة انه خلال تلك الفترة السابقة على الحرب فان فرنسا،
وهي عضو فى الائتلاف الدولى ، قد بذلت من محاولات وضع العصى فى
عجلة الهيمنة الأمريكية على ادارة الأزمة أكثر مما استطاع السوفيت ان
يفعلوا ، وهى محاولات بدت فى جانب منها فى المصاعى الفرنسية للوصول
الى حلول سلمية للمشكلة ، فقد كان الفرنسيون يدركون تماما ما سوف
يترتب على ذلك من هيمنة على مجريات صنع السلام بالشروط الأمريكية،
وبدت فى جانب آخر فى الرفض الفرنسى بوضوح قواتها تحت قيادة
شوارسكوف وان كانت قد اضطرت فى نهاية الامر ان تنسق معه !

تأتى بعد ذلك الجهود السوفيتية خلال فترة الحرب الجوية ، وهى
الجهود التى اثمرت فى النهاية ، وبعد رحلات طارق عزيز الى موسكو
بقبول صدام حسين الانسحاب من الكويت ، ولكن كان الوقت متأخرا
للمغاية ، وحتى لو لم يكن متأخرا فلم يكن الأمريكيون مستعدين لقبول
دور سوفيتى فى المشكلة بعد ان وصلت الى هذا الحد ، وهو الدور الذى
يمكن ان يسمح لحكومة موسكو بلعب دور فى صياغة عالم ما بعد العاصفة
وهو الدور الذى عزم الأمريكيون على القيام به وحدهم ، ومن ثم فقد
مضوا فى طريقهم لا يلوون على شيء ، وتتجاهل حكومة موسكو ما جرى،
ويصرح ساستها بأنه لن يؤثر شيء على علاقات بلادهم مع الولايات
المتحدة !

وإذا كانت هناك محصلة لتأثير موقف صدام حسين اللامنطقى على
مستوى المواقع الدولية فقد كانت بالإيجاب قطعاً بالنسبة لواشنطنون ،
وكانت بالسلب يقينا بالنسبة لموسكو الأمر الذى لا نعتقد معه أن الحكومة
السوفيتية سوف تغفره للرجل طالما بقى فى سدة الحكم !

يبقى بعد ذلك رصد تأثير العاصفة على دول العالم الثالث ، وبخاصة
المنطقة العربية ، فنظن أن ما يجرى الآن من شسخرص هذه الدول
على اختلاف نظمها الى تحركات الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة
ما بعد الأزمة سعيا لحل ما اصطاح على تسميته بمشكلة الشرق الأوسط
وخفوت الاهتمام بالدور السوفيتى أو حتى بدور أوروبا الغربية الأمر
الذى كان العرب يعولون عليه كثيرا قبل العاصفة ، انما يعبر عن بداية
شيوع القناعة بأن « السلام » اذا جاء فلن يجرى الا عبر واشنطنون وهو
أمر كان محل انتقاد شديد وعادل فى مرحلة تاريخية سابقة !

باختصار فقد اكدت الممارسات السياسية والعسكرية لكافة الاطراف
تجاه العاصفة أن العالم المعاصر مقبل على حقبة تاريخية لا يملك الا
توصيفها بحقبة « السلام الأمريكى » بكل ما يترتب على هذه الحقيقة من
نتائج يستحيل تجاهلها !

حواشي الفصل الحادى عشر

- (١) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى - دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١ .
- (٢) نص قرار مجلس الأمن باستخدام القوة بعد ١٥ يناير ١٩٩١ (ملحق ١٥) .

حصار العاصفة

(٣)

ديبلوماسية القاذفات والتدخل لأسباب إنسانية :

كان المعتقد أن تدخل الدول الكبرى في شؤون الدول المتوسطة أو الصغيرة تحت دعاوى إنسانية Humanitarian Intervention لا يمثل أكثر من ذكريات تاريخية في العلاقات بين الطرفين تنتمي إلى العصر الإمبريالي حتى جاءت العاصفة فإذا بالذكريات تتبع من إكفانها ولو بشكل مختلف لتمثل تهديدا متجددا من القوى الكبرى للتدخل في شؤون الدول الصغيرة ، ولهذا قصة ..

والقصة من فصلين ، بدأ أولهما منذ العقد الثاني من القرن التاسع عشر واستمر بشكل أو بآخر حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، أي لنحو قرن من الزمان لم ينته إلا وكانت أوروبا قد أقامت إمبراطورياتها الاستعمارية الشهيرة ، وقد استمرت الدعاوى الإنسانية تمثل حجر زاوية في هذا البناء !

الفصل الثاني يرفع الستار عنه الآن في أعقاب العاصفة ، وتأتي الدعاوى الإنسانية هذه المرة مستقرة بأغطية جديدة ولكن لتحقيق أهدافا قديمة ، الأمر الذي ينبغي أن يتوفر مفكرو الدول الصغيرة على دراسته والتحذير من الانسياق وراء هذه الدعاوى لأنها تسعى في نهاية الأمر إلى تحقيق أهداف سياسية شأنها في ذلك شأن شقيقاتها التي تم الترويج

لها خلال القرن التاسع عشر ، وتؤكد دلائل كثيرة على هذه الحقيقة .

ورغم ما نقول به من اختلاف الظروف التاريخية في كل من المرتين فإن هذا الاختلاف لا ينفي وجود أكثر من وجه للتشابه ، ربما يكون أهمها أنه في المرتين تم تنفيذ هذه السياسات باستخدام التفوق العسكري ، في المرة الأولى باستخدام التفوق البحري مما أشاع تعبير « دبلوماسية البرارج » ، كأحد التعبيرات السياسية لذلك العصر ، وفي هذه المرة باستخدام التفوق الجوي مما يحق لنا معه القول بأن الدول الكبرى تعتمد الآن الى استخدام ما يمكن تسميته « دبلوماسية القاذفات » !

ولفهم ما يجري في الفصل الذي يرفع الستار عنه الآن يتطلب الأمر نظرة الى ما جرى خلال الفصل الأول .

الدعوى الانسانية وصناعة الامبراطوريات الاستعمارية :

اول ظهور للتدخل الأوربي في شئون بلاد العالم تذرعا بدعوى انسانية حدث خلال القرن التاسع عشر ولأسباب لا صلة لها بهذه الدعوى !

هذا الظهور حدث فيما يسمى بحركة مناهضة الرق **Anti Slavery Movement** ، وهي حركة لم تكن تعبر عن اهتمامات انسانية بالبشر بقدر ما كانت تعبر عن متغيرات اقتصادية عرفت أوروبيا وبدأت في بريطانيا التي كانت اول من عرف هذه المتغيرات .

فتجارة الرقيق التي شارك فيها الأوربيون الذين أسهوا في الحركة الاستعمارية ، والتي استمرت من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر ، سواء كانوا من البرتغاليين أو الأسبان أو الهولنديين أو الانجليز أو الفرنسيين ، وفي التجارة التي غيرت من الطابع الديموقراطي لعديد من القارات . هذه التجارة لم يعد لها ثمة حاجة نتيجة لانتقال الاقتصاد الأوربي من عصر الانقلاب التجاري إلى عصر الانقلاب الصناعي فيما بدأ في القرن الثامن عشر واستقر في القرن الذي يليه .

ويعد أن كان البشر ، خاضعة من الأفريقيين ، في العصر الأول مجرد سلعة من سلع عديدة يتم الاتجار فيها ، فإنهم في عصر الصناعة أصبحت لهم مهمة أخرى . كان مطلوبا أن يتحولوا الى منتجين لمواد خام تطلبها المصانع الجديدة ومستهلكين يصنعون أسواقا لانتاجها . بمعنى آخر كان مطلوبا أن يبقى البشر خارج أوروبا حيث هم !

وهي احضان هذا التغير الإقتصادي بدأت تزايد الدعوة لكافة تجارة الرقيق ، والتي كانت تتعاطم تبعا لسرعة درجة التغير ، وهي دعوة لقيت كل تأييد سواء من الاحتكارات الصناعية الجديدة أو من الحكومات التي كانت تمثلها .

ومع هذا الشق من النشاط ذي المظهر الانساني كان هناك الشق الآخر ممثلا في الرسائل التبشيرية التي اخذت في التقليل في افريقيا وآسيا ، والتي ادعت أنها تقوم « بمهمة تحضيرية » بين شعوب هذا العالم ونقل شعوبها من الطابع البدائي الذي تعيشه الى عالم العصور الحديثة، ويعترف الأوروبيون أن هدف هذه الرسائل لم يكن تنصير تلك الشعوب بقدر ما كان اعدادها لتقبل الحكم الأوربي ، سواء بنشر اللغة أو بتدريسيهم على الحد الأدنى من القدرة على التعامل مع الحكام الجدد ، وتوحيدهم على أنماط استهلاكية يكونون معها في موقع القدرة على استهلاك الانتاج المتزايد للمصانع المتنامية !

ومن هذا الباب «الانساني» دلف رجال المال والسياسيون والعسكريون ليسمعوا أكبر الامبراطوريات في التاريخ الحديث ، ويلاحظ أنه كلما كان الصوت الانساني أعلى كانت الامبراطورية أكبر ، حتى ان بريطانيا التي بكرت فيها حركة اصحاب النزعة الانسانية The Humanitarians كانت صاحبة « الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس » !

تذعرا بالدعوى الانسانية سارت عملية بناء الامبراطوريات في اتجاهين ، أولهما ، بالتدخل المباشر في البلاد التي يؤتى منها بالرقيق في افريقيا على وجه التحديد حيث تغفلت الحملات تمويلها الشركات ويقودها المكتشفون والمبشرون وترعاها جمعيات مكافحة الرق ، وثانيهما : بشكل غير مباشر في الدول المتوسطة والصغيرة التي كانت تستورد الرقيق أو تتاجر فيه ، وقد حدث هذا التدخل على نطاق واسع خلال نفس القرن وتذرع المتدخلون أساسا بالحجة الانسانية ، بمنع هذه التجارة غير الانسانية ، وان كان التدخل ذو الرداء الانساني قد تم بالحديد والنار وذلك من خلال تهديدات الساسة وتحركات سفن الأسطول فيما اتفق على تسميته بديبلوماسية البوارج !

أما بالنسبة للتدخل المباشر فقد ضاعفت ضحية له أغلب افريقيا ما جنوب الصحراء ، حتى انه لم تأت الحرب العالمية الأولى الا وكانت كل اراضيها ، باستثناء الحبشة ، تشكل أجزاء من الامبراطوريات الأوربية ، البريطانية والفرنسية والايطالية والبرتغالية والإسبانية .

ولعل أهم ما يستلفت النظر هنا أنه رغم كل الدعاوى الانسانية التى تدرت بها عمليات التغلغل الأوربي فى إفريقيا فإنه وبمجرد استقرار الأنظمة الإمبريالية فى سائر أنحاء القارة حتى بدأت الممارسات الخالية من أية نوازع انسانية !

بدا ذلك على الأقل فى وجهين من وجوه هذه الممارسات . . السخرة والتفرقة العنصرية . وكانا من الناحية الانسانية بمثابة استمرار للاسترقاق ولكن بمسميات أخرى !

فاذا كان الاسترقاق يسمى الى الحصول على الجهد البشرى دون مقابل فإن السخرة كانت تؤدى الى نفس النتيجة ، ولا نجد ثمة فارق يذكر بين حال الأرقاء الذين كانوا يعملون فى مزارع الولايات الجنوبية فى الولايات المتحدة الأمريكية حتى تم إلغاء الرق فى مطلع ستينيات القرن الماضى من خلال مبادرة إبراهيم لنكولن الجريئة ، وبين « الأصرار » العاملين فى حقول المطاط والككاو والقطن وغيرها من المحاصيل النقدية فى القارة السوداء ، وهم بذلك كانوا مجرد أحرار بالاسم (١) .

وإذا كان الاسترقاق يفرق بين السادة والعبيد بحيث يحصل الأولون على كل الثمار ولا يحصل الآخرون الا على ما يقيم الأود أو يحفظ الحياة ، فهو نفس ما يحدث من جراء تطبيق نظم التمييز العنصرى من خلال كل ما يصحب هذه النظم من معازل ومن حرمان للأغلبية المقهورة من أبسط الحقوق الانسانية فى الخدمات أو فى الوظائف أو أى شكل من أشكال تكافؤ الفرص ، بمعنى آخر أن مجتمعات التمييز العنصرى تبقى من الناحية الواقعية مجتمعات سادة وعبيد ، حتى وإن اتخذت مسميات أخرى .

ويستلفت النظر ثانيا أن الجماعات ذات النوازع الانسانية والتى أقامت الدنيا وأقعدتها من أجل إلغاء الرق قد صممت ولوقت غير قصير عن مثل تلك الممارسات التى كانت تصل أحيانا فى قسوتها الى حد يتجاوز كثيرا ممارسات السادة تجاه عبيدهم التى كان يحكمها على الأقل قدر من الحرص على حياة هؤلاء العبيد !

ويستلفت النظر ثالثا أن رجال الارساليات التبشيرية الذين ذهبوا الى القارة السوداء باعتبارهم رسل الانسانية والتحضير لم يلعبوا دورا يذكر فى مواجهة عمليات الاستغلال للانسانية من جانب الرجل الأبيض لأبناء الشعوب الافريقية ، رغم كل الادعاءات بما تحنثوا عنه كثيرا عن « رسالة الرجل الأبيض » نحو تحضير هؤلاء !

باختصار فإذا كان لعصر الانقلاب التجارى ارقاؤه فقد كان لعصر

الانقلاب الصناعى عبيده ، وان دور حركات جماعات الدعاوى الانسانية لم يزد عن العمل لاتمام النقلة فى التعامل بين السادة والعبيد ، بمفهومه الاقتصادى ، وفقا للمتغيرات التى شهدتها أوروبا !

هذا عن التدخل المباشر بذرائع انسانية فى مناطق صيد الرقيق التى تركزت بالاساس فى القارة الافريقية ، أما عن التدخل غير المباشر فقد انطلق الى أماكن أخرى واستخدم أدوات مختلفة ، الا ان هدفه فى النهاية كان نفس الهدف !

الاماكن الأخرى تركزت هذه المرة فى العالم العربى الاسلامى ، اى فى تلك المنطقة الوسط بين القارة الافريقية ذات الطابع البدائى وبين أوروبا بكل ما أنجزته من تقدم حضارى ، ولم يكن بالامكان أن يتعامل الأوروبيون مع شعوب ودول هذا العالم بنفس الأساليب والأدوات التى استخدموها مع القبائل الافريقية ، وكانت الأساليب والأدوات الجديدة ذات طابع سياسى وعسكرى *

الطابع السياسى ظهر فى الضغط على حكومات بلاد ذلك العالم لعقد معاهدات تتعهد فيها تلك الحكومات بإلغاء تجارة الرق فى أراضيها ، متذرة فى ذلك بالضغط الذى تمارسها الجماعات الانسانية عليها ، خاصة جماعات مناهضة الرق *

ويمكن القول انه لم يكد ينجو بلد واحد من بلاد هذا العالم من عقد مثل هذه المعاهدات وان كانت قد تركت بصماتها على وجه الخصوص فى كل من الخليج الذى عقدت بريطانيا مع اغلب اماراته العربية مجموعة من المعاهدات بدأت عام ١٨٤٧ ، ومصر بالمعاهدة المشهورة عام ١٨٧٧ ، وكانت فى مجموعها تتويجا للتدخل البريطانى فى شئون تلك الدول (٧) *

وقد تبع ذلك اجراء ان كانا فى حقيقتهما يشكلان لونا من التدخل فى شئون تلك الشعوب والدول **

الاجراء الأول بانتحال صلاحيات المراقبة فى المياه الإقليمية لتلك الدول بكل ما يستتبع ذلك من توقيف السفن المشتبه فيها والقبض على ملاحيا ومحاكمتهم اذا ما ثبت أن جانباً من حمولة سفنهم من العبيد ، وتقديم الاحتجاجات للحكومات المعنية *

الاجراء الثانى باجبار حكومات بعض هذه البلاد على انشاء ادارة ضمن اداراتها لمكافحة الرق ، وكان يرأس هذه الادارة فى العادة أحد البريطانيين والذى كان يدس انفه فى شتى شئون الحكومة تحت دعوى اتصالها بمهمته الانسانية !

أما الطابع العبيكري فقد كان يبدو في الدور الذي كانت تقوم به الأساطيل الحربية من تدخلات في شئون الدول التي وقعت المعاهدات تحت دعوى العمل على وضعها موضع التطبيق ، وهو دور كان يبلغ في كثير من الأحيان الى حد قدوم هذه الأساطيل الى الموانئ مهددة بقصفها تحت ادعاء الخروج عن بنود المعاهدات المعقودة ، ويلاحظ في هذا الصدد ان الأمر وان كان قد بدأ تحت مظلة الدعاوى الانسانية ، فإنه لم يلبث أن تحول الى سياسة مقررة تستخدمها القوى البحرية للسوى نزاع الحكومات العربية والاسلامية لتحقيق أهداف لا صلة لها بهذه القضايا .

يلاحظ ايضا انه بعد ان كان التدخل لأسباب انسانية قد بدأ بقضية منع الرقيق فإنه لم يلبث أن اتسع ليشمل جوانب أخرى . .

كان اظهر هذه الجوانب الدعوة لاصلاح السجون فقد ظهرت جماعات جديدة ، في بريطانيا أيضا ، تطالب بحسن تغذية السجناء والتأكد من نظافة زنازينهم وعدم تكيلهم بالسلاسل والعمل على وقف المقولة التي كانت شائعة وقتذاك بأن داخل السجن مفقود وخارجه مولود !

وقد انبرى ممثلو بريطانيا في تلك البلاد يتحرون عن احوال سجونها ويتقدمون بالاحتجاجات والمطالبات لاصلاحها مما كان يمثل بابا آخر للتدخل في شئونها بالذرائع الانسانية !

وتنتهي هذه التدخلات بوقوع بسبوعوب هذا العالم في القبضة الامبريالية مما شكل عصرا بأكمله لم ينته الا بعد الحرب العالمية الثانية حين اسدل على هذا الفصل الستار ، وتصور الكثيرون أنه الفصل الأول والأخيرة في التدخل لأسباب إنسانية ، ولكنه لم يكن كذلك !

التأسيس الثاني للدواعي الانسانية :

هناك صلة وثيقة بين مجموع المتغيرات التي شهدتها العالم خلال عقدي السبعينات والثمانينات وبين العودة الى استخدام الدعاوى الانسانية في السياسة .

فمن ناحية لم تعد هذه الدعاوى تمثل تهديدا للمصالح الغربية في العالم ، وهو ما كان يمكن أن يحدث خلال العصر الامبريالي ، فأغلب المستعمرات كانت قد حصلت على استقلالها ، والنظم العنصرية قد انصهرت ولم يبق لها وجود سوى في جنوب افريقيا والتي بدا خلال العقد الأخير انها تتآكل يوما بعد يوم . . ربما كان الاستثناء الوحيد في هذه المنظومة هو اسرائيل ، ولها قصة مع تسييس الدعاوى الانسانية .

ولعل هذه القصة هي التي صنعت المشاهد الأولى من الفصل الثاني من التدخل في شئون الدول تحت دعاوى انسانية ..

فقد تصاعدت خلال هذين العقدين الحيلة على الاتحاد السوفيتي بتهمة اضطهاد الأقليات ، وعلى وجه الخصوص الأقلية اليهودية التي استمرت حكومة موسكو لفترة غير قصيرة تتبع حيلهم سياسة إغلاق الأبواب ، وعدم السماح لهم بالهجرة إلى الخارج ، خاصة إلى إسرائيل .

بمعنى آخر كانت إسرائيل بين خيارين ، إما أن تشجع الدعاوى الإنسانية بكل ما يتسرب على ذلك من ضغوط متزايدة على الاقتصاد السوفيتي تؤدي في نهاية الأمر إلى نزح أغلب اليهود السوفيت إلى إسرائيل ، وإما أن تسعى إلى رفض هذا الاتجاه بل وتحاربه حتى لا تقع تحت ضغوط العالم نتيجة لممارستها اللانسانية تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، وقد قبلت بالخيار الأول !

على الجانب الآخر شهد هذان العقدان تعاظم الدعوة في الغرب إلى نفس السياسة .. تسييس الدعاوى الإنسانية لأنها كذبت تحقيق مصالحه ، وعلى أكثر من مستوى .

المستوى الأول خاص بالصراع مع الكتلة الشرقية وكان واضحاً أن هذه الدعوة سوف تؤدي في النهاية إلى إضعاف هذه الكتلة ..

فقد استهدفت هذه الدعوة في جانب منها الأنظمة الشيوعية داخل دول الكتلة على اعتبار أن نظام الحزب الواحد مما يناقض حقاً أساسياً من حقوق الإنسان السياسية ، وقد نجحت هذه الدعوة بالفعل في إنهاء الحكم الشيوعي في أغلب دول الكتلة الشرقية بما ترتب على ذلك من الانتهاز الفعلي لها باعتبارها القوة الأساسية التي تواجه الغرب !

أكثر من ذلك فقد طالت الدعوة الاتحاد السوفيتي نفسه ومن خلاله مشاكل عديدة كان أهمها تشجيع دعاوى حقوق الإنسان في داخله ومن أسماها بالمنشقين الذين أصبحوا أبطالاً في الغرب من أمثال «زخاروف» وغيره ، أو العمل على إنهاء سياسة الأبواب المغلقة تجاه الأقليات ، وهي سياسة استفاد منها اليهود وأن كانت على الجانب الآخر بدأت تصنع مشاكل لا نهاية لها لحكومة موسكو مثل مشكلة الأقلية الأرمنية في أذربيجان مما يؤدي إلى مزيد من أسباب الضعف للاتحاد السوفيتي ، وهو المطلوب بالضبط !

المستوى الثاني خاص باتاحة مبررات التدخل في شئون دول العالم

الثالث : ولما كان معلوما أن ممارسات الأنظمة السياسية لهذه الدول حافلة بأسباب عدم الاكتراث بحقوق الانسان بالمفهوم الغربى ، فقد كان تصعيد الدعوة لهذه الحقوق يتيح الفرصة لتعرية هذه الأنظمة ، من جانب ووضعا تحت سلاح الضغط الذى قد يصل فى بعض المناسبات الى التشهير أو حتى الابتزاز من جانب آخر !

بمعنى آخر انه من خلال هذا التصعيد فليس أمام حكومات أغلب دول العالم الثالث الا ايثار السلامة من خلال العمل على تجنب أية مواجهة مع الغرب ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع ، ان لم يصل الأمر الى السعى لاسترضائها !

ولا شك أن مثل هذه الورقة الرابحة من أوراق الضغط السياسى فى ابدى الغرب قد سببت العديد من زعامات دول العالم الثالث ارادتها الوطنية !

ويبدو مدى التحول الذى أصاب فكرة حقوق الانسان فيما بين عقدى الخمسينات والستينات والعقدين اللذين تليهما من خلال تتبع قرارات لجنة حقوق الانسان فى الأمم المتحدة ..

فبينما كانت هذه القرارات خلال العقدين الأولين تنصب على ادانة الممارسات الاستعمارية التى كان يرتكبها الغرب أو من يمثلها تجاه شعوب العالم الثالث ، فان هذه الادانة بدأت فى الاتجاه خلال العقدين الأخيرين نحو دول هذا العالم أو دول الكتلة الشرقية لانتهاكاتها لهذه الحقوق ، وتضامل النصيب الغربى منها الى حد بعيد !

وفى ظل هذا التطور هبت العاصفة وحدث ما استتبعها من انتفاضات داخل العراق ضد حكومة صدام حسين ، وجرت هذه السابقة الفريدة فى القرن العشرين .. سابقة التدخل العسكرى فى شئون دولة مستقلة تذرعا بالدعوى الانسانية ، ولم يأت هذا التدخل غربيا عن السياق العام لتسييس تلك الدعاوى فيما استمر يجرى خلال العقدين السابقين ، كما لم يأت بعيدا عن تطورات حرب الخليج نفسها ..

فالقرار ٦٨٨ الصادر فى ٥ أبريل عام ١٩٩١ والذى ادان القمع العراقى للسكان المدنيين وأصر على أن تسمح العراق بتوفير منفذ والتنظيمات الدولية ذات الطابع الانسانى ، « لمساعدة أولئك الذين يحتاجون للمعون من العراقيين » .. هذا القرار لم يأت منبت الصلة بمجموع القرارات السابقة عليه والتى اتخذها مجلس الأمن والتى تم تنفيذها بالقوة نتيجة للعاصفة (٣) !

وبالرغم من أن هذا التدخل بدأ بشكل غامض نتيجة لدعوة حكومة لندن ، ولها سوابق في هذا المضمار ، إلا أنه مع مرور الوقت أخذت تتضح ملامحه .

فهر من ناحية استثمر حالة الهزيمة العسكرية التي أوقعها الائتلاف بالعراق وكان يعلم أن حكومة بغداد لن ترفع يدا أمام احتلال جزء من أراضيها بالقوة العسكرية ، حتى مع العلم بأن هذا الجزء لم يكن ميدانا للقتال في الحرب التي نشبت !

وهو من ناحية أخرى قد استثمر الصورة القبيحة التي صنعها صدام حسين لنظامه بغلاء منقطع النظر ليرسى سابقة قد تصطبى بها فيما بعد شعوب العالم الثالث .

وهو من ناحية ثالثة قد استفاد من حالة القلق الطويلة التي ظلت تسيطر على الأقلية الكردية في العراق ، وهو يفتح بذلك بابا للتدخل في الدول ذات « الأقليات القلقة » وهي دول تنتشر في العالم الثالث على نحو ملحوظ .

وهو من ناحية أخيرة قد بدأ بالاحتلال العسكري لمنطقة محدودة ، ثم سعى بعد ذلك لتوسيع هذه المنطقة ، ليس لهدف سوى اذلال النظام العراقي حتى النخاع !

باختصار فإن دوائر بعينها في الغرب ، واستثمارا لبعض حصاد العاصفة ، قد صنعت سابقة التدخل العسكري في إحدى دول العالم الثالث ، وهي سابقة على هذا العالم أن يمنع تكرارها !

حواشي الفصل الثاني عشر

(١) **UNIV. ACADEMY OF SCIENCES-INSTITUTE OF AFRICA**
A HISTORY OF AFRICA 1918-1967.

(٢) نص مسامحة ١٨٧٧ - انظر ملحق رقم (١٦) .

(٣) نص القرار ٦٨٨ في ٥ ابريل ١٩٦١ - انظر ملحق رقم (١٧) .

الملاحق

- ملحق رقم (١) معاهدة لندن ١٨٤٠ وقرمان فبراير ١٨٤١ .
- ملحق رقم (٢) قرار الجامعة العربية عام ١٩٦١ بإرسال قوات الى الكويت .
- ملحق رقم (٣) قرارات مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ .
- ملحق رقم (٤) قرارات مجلس الأمن بإدانة الاحتلال العراقي للكويت .
- ملحق رقم (٥) نص الاتفاقية المصرية التركية عام ١٩٠٦ .
- ملحق رقم (٦) نص اتفاقية الحدود الكويتية عام ١٩١٣ .
- ملحق رقم (٧) خريطة للحدود الكويتية .
- ملحق رقم (٨) نصوص الخطابات المتبادلة عام ١٩٣٢ .
- ملحق رقم (٩) نص مقال د. فيصل عبد الرحمن على طه .
- ملحق رقم (١٠) اتفاقية ١٨٩٩ .
- ملحق رقم (١١) أمر ناظر الداخلية المصري ١٨٩٩ .
- ملحق رقم (١٢) أمر ناظر الداخلية المصري ١٩٠٢ .
- ملحق رقم (١٣) صورة للخريطة المرفقة باتفاقية عام ١٩٢٥ .
- ملحق رقم (١٤) خريطة الحدود المصرية عام ١٩٦٣ .
- ملحق رقم (١٥) قرار مجلس الأمن باستخدام القوة بعد ١٥ يناير عام ١٩٩١ .
- ملحق رقم (١٦) نص معاهدة الرقيق عام ١٨٧٧ .
- ملحق رقم (١٧) نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ الصادر في ٥ ابريل عام ١٩٩١ .

الملاحق

ملحق رقم (١)

الملحق الأول

معاهدة لندن

وفاق

مهرم فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ فيما بين الباب العالى من جهة
ودول بريطانيا العظمى واوستريا (النمسا) وروسيا وروسيا من جهة
أخرى - متعلقا بإعادة السلم فى الشرق ..

بسم الله الرحمن الرحيم ..

أما بعد : فإنه حيث سأل جلالة السلطان جلالة ملكة بريطانيا
العظمى وايرلاندة وجلالة ملك أوستريا وهنكاريا (المجر) والبوهام
(بوهيميا) وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر الروس مساعدتهم
ومعاونتهم فى حالة المصاعب التى آلت بالباب العالى بسبب الأعمال
العدوانية التى أبدأها محمد على باشا حاكم مصر ومن مقتضاها تهديد
الدولة العثمانية فى حقوقها واستقلالية عرش سلطنتها . وبناء على
ذلك فقد اجتمع الملوك البادى ذكرهم ، وبالنظر لشعائر الولاء الكائنة فيما
بينهم وبين الحضرة السلطانية الفخيمة ، ولما هم ميالون اليه من الرغبة
فى حفظ ممالك السلطنة السنية واستقلالها ، اذ ان فى ذلك ما يوجب
استتباب السلام فى أوروبا . وقياماً بما تعهدوا به بموجب التحريرات
المسلمة للباب العالى بواسطة سفرائهم فى الأستانة وتاريخها ٢٧ يوليو

سنة ١٨٢٩ • ولما كانت رغبتهم جميعا منع سفك الدماء الذى ربما تسببه مداومة الحوادث العدوانية التى انتشرت أخيرا فى سوريا بين حكومة الباشا المشار اليه ورعايا الحضرة السلطانية الفخيمة • لذلك قررت الدول المشار اليها والباب العالى قصد الوصول للغايات المذكورة وجوب تحرير هذا الوفاق بينهم جميعا - فعينوا من قبلهم مندوبين مرخصين هم ٠٠ الخ • وبعد أن تبادل المرخصون المذكورة أسماؤهم بالأوراق المؤذنة بانتدابهم لعقد الوفاق فتحقق أنها مستوفاة أصولها قرروا البنود الآتية وأمضوها •

المادة ١

حيث انتقلت الحضرة السلطانية الفخيمة مع جلالة ملك بريطانيا العظمى وجلالة ملك أستراليا وهنكاريا والبهام وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر روسيا على ما يجب ربطه من شروط الصلح التى أرادت الحضرة السلطانية أن تمنحها الى محمد على باشا ، وهى تلك الشروط المبينة فى العقد المصوق بهذا الوفاق - تعهدت الدول المشار اليها بأن تتصرف بالاتحاد التام فيما بينها وتبذل ما فى وسعها لتقنع محمد على باشا بقبول الصلح المنوه عنه ، وقد حفظت كل دولة من الدول المشار اليها بأن تتصرف بالاتحاد التام فيما بينها وتبذل ما فى وسعها لتقنع محمد على باشا بقبول الصلح المنوه عنه ، وقد حفظت كل دولة من الدول المشار اليها حقها فى أن تتصرف فى هذا الأمر بما فى إمكان كل منها - اجراؤه من الوسائط دون الوصول الى الغاية المذكورة •

المادة ٢

إذا لم يقبل محمد على باشا اجراء الصلح على الصورة التى يعلنه الباب العالى بها بواسطة جلالة الملوك المشار اليهم. يتعهد حينئذ هؤلاء الملوك بأن يتخذوا بناء على طلب الحضرة السلطانية الفخيمة ما يتفق عليه من التدابير وما يقررونه من الاجراءات لكى يتحصلوا على تنفيذ هذا الصلح • وحيث أن فى هذه الأثناء طلبت الحضرة السلطانية الفخيمة من حلفائها الملوك المذكورين الانضمام اليها لمساعدتها على قطع المواصلات بحرا بين مصر وسوريا ومنع ارساليات العساكر والخيول والأسلحة والذخيرة الحربية على اختلاف أنواعها من احدى هاتين المقاطعتين للأخرى ، بناء على ذلك تعهد جلالة الملوك اليسادى ذكرهم باصدار أوامره الى قواتهم البحرية فى البحر المتوسط لأجل هذه الغاية • وقد وعد جلالتهم فضلا على ما ذكر بأن يعطى رؤساء

اساطيلهم حسب ما لديهم من الوسائط وياسم المحالفة المنزه عنها كافة .
ما يستطيعون من أنواع المساعدة لرعايا السلطنة السنية الذين يظهرون
صدق أمانتهم وخضوعهم لملكهم .

المادة ٣

وإذا وجه محمد على قواته البحرية نحو الاستانة بعد أن يكون قد
رفض الصلح المذكور ، فالملك المشار اليهم متفقون إذا مست الحاجة على
تلبية طلب الحضرة السلطانية الفخيمة فيدافعون عن عرش سلطنته إذا
طلب ذلك منهم بواسطة سفرائهم في الاستانة فيقومون بالعمل بالاتحاد
فيما بينهم لوقاية خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة الدولة العثمانية
من كل تعد . ومن المتفق عليه فضلا عن ذلك أن القوات التي سترسلها
أندول المشار اليها للأماكن المذكورة لأجل الغاية المار ذكرها ستبقى في
تلك الأماكن ما دامت الحضرة السلطانية تريد بقاءها فيها . ومتى
ترأى لجلالة السلطان أن وجودها غير لازم فتسحب حينئذ كل دولة
قواتها فترجع جميعها الى حيث أتت أما في البحر الأسود وأما في
البحر المتوسط .

المادة ٤

وقد تقرر بنوع خصوصي أن مساعدة الدول في العمل المذكور
في البند السابق ومن شأنها وضع خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة
السلطنة السنية تحت ملاحظة الدول المشار اليها وقتيا لمقاومة كل تعد .
يحصل من قبل محمد على باشا لا تعتبر الا كأنها مساعدة . غير اعتيادية
سمحت بها الدول المشار اليها بناء على طلب السلطنة السنية للدفاع
عنها في الظرف المحكى عنه وحده دون سواه . وعلى ذلك قد اتفقت .
الدول البادى ذكرها بأن اجراءاتها آنفة الذكر في الظرف المبحوث فيه
لا تنفى أصالة القاعدة القديمة التي سنتها السلطنة السنية ومن مقتضاها
منع سفن الدول الأجنبية الحربية منذ القديم من الدخول في مضيق
القسطنطينية والطونة . وقد أقرت الحضرة السلطانية بموجب هذا
الوفاق أنها فيما خلال الظرف المنوه عنه شديدة العزم باستمرار
الاجراء بمقتضى القاعدة المذكورة المؤسسة بنوع لا يقبل التغيير لأنها
قاعدة قديمة اتخذتها السلطنة . وما دام الباب بسلام فلا يقبل أن تدخل
ولا سفينة واحدة حربية أجنبية في مضيق خليج القسطنطينية والطونة .
وقد أقرت جلالة ملكة بريطانيا العظمى وأيرلانده وملك أوستريا وهنكاريا
والبرهام وملك بروسيا وقيصر روسيا باحترام عزم الحضرة السلطانية
فيما كان مختصا بالقاعدة آنفة الذكر وياتباع الاجراء على مقتضاها .

المسألة ٥

سيجرى التصديق على هذا الوفاق ويتبادل في لوندرة في ظرف شهرين أو في أقرب من ذلك أن أمكن . وعلى ذلك أمضى المرخصون هذا الوفاق وأمهروا باختامهم .

الامضاءات

بالمرستون . نيومان . بولاو . برناو . شكيب .

عقد

مفرد ملصوق بالاتفاق المبرم في لوندرة في ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ بين دولة بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا من جهة والدولة العثمانية من جهة أخرى .

عزمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لحمد على باشا بشروط الصلح الآتية ونقلها إليه .

المقد الأول

وعدت الحضرة السلطانية بأن تسمح لحمد على باشا ثم الى أولاده من صلبه باشاوية مصر بالتوارث بينهم ووعدت جلالتها أيضا بأنه تسمح لحمد على باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا وتوليته قلعتها وبولاية الجهة الجنوبية من سوريا . . على أن الحضرة السلطانية في عرضها ذلك على محمد على باشا تقترح عليه شرطا وهو أن يقبل ما عرضه عليه في بحر عشرة أيام من اعلانها في الاسكندرية بواسطة مأمور ترسله جلالتها يسلمه محمد على في نفس الوقت التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية بالانجلاء حالا عن بلاد العرب والبلاد المقدسة الواقعة فيها الجزيرة كندية (كريت) .

الملحق الثاني

صورة

الخط الشريف الهمايوني المانع محمد على ولاية مصر بطريق
التوارث تحت شروط معلومة ٠٠ مؤرخ في ١٢ فبراير سنة
١٨٤١ الموافق ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦ ٠٠٠

رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات
أمانتكم وصدق عبوديتكم الشاهانية ولمصلحة بابنا العالي • فطول
اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة ادارتها لكم من مدة
مديدة لا يقركان لنا ريبا بانكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة
فى ادارة شئون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهانى على حقوق
جديدة فى تعطفاتنا الملوكية وثقتنا بكم فتقصدون فى الوقت نفسه
احساناتنا اليكم قدرها وتجتهدون ببيت هذه المزايا التى امتزجت بها فى
اولادكم - ويمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية ٠٠
ومنحناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتى
بيانها • متى ما خلا منصب الولاية المصرية تعهد الولاية الى من تنتخبه
سبتنا الملوكية من اولادكم الذكور وتجرى هذه الطريقة نفسها بحسب
اولاده وهلم جرا ٠٠ اذا انقرضت ذريتكم الذكور لا يكون لاولاد نساء
عائلتكم الذكور حق ايا كان فى الولاية المذكورة • على ان حق التوارث
الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً اعلى من رتبة سائر الوزراء
ولقبهم ولاحقاً فى التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه • وجميع
أحكام خطنا الشريف الهمايوني الصادرة عن كلخانة وكافة القوانين

الادارية الجارى العمل بها أو تلك التى سيجرى العمل بموجبها فى
فى ممالكنا العثمانية وجميع المهور المعقودة أو التى ستعقد فى مستقبل
الأيام بين بابنا العالى والدول المتحابية يتبع الاجراء على مقتضاها
جميعها فى ولاية مصر أيضا • وكل مفروض على المصريين من الأموال
والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الملوكى ولكن لا يكون أهالى مصر وهم
بعض رعايا بابنا العالى معرضين للمضار والأموال والضرائب غير
القانونية • يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة بما يوافق
ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية وريع الإيرادات الناتج من الرسوم
الجماركية ومن باقى الضرائب التى تحصل فى الديار المصرية يتحصل
بتمامه ولا يخصم منه شيء ويؤدى الى خزينة بابنا العالى العامة والثلاثة
الأرباع الباقية تبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والادارة المدنية
والجهازية وبنفقات الوالى وبأثمان الغلال الملزمة مصر بتقديهما سنويا
الى البلاد المقدسة مكة والمدينة • ويبقى هذا الخراج مستمرا دفعه من
الحكومة المصرية بطريقة تأديته المشروحة مدة خمس سنوات تبتدئ من
عام ١٥٢٧ هـ من يوم ١٢ فبراير ١٨٤١ • ومن الممكن ترتيب حالة أخرى
بشانهم فى مستقبل الأيام تكون أكثر موافقة لحالة مصر المستقبلية ونوع
الظروف التى ربما تجد عليها •

ولما كان من واجبات بابنا العالى الوقوف على مقدار الإيرادات
السنية والطرق المستعملة فى تحصيل العشور وباقى الضرائب وكان
الوقوف على هذه الأحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة فى تلك
الولاية فينظر فى ذلك فيما بعد ويجرى ما يوافق إرادتنا السلطانية •
ولما كان من اللزوم أن يعين بابنا العالى ترتيبا لسك النقود لما فى ذلك من
الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيما بعد خلاف لا من جهة العيار ولا من
جهة القيمة ، اقتضت إرادتى السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية
الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهانى معادلة للنقود المضروبة
فى ضرباننا العامة بالأستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل
هيئتها ووزنها • ويكفى أن يكون لمصر فى أوقات السلم ثمانية عشر ألف
نفر من الجند للمحافظة على داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدى ولايتكم هذا
العدد • ولكن حيث أن قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب العالى
كأسوة قوات المملكة العثمانية الباقية فيسوغ أن يزداد هذا العدد فى زمن
الحرب بما يرى موافقا فى ذلك الحين • على أنه بحسب القاعدة الجديدة
المتبعة فى كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية • بعد أن تخدم الجند مدة
خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة ، فهذه القاعدة
يجب اتباعها أيضا فى مصر بحيث ينتخب من العساكر الجديدة الموجودة
فى الخدمة حالا عشرون ألف رجل ليبتدئوا فى الخدمة فيحفظ منها ثمانية

عشر ألف رجل واجب استبدالهم سنويا فيؤخذ سنويا من مصر أربعة
ألف رجل حسب القاعدة المقررة من نظام العسكرية حين سحب القرعة
بشرط أن تستعمل في ذلك موجب الانسانية والنزاهة والصرعة اللازمة
فيبقى في مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندي من الجنود الجديدة والأربعمائة
يرسلون الى هنا . ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسلة الى هذا الطرف
ومن الجنود الباقية في مصر يرجعون الى مساكنهم ولا يسوغ طلبهم
للخدمة مرة ثانية . ومع كون مناخ مصر ربما يستلزم اقمشة خلاف
الاقمشة المستعملة للمبوسات العساكر فلا بأس في ذلك فقط يجب الا تختلف
هيئة الملابس والعلامات التمييزية ورايات الجنود المصرية عن مثلها من
ملابس ورايات باقى الجنود العثمانية وكذا ملابس الضابطان وعلائم
امتيازهم وملابس الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفنها يجب
أن تكون مماثلة للملابس ورايات وعلائم رجالنا وسفننا . وللحكومة
المصرية أن تعين ضباط برية وبحرية حتى رتبة الملازم . أما ما كان أعلى
من هذه الرتبة فالتعيين اليها راجع لأرادتنا الشاهانية . ولا يسوغ لوالى
مصر أن ينشئ من الآن فصاعدا سفنا حربية الا بأذننا الخصوصى . وحيث
إن الامتياز المعطى بوراثنة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه ففي
عدم تنفيذ أحد هذه الشروط وجب إبطال هذا الامتياز والغاؤه للحال .
وبناء على ذلك قد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى لكى تقرروا أنتم
وأولادكم قدر احساننا للشاهانى فتعتنون كل الاعتناء باتمام الشروط
المقررة فيه وتحمون اهاالى مصر من كل فعل اكراهى وتكلفون امنيتهم
وسعادتهم مع الحذر من مخالفة أوامرنا الملوكية وأخبار بابنا العالى عن
كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها لكم .

(مأخوذاً عن فيليب جلال : قاموس الادارة والقضاء ،

المجلد الخامس)

ملحق رقم (٢)

الرسالتان المتبادلتان

بين سمو أمير دولة الكويت والأمين العام

بشأن وضع قوات أمن لجامعة الدول العربية في الكويت

غرة ربيع الأول ١٣٨١

الموافق

١٢ من أغسطس (آب) ، ١٩٦١.

رسالة

من الأمين العام لجامعة الدول العربية

إلى حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت

بشأن

وضع قوات أمن الجامعة العربية في الكويت

والترتيبات الخاصة بها

حضرة صاحب السمو الشيخ عبد الله السالم الصباح

أمير دولة الكويت المعظم

تحية طيبة • ويعد

فاتشرف بأن أبعث الى سموكم بهذه الرسالة فى شأن وضع قوات أمن الجامعة العربية فى الكويت • وهى هيئة تابعة لجامعة الدول العربية، أنشئت بموجب السلطات المخولة لنا بقرار مجلس الجامعة فى جلسته المعقودة فى العشرين من يوليو (تموز) سنة ١٩٦١ ، واستنادا الى حق مجلس الجامعة فى انشاء ما يراه من لجان وهيئات •

وأود أن أشير أيضا الى نص المادة الرابعة عشرة من الميثاق ، التى توفر المزايا والحصانات الدبلوماسية لهيئات الجامعة ومنشأتها وموظفيها ، وهى المزايا والحصانات المبينة فى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية التى وافق عليها المجلس بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٣ م • وإلى السوابق الدولية والقواعد العامة فى القانون الدولى ومقتضيات التقاليد العربية الماثورة •

وغنى عن البيان أن هذه القوات وقتية توجد بأراضى الكويت استجابة لطلب سموكم ، كما انها تنسحب منها فى أى وقت تطلبون انسحابها ، وبالطريقة التى يتم عليها الاتفاق بيننا •

وبناء على ما تقدم ، أعرض فيما يلى الأسس التى ارتأيتها فى الوقت الحالى لازمة لأداء قوات أمن الجامعة العربية واجباتها على وجه فعال أثناء وجودها فى الكويت • فإذا وافقتم سموكم على ما تضمنته هذه الرسالة فانها هى وردكم عليها بالموافقة يكونان بمثابة اتفاق مبرم فى هذا الشأن بين جامعة الدول العربية وحكومتم الموقرة •

تعريفات :

١ - «قوات أمن الجامعة العربية» ، ويشار إليها فيما يلى «بالقوات» تتكون من القيادة ، التى تنشأ بموجب قرار الأمين العام طبقا للسلطات المخولة له بقرار مجلس الجامعة فى ٢٠ من يوليو (تموز) سنة ١٩٦١ ، ومن جميع الأفراد العسكريين الموضوعين تحت امرة تلك القيادة من لدن دولة من دول الجامعة • وتطلق تسمية « عضو القوة » على كل فرد ينتمى الى القوة العسكرية التى تشترك بها أى من الدول الأعضاء فى قوات الأمن ، كما تطلق على كل مدنى يعمل تحت امرة قائد القوات •

٢ - « القائد » يعنى قائد قوات الأمن ، وغيره من أعضاء قيادة القوات الذين يحدد لهم القائد بنفسه • وتعنى « سلطات الكويت » جميع الهيئات الرسمية المحلية والمدنية والعسكرية الكويتية التى تتصل بعمل

القوات فى تنفيذ هذه الاتفاقية • وذلك دون الاخلال بمسؤوليات حكومة الكويت نفسها •

٣ - « الدولة المشتركة » تعنى عضو جامعة الدول العربية الذى يساهم فى القوات بما لا يقل عن سيرة •

٤ - « المواطن الكويتى » يعنى الرعايا الكويتيين والمقيمين بالكويت عدا أعضاء القوات •

٥ - « منطقة العمليات » تشمل جميع المناطق التى توجد فيها القوات لأداء المهام المنوطة بها ، كما هى واردة فى قرار مجلس الجامعة وقرارات الأمين العام المنفذة له • وكذلك تشمل جميع المنشآت والأبنية المبنية فى مواد هذه الاتفاقية ، وكافة وسائل الاتصال والمواصلات التى تستخدمها القوات طبقا لهذه الاتفاقية •

احترام القانون المحلى ، والسلوك اللائق بالمركز الدولى للقوات :

٦ - يحترم أعضاء القوات ، وجميع الرسميين الملحقين بالقوات القوانين المحلية للكويت ، ويمتنعون عن أى نشاط ذى طبيعة سياسية فى الكويت أو أى عمل يتعارض مع الطبيعة الدولية للمهام الملقاة عليهم • ويتخذ القائد الإجراءات اللازمة لضمان مراعاة ذلك •

الدخول والخروج :

٧ - يعفى أعضاء القوات من إجراءات السفر والتأشيرات والرقابة والتفتيش فى الدخول والخروج من الأراضى الكويتية • كما يعفون من قيود الإقامة والتسجيل • ولكن ذلك لا يجوز أن يرتب لهم أى حق فى الإقامة أو الاستيطان فى الكويت • ويزود أفراد القوات بوثائق شخصية خاصة بهم ، وبأوامر التحركات الصادرة اليهم من القائد أو السلطة المختصة التى يعينها القائد • وفى حالة الدخول الأول ، تقبل وثائق الدول المشتركة ، كبديل لوثائق القيادة •

٨ - تعتبر الوثائق الشخصية الصادرة من الدول المنتمى إليها عضو القوات مكملة للوثائق التى تصدرها القيادة فى حالة عدم وضوحها •

٩ - يخطر القائد السلطات الكويتية بتغيب أى فرد من القوة إذا زاد التغيب عن ٤٨ ساعة كما يخطرها فى حالة استغناء أى دولة مشتركة عن خدمة أحد رعاياها العاملين فى القوات • ويكون القائد مسؤولا عن ترحيل أعضاء القوات السابقين إلى بلادهم أو تسليمهم إلى مندوبيها •

ولاية القضاء :

١٠ - الترتيبات الآتية المتصلة بالقضاء المدني والجنايى ، وضعت لمصالح ممارسة القوات لمهمتها ولصالح الجامعة ، وليس للمصالح الشخصى لأفراد القوات .

ولاية القضاء الجنائى :

١١ - يخضع أفراد القوة للولاية المطلقة لقضائهم الوطنى فيما يتعلق بالجرائم التى يرتكبونها فى الكويت .

ولاية القضاء المهنى :

١٢ - (١) لا يخضع أفراد القوة لولاية القضاء المهنى الكويتى ، أو أى إجراءات قضائية أخرى فيما يتعلق بواجباتهم الرسمية .

(ب) فى حالة وجود نزاع بين عضو من القوة ومواطن كويتى خارج نطاق واجبات العضو الرسمية يفصل فيه باحدى الطريقتين الآتيتين حسب رغبة المدعى .

١- لجنة للشكاوى تؤلف من ثلاثة أعضاء تعين حكومة الكويت أحدهم ويعين الأمين العام للجامعة الثانى ويعين الثالث بالاتفاق بين الحكومة والأمين العام . أو بواسطة مجلس الجامعة فى حالة عدم اتفاقهما .

وتكون قرارات هذه اللجنة نهائية ولها قوة الأحكام التنفيذية .

٢ - المحاكم الكويتية بالطرق المقررة فى قانون المرافعات الكويتى ، وفى هذه الحالة ، تكفل المحاكم الكويتية لعضو القوة الفرصة الكافية للدفاع عن حقوقه وإذا قرر القائد أن عضو القوة غير قاصر ، بسبب تغييبه أو أداء واجباته عن الدفاع عن نفسه فى قضية منظورة ، تؤجل المحكمة الكويتية أو السلطة الكويتية المختصة الإجراءات حتى يزول المانع - على ألا يزيد ذلك عن ثلاثين يوما . ويخلى سبيل المتاع الخاص بعضو القوات ، إذا قدر القائد لزوم هذا المتاع لادائه واجباته . ولا يجوز التحفظ على الحرية الشخصية لعضو بالقوات بأمر محكمة أو سلطة كويتية فى إجراء مدنى . سواء لتنفيذ حكم أو أمر أو قرار قضائى . أو لأى سبب آخر .

(ج) ويجوز للسلطات الكويتية فى جميع الأحوال ، طلب وساطة الأمين العام لتسوية أية مسألة .

الإعلان - والشهادات :

١٣ - إذا اقيمت أية دعوى مدنية ضد عضو القوات أمام محكمة كويتية ذات ولاية يتم الإعلان الى القائد . ويبين القائد للمحكمة المختصة ، ما إذا كانت الدعوى تتصل بالواجبات الرسمية للعضو أو لا .

الشرطة العسكرية - الاعتقال ، والتحفظ ، والتعاون المتبادل :

١٤ - يتخذ القائد جميع الاجراءات المناسبة لكفالة حفظ النظام والضبط بين أعضاء القوات ، وتتولى الشرطة العسكرية . التي يعينها القائد ، مهمة حفظ الأمن في المواقع المشار اليها بالمادة (١٩) فيما يلي ، والمناطق الأخرى لعمليات القوات . وفيما عدا تلك المناطق ، لا تقوم الشرطة العسكرية بنشاط الا بموجب ترتيبات مع سلطات الكويت وبالإشتراك معها . وفي الحدود اللازمة لصيانة النظام والضبط بين أفراد القوات . ولتحقيق هذه الأغراض ، يكون للشرطة العسكرية سلطة اعتقال أفراد القوات .

١٥ - للشرطة العسكرية أن تتحفظ على أي شخص داخل المناطق المشار اليها بالمادة (١٩) فيما يلي ، من الخاضعين للولاية الجنائية الكويتية . وذلك بقصد تسليمه الى أقرب سلطة كويتية ، بناء على طلب سلطات الكويت . أو بقصد تحقيق مخالفة وقعت منه داخل تلك المناطق .

١٦ - وبالمثل يكون للسلطات الكويتية أن تتحفظ على أي شخص من أفراد القوة اتهم بارتكاب جريمة خارج المناطق المشار اليها في المادة (١٩) وذلك بقصد تسليمه الى قيادة القوات .

تقوم السلطات الكويتية بضبط الواقعة والتحفظ على الأدلة .

١٧ - في الحالتين المشار اليهما في المادتين ١٥ ، ١٩ يجب تقديم المتحفظ عليه في أسرع وقت ، بعد اجراء التحقيق التمهيدي إلى الجهة المخول لها اتمام التحقيق .

١٨ - يتعاون القائد مع سلطات الكويت في اجراءات التصريح والتحقيق اللازمة في المسائل التي تهمها . وتتكفل الحكومة الكويتية بمحاكمة الأشخاص الخاضعين لولايتها الجنائية الذين يقومون بأعمال تجاه القوات أو أعضائها تعتبر في نظر القانون الداخلي محل تجريم إذا ما ارتكبت ضد القوات الكويتية . وتتكفل سلطات القوات باتخاذ الاجراءات اللازمة لمحاكمة أعضاء القوات عما يرتكبونه من الجرائم ضد المواطنين الكويتيين .

مواقع القوات :

١٩ - تقدم الحكومة الكويتية ، بالاتفاق مع القائد ، المناطق اللازمة للقيادة والمعسكرات وغيرها من المواقع لايواء واداء القوات لمهمتها ، وبدون الاخلال بحقيقة أن جميع هذه المواقع تعتبر أرضا كويتية ، الا أنها تكون محرمة ، وخاضعة تمام الخضوع لسلطات القائد الذى له وحده أن يأذن بدخول من يرى دخولهم لممارسة واجباتهم فيها .

علم الجامعة العربية :

٢٠ - تعترف حكومة الكويت بحق القوات فى رفع علم الجامعة العربية داخل الأراضى الكويتية على قياداتها ومعسكراتها ومواقعها ومراكزها الأخرى ، وسياراتها وسفنها وغير ذلك مما يقرره القائد . ويجوز رفع اعلام أخرى أو شارات فى حالات استثنائية . وطبقا للشروط التى يحددها القائد . مع مراعاة ملاحظات وطلبات سلطات الكويت .

الزى . شعارات السيارات والسفن والطائرات وتسجيلها :

٢١ - يرتدى أعضاء القوات عادة الزى الذى يحدده القائد ، ويخطر القائد السلطات المختصة بالأحوال التى يبيع فيها ارتداء الزى المدنى . وذلك مع مراعاة ملاحظات سلطات للكويت . والسيارات والسفن والطائرات وسائر وسائل المواصلات . تحمل شعارا بالجامعة .

تحيط القيادة سلطات الكويت علما به وتتمتع هذه الوسائل جميعا بحصانات تعفيها من القواعد واللوائح الداخلية الكويتية الخاصة بالتسجيل والترخيص .

الأسلحة :

٢٢ - لأعضاء القوات حمل وحيازة الأسلحة اثناء قيامهم بواجبهم طبقا للأوامر الصادرة اليهم . ويراعى القائد ملاحظات وطلبات سلطات الكويت فى هذا الشأن .

مزايا وحصانات القوات :

٢٣ - تتمتع قوات أمن الجامعة العربية بوصفها هيئة فرعية للجامعة ، منشأة بموجب قرار مجلس الجامعة . بالمركز الدولى . . . والمزايا والحصانات الممنوحة للجامعة بموجب المادة ١٤ من الميثاق ، واتفاقية المزايا والحصانات سالفه الذكر . وغيسر ذلك من المزايا

والحصانات التي قد يستلزمها قيام القوات بمهمتها حسبما يتم الاتفاق عليه بين القائد وسلطات الكويت .

وحتى يمكن تزويد القوات فوراً بحاجياتها ، وتطبيق الإعفاءات بأيسر السبل وأسرعها ، مع تقدير مصالح حكومة الكويت يتم الأخذ بالترتيبات الكافية ، بما فى ذلك اجراءات التوثيق ، بالاتفاق بين سلطات القوات والسلطة الجمركية الكويتية ويتخذ القائد الاحتياطات الكفيلة بعدم اساءة استعمال الاعفاءات ويمنع بيع الحاجيات أو التصرف فيها بأي طريقة الى أشخاص غير المتعلقة بهم الاعفاءات . وينظر بعين التقدير الى ملاحظات وطلبات سلطات الكويت فى هذا الشأن .

مزاي وحصانات الرسميين وأعضاء القوات :

٢٤ - يظل أعضاء هيئة موظفى الأمانة العامة الذين يعينهم الأمين العام ليلحقوا بالقوات أعضاء رسميين فى الأمانة العامة . متمتعين بكافة الامتيازات المقررة لهم بموجب المادة ١٤ من الميثاق ، واتفاقية المزايا والحصانات المشار اليها قبلاً . أما بالنسبة لأعضاء القوات المعيّنين محلياً ، فإن الجامعة تحتفظ بحقها فى حصانتهم فيما يتعلق بالأعمال الرسمية فقط .

٢٥ - يتمتع القائد وضباط القيادة بالمزايا والحصانات والتسهيلات التى تخولها اتفاقية المزايا والحصانات للموظفين الرسميين بالأمانة العامة للجامعة .

أعضاء القوات : الضرائب ، والجمارك ، واللوائح المالية :

٢٦ - يعفى أعضاء القوات من الضرائب على المرتبات والايارد . كما يعفون أيضاً من جميع الضرائب المباشرة ، فيما عدا الرسوم التى تدفع مقابل خدمات .

٢٧ - يكون لأعضاء القوات الحق فى الاستيراد المعفى من الرسوم ، لكافة حاجياتهم الخاصة أول دخولهم الكويت . ويخضعون لقواعد القانون الكويتى فيما يتعلق بالحاجيات الخاصة التى لا تقتضيها مهام وظيفتهم أو احتياجات بقائهم فى الكويت .

وتمنح التسهيلات اللازمة من جانب سلطات الكويت للهجرة والمراقبة المالية والجمركية لوحدة القوات ، بشرط أن تخطر تلك السلطات فى الوقت المناسب ولأعضاء القوات عند رحيلهم من الكويت - استثناء من قواعد النقد - أن يأخذوا معهم المبالغ التى تقرر سلطات القوات المالية ،

أنها أثبت لهم بصورة أجزر ومخصصات ، ويتخذ القائد والسلطات الكويتية الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك كله ، مع مراعاة مصالح كل من القوات وسلطات الكويت .

٢٨ - يتعاون القائد مع السلطات المالية والجمركية الكويتية ، ويقدم كل مساعدة في طاقته لمراعاة القواعد واللوائح المالية والجمركية الكويتية من جانب أعضاء القوات ، طبقاً لهذه الترتيبات أو أي ترتيبات أخرى إضافية .

المواصلات وخدمة البريد :

٢٩ - تتمتع القوات بالتسهيلات المنصوص عليها في اتفاقية المزايا والعصانات المشار إليها قبلاً ، والخاصة بالمواصلات ، وللقائد السلطة في اقامة وتشغيل محطة أو محطات لاسلكية للإرسال والاستقبال ، لربط المواقع المناسبة وللاتصال بمقر الجامعة . ويبلغ القائد الذبذبات والموجات التي تستخدمها القوات الى السلطات المختصة والجهات المسؤولة . وتتمتع رسائل القيادة بحق الأولوية المعطى للبرقيات والاتصالات الهاتفية الحكومية ، حسبما تخوله نصوص الاتفاقيات الدولية للمواصلات .

٣٠ - وتتمتع القوات في منطقة العمليات . بمطلق الحق في الاتصال السلكي واللاسلكي وغيرهما ، وبحق انشاء ما يقتضيه ذلك الاتصال في داخل منطقة العمليات ، بما في ذلك مد الأسلاك والخطوط الأرضية وإنشاء محطات متحركة وثابتة للاستقبال والإرسال اللاسلكي . ومن المفهوم أن هذه الخطوط تمتد داخل مواقع ومنطقة العمليات أو تصل مباشرة بينهما ، وأن أي ربط لها مع شبكة الاتصال الكويتية إنما يتم بالاتفاق مع سلطات الكويت المختصة .

٣١ - تعترف حكومة الكويت بحقوق القوات في اتخاذ الترتيبات الذاتية التي تراها لتيسير عملية نقل البريد الخاص الصادر أو الموجه لأعضاء القوات . وتخطر الحكومة الكويتية بطبيعة هذه الترتيبات . ولا تخضع مراسلات أعضاء القوات لأي رقابة أو تعرض من جانب السلطات الكويتية . ويجوز ذلك في أحوال استثنائية بالاتفاق بين سلطات الكويت والقائد . وفي حالة تعلق المراسلات بتحويلات للعملة أو نقل طرود من الكويت ، يتفق في ذلك بين الحكومة الكويتية والقائد .

حرية التحرك :

٣٢ - تتمتع القوات وأعضاؤها ، ووسائل النقل الخاصة بها من سيارات وسفن وطائرات ومعدات ، بحرية التحرك بين مركز القيادة والمسكرات والمواقع الأخرى ، داخل منطقة العمليات ، ومن وإلى المناطق الكويتية المتفق عليها أو التي يتفق عليها بين القائد والحكومة الكويتية . ويتشاور القائد مع السلطات الكويتية في صدر تحركات اعداد كبير من القوات أو المعدات في الطرق العامة وتعترف حكومة الكويت بحق القوات وأعضائها في حرية التحرك في الخطوط العسكرية اثناء ادائها لمهامها والمهام الرئيسية لأعضائها . وتزود حكومة الكويت القوات بالخرائط والبيانات الأخرى ، بما في ذلك مواقع حقول الألغام والاحتياطات الدفاعية الأخرى ، التي قد يستلزمها تيسير تحركاتها .

استخدام الطرق البرية ، والمائية ، وتسهيلات الميناء ، والمطارات وغيرها:

٣٣ - يكون للقوات الحق في استخدام الطرق والجسور والقنصوات وغيرها من التسهيلات المائية والمينائية والمطارات ، بدون دفع رسوم أو أي مقابل آخر سواء في صورة تسهيلات أو غيرها ، في مناطق العمليات والمواقع العادية المباحة لها . باستثناء ما يدفع مقابل خدمات مؤداة مباشرة ، وتقدم السلطات الكويتية أكبر رعاية وأفضلية ، لطلبات تسهيلات السفر لأعضاء القوات بوسائل مواصلاتها المختلفة .

المياه ، والكهرباء ، وغيرها من المنافع العامة :

٣٤ - يكون للقوات الحق في استخدام المياه والكهرباء وغير ذلك من المنافع العامة وتمنح القوات الأولوية التي تمنح لهيئات الحكومية في حالات الانقطاع أو التهديد بالانقطاع ويكون للقوات حيثما اقتضى الأمر ذلك ، الحق في أن تولد في نطاق مواقعها . حاجتها من الكهرباء وتوزيعها حسبما تراه مناسباً .

النقد الكويتي :

٣٥ - تيسر الحكومة الكويتية ، اذا طلب منها القائد ذلك ، عمليات التحويل الى النقد الكويتي .

تمويل العملية :

٣٦ - ينشأ في الجامعة صندوق لتمويل القوات وتحمل كافة

نفقات نقلها وإقامتها تساهم فيه الكويت بالقسم الأكبر ، كما تساهم فيه
سائر الدول أعضاء الجامعة .

٢٨ - يتخذ القائد وسلطات الكويت الاجراءات المناسبة لكفالة
الاتصال والتعاون بينهما .

اجراءات تكميلية :

٢٩ - يتم الاتفاق بين القائد وسلطات الكويت المختصة على
الاجراءات التكميلية التفصيلية التي قد يقتضيها تنفيذ هذه الاتفاقية .

سريان الاتفاقية ومدتها :

٤٠ - اذا وافقتم سموكم على ما جاء بهذه الرسالة ، فان الرسالة
ورد سموكم عليها ، يكونان بمثابة إبرام اتفاقية بين الجامعة ودولة
الكويت ، وتعتبر نافذة ابتداء من وصول الفوج الأول للقوات الى اراضي
الكويت ، وتظل سارية الى حين مفاداة تلك القوات للكويت .

وتفضلوا ، يا صاحب السمو ، بقبول فائق الاحترام

حرد بمدينة الكويت

في يوم السبت غرة ربيع الاول ١٣٨١ .

الموافق ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١ .

الأمين العام

توقيع

(عبد الخالق حسونة)

حكومة الكويت

السكرتارية

سيادة الأستاذ عبد الخالق حسونة

الأمين العام لجامعة الدول العربية

بالإشارة الى رسالتكم المؤرخة في ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١ والمتضمنة الأسس التي ارتأيتموها ، في الوقت الحالي ، لازمة لأداء قوات أمن الجامعة العربية واجباتها على وجه فعال أثناء وجودها في الكويت .

أتشرف بأن أؤكد لسيادتكم ، أن حكومة الكويت في ممارسة سلطات سيادتها في أي من الأمور المتصلة بوجود قوات أمن الجامعة العربية في أراضيها ، سوف تحرص كل الحرص على أن تستهدى روح التقاليد العربية والثقة التي تنير تاريخنا العربي المجيد ، وأن تلتزم بنفس وروح ميثاق الجامعة ، وقرار مجلس الجامعة في العشرين من يوليو (تموز) ١٩٦١ م . المشار اليه في رسالتكم .

وأنا بموجب رسالتنا هذه نوافق موافقة تامة على كافة البنود الواردة في رسالتكم ، وتلتزم لذلك حكومة الكويت بتنفيذها .

كما نوافق على ما اشترتم اليه سيادتكم من أن رسالتكم وهذا الرد من جانبنا يشكلان اتفاقية بين جامعة الدول العربية وحكومة الكويت .

وفي هذه المناسبة ، يسعدني إبلاغ سيادتكم أنه تنفيذا لما ألقى على عاتقنا في قرار مجلس الجامعة سالف الذكر ، قد طلبنا اليوم الى الحكومة البريطانية سحب قواتها من أراضي الكويت .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

حرر بقصر السيف في يوم السبت ٢٢ ربيع الأول ١٣٨١ هـ

الموافق ١٢ من أغسطس (آب) ١٩٦١ م .

امير دولة الكويت.

توقيع

(عبد الله السالم الصباح)

ملحق رقم (٣)

قرارات وزراء الخارجية والاقتصاد العرب

بغداد من ٢٧ الى ٣١ مارس ١٩٧٩

- ١ - استدعاء سفراء الدول العربية المثلة في الاجتماع (١٨ دولة ولم يمثل مصر والسودان وسلطنة عمان) في مصر والتوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية خلال مهلة شهر .
- ٢ - تجميد عضوية مصر في الجامعة ابتداء من ٣٦ مارس .
- ٣ - اختيار تونس كمقر مؤقت للجامعة العربية وتكليف لجنة من ٦ دول (العراق وسوريا وتونس والكويت والعربية السعودية وامانة الجامعة) بتطبيق هذه الفقرة .
- ٤ - العمل على تجميد عضوية مصر داخل حركة الدول غير المنحازة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية .
- ٥ - مطالبة الحكومات الاجنبية بعدم تأييد اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية .
- ٦ - ادانة السياسة التي تمارسها الولايات المتحدة فيما يتعلق بدورها في ابرام اتفاقية كامب ديفيد
- ٧ - وقف امداد مصر من القروض والودائع والضمانات او التسهيلات المصرفية والمساهمات والمعونات المالية والفنية .

ملحق رقم (٤)

قرار مجلس الامم رقم ٦٧٤

(١٩٩٠/١٠/٢٩)

"ثبنى مجلس الأمن أمس قراراً يدين التجاوزات العراقية في الكويت،
ويقرر مبدأ التعويضات المالية ويكلف الأمين العام للأمم المتحدة خافييه
بيريز دى كويان ب مهمة حضانة حميدة لحل أزمة الخليج. ويوافق هذا يأتى
النص العرفى لقرار مجلس الأمن :

إن مجلس الأمن إذ يزيد الحاجة الماسة الى الانسحاب الفوري
وغير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت واستعادة الكويت
لسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية وسيطة حكومتها الشرعية

إذ يدين الأعمال التي تقوم بها السلطات العراقية وقوات الاحتلال
من اخذ رعايا الدول الأخرى رهائن واساءة معاملة الكويتيين ورعايا
الدول الأخرى واضطهادهم والأعمال الأخرى التي قسمت عنها تقارير الى
المجلس مثل اغدام السجلات السكانية الكويتية وارغام الكويتيين على
الرحيل ونقل السكان الى الكويت والقياس بشكل غير مشروع بتدمير
الممتلكات العامة والخاصة في الكويت والاستيلاء عليها بما فيها لوازم
ومعدات المستشفيات انتهاكا لقرارات هذا المجلس وميثاق الأمم المتحدة
واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية
والقانون الدولى .

أزاء يعرب عن بالغ قلقه حول مسألة رعايا الدول الأخرى
في الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية
لتلك الدول .

وإذ يؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الكويت.
وأن العراق بوصفه طرفاً متعاقداً أساسياً في تلك الاتفاقية ملزم بالامتنثال
لجميع أحكامها شأنه في ذلك شأن الأفراد الذين يرتكبون أعمال
الخرق الخطير أو يأمرون بارتكابها .

وإذ يشير إلى الجهود التي يبذلها الأمين العام في ما يتعلق بسلامة
وبقاء رعايا الدول الأخرى أو يأمرون بارتكابها .

وإذ يشير إلى الجهود التي يبذلها الأمين العام في ما يتعلق بسلامة
وبقاء رعايا الدول الأخرى في العراق والكويت .

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء التكاليف الاقتصادية وإزاء الخسائر
والمعاناة التي يتعرض لها الأفراد في الكويت والعراق نتيجة لغزوه
 واحتلال العراق للكويت .

وإذ يؤكد من جديد هدف المجتمع الدولي المتمثل في صون السلم
والأمن الدوليين بالسعى إلى حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل
السلمية .

وإذ يشير أيضاً إلى أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة
وأمينها العام في حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل السلمية
وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

وإذ تثير جزمة أخطار الأزمة الراهنة الناجمة عن الغزو والاحتلال
العراقيين للكويت مما يهدد مباشرة السلم والأمن الدوليين وسعيها منه إلى
تفادي أي ترد آخر في الحالة .

وإذ يطلب إلى العراق الامتنثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة
وخاصة القرارات ١٩٩٠/٦٦٠ و ١٩٩٠/٦٦٢ و ١٩٩٠/٦٦٤ .

وإذ يؤكد من جديد تصميمه على ضمان امتثال العراق لقرارات
مجلس الأمن باستخدام الرسائل السياسية والدبلوماسية إلى أقصى حد .

١ - يطالب السلطات وقوات الاحتلال العراقية بأن تقف وتمنع
فوراً عن أخذ رعايا الدول الأخرى رهائن وعن أساءة معاملة الكويتيين
ورعايا الدول الأخرى واضطهادهم وعن أي أعمال أخرى كالأعمال التي
قدمت تقارير عنها إلى المجلس والوارد وصفها أعلاه مما يشكل انتهاكاً
لمقررات هذا المجلس وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة
واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولي .

٢ - يدعو الدول إلى أن تجمع ما تكون في حوزتها أو يقدم إليها .

من معلومات مدعمة بالأدلة بشأن حالات الخرق الخطيرة من جانب العراق على النحو المبين في الفقرة أعلاه وأن تجعل تلك المعلومات متاحة للمجلس .

٣ - يؤكد من جديد مطالبته بأن يقوم العراق فوراً بالوفاء بالتزاماته تجاه رعايا الدول الأخرى بالكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية بموجب الميثاق واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والمبادئ العامة للقانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة .

٤ - يؤكد من جديد كذلك مطالبته العراق بأن يسمح بمغادرة الكويت والعراق فوراً لمن يرغب في ذلك من رعايا الدول الأخرى بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والقنصليون وأن يسهل هذه المغادرة .

٥ - يطلب العراق بأن يكفل فوراً توافر الأغذية والمياه والخدمات الأساسية اللازمة لحماية ورفاه الرعايا للكويتيين ورعايا الدول الأخرى في الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت .

٦ - يؤكد من جديد مطالبته العراق بتوفير الحماية فوراً لسلامة ورفاه موظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقارها في الكويت والعراق وعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه عرقلة هذه البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن أداء مهامها بما في ذلك إمكانية الاتصال بمواطنيها وحماية أشخاصهم ومصالحهم وإلغاء أوامرهم بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وسحب الحصانة من موظفيها .

٧ - يطلب إلى الأمين العام في سياق مواصلة ممارسة مساعيهِ الحميدة في ما يتعلق بسلامة ورفاه رعايا الدول الأخرى في العراق والكويت أن يسعى إلى تحقيق أهداف الفقرات ٤ و ٥ و ٦ وبخاصة توفير الأغذية والمياه والخدمات الأساسية للرعايا الكويتيين وللبعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وإجلاء رعايا الدول الأخرى .

٨ - يذكر العراق بمسؤوليته بموجب القانون الدولي عن أي خسائر أو أضرار أو إصابات تنشأ في ما يتعلق بالكويت والدول الأخرى ورعاياها وشركاتها نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت .

٩ - يدعو الدول إلى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالبته ومطالبات رعاياها وشركاتها للعراق بجبر الضرر أو التعويض المالي بغية وضع ما قد يتقرر من ترتيبات وفقاً للقانون الدولي .

١٠ - يطلب إلى العراق الامتثال لأحكام هذا القرار وقراراته السابقة ، وفي حال عدم الامتثال سيتمين على المجلس اتخاذ تدابير أخرى بموجب الميثاق .

١١ - يقرر مواصلة النظر في المسألة بشكل نشط ودائم إلى أن تستعيد الكويت استقلالها ويستعاد السلم وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

١٢ - يضع ثقته في الأمين العام لاقامة مساعيه الحميدة إذا رأى من المناسب ومواصلة الجهد الدبلوماسي من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقيين للكويت وذلك على أساس قرارات مجلس الأمن ، ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) ويدعو جميع الدول سواء الموجودة في المنطقة أو غيرها إلى أن تواصل على هذا الأساس جهودها لتحقيق هذه الغاية بما يتفق والميثاق من أجل تحسين الحالة واستعادة السلم والأمن والاستقرار .

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن نتائج مساعيه الحميدة وجهوده الدبلوماسية .

ملحق رقم (٥)

هذه هي الاتفاقية التي وقع عليها وتبذلت في رفاح ١٣ شعبان
المعظم سنة ١٣٢٤ الموافق ١٨ أيلول سنة ١٣٢٢ الموافق أول أكتوبر سنة
١٩٠٦ بين مندوبي الدولة العلية ومندوبي الخديوية الجليلة المصرية بشأن
تعيين خط فاصل إداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه
جزيرة طور سينا بما أنه قد عهد إلى كل من الميرالاي أركان حرب أحمد
مطهر بك والبكباشي أركان حرب محمد فهمي بك بصفتكما مندوبي الدولة
العلية وإلى كل من أمير اللواء إبراهيم فتحى باشا والميرالاي زوجو
كريميكل روبرت أوين بك بصفتكما مندوبي الخديوية الجليلة المصرية بتعيين
خط فاصل إداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة
طور سينا قد اتفق الفريقان باسم الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية
على ما يأتي :-

المادة الأولى - يبدأ الخط الفاصل الإداري كما هو معين بالخريطة
المرفقة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس طابة الكائنة على الساحل الغربي
يخليج العقبة ويمتد إلى قمة جبل فورت مارا على رؤوس جبال طابة
الشرقية المطلة على وادي طابة ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل
بالاستقامات الآتية :

من جبل فورت إلى نقطة لا تتجاوز مائتي متر إلى الشرق من قمة
جبل فتحى باشا ومنها إلى النقطة الصاعدة من تلالى امتداد
هذا الخط بالعامود المقام من نقطة على مائتي متر من قمة جبل فتحى باشا
طريق غزة إلى العقبة بطريق نخل إلى العقبة (ومن نقطة التلاقي المذكورة
إلى التلة التي إلى الشرق من مكان ماء يعرف بثميلة الردادى والمطلّة على
تلك الثميلة (١) بحيث تبقى الثميلة غربي الخط) ومن هناك إلى قمة
راس الردادى المدلول عليها بالخريطة المذكورة أعلاه بـ A-5 ومن هناك

الى رأس جبل الصفرة المدلول عليه بـ A. 4 ومن هناك الى القمة الشرقية لجبل أم فى المدلول عليها بـ A. 5 ومن هناك الى نقطة مدلول عليها بـ A. 7 الى الشمال من ثميلة سويلمة ومنها الى نقطة مدلول عليها A. 8 الى غرب الشمال الغربى من جبل سماوى ومن هناك الى قمة التلة التى الى غرب الشمال الغربى من بئر المغارة (١) وهو بئر فى الفرع للشمالى من وادى ما بين بحيث يكون البئر شرقى الخط الفاصل (١) ومن هناك الى A. 9 ومنها الى A. 9 bis غربى جبل المقراه ومن هناك الى رأس العين المدلول عليها بـ A. 10 bis ومن هناك الى نقطة على جبل أم حواويط مدلول عليها بـ A. 11 ومن هناك الى منتصف المسافة بين عامودين قائمين تحت شجرة على مسافة ثلثماية وتسعون مترا الى الجنوب الغربى من بئر رفاع والمدلول عليه بـ A. 15 ومن هناك الى نقطة التلال الرملية فى اتجاه مايتين وثمانين درجة (٢٨٠) من الشمال المغناطيسى (١) اعنى ثمانين الى الغرب) وعلى مسافة اربعماية وعشرين مترا فى خط مستقيم من العامودين المذكورين ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيما باتجاه ثلثماية واربعة وثلاثين درجة (٣٣٤) من الشمال المغناطيسى (اعنى ستة وعشرون الى الغرب) الى شاطئ البحر الأبيض المتوسط. مارا بتلة قزاق على ساحل البحر .

المادة الثانية - قد دل على الخط الفاصل المذكور بالمادة الاولى بخط سمود متقطع فى نسختى الخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية والتى يوقع عليها الفريقان ويتبادلها بنفس الوقت الذى يوقعان فيه على الاتفاقية .
• ويتبادلها •

المادة الثالثة - تقام اعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التى على ساحل البحر الأبيض المتوسط الى النقطة التى على ساحل خليج العقبة بحيث أن كل عامود منها يمكن رؤيته من العامود الذى يليه وذلك بحضور مندوبى الفريقين •

المادة الرابعة - يحافظ على اعمدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية •

المادة الخامسة - اذا اقتضى فى المستقبل تجديد هذه الأعمدة أو الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبا لهذه الغاية وتطبق مواقع العمود التى تزداد على الخط المدلول عليه فى الخريطة •

المادة السادسة - جميع القبائل القاطنة فى كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم أى أن القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى التامينات اللازمة بهذا الشأن الى العريان والعشائر.

وكذلك العساكر الشاهانية وأفراد الأهالي والجنדרمة ينتفعون من المياه
التي بقيت غربي الخط الفاصل .

المادة السابعة - لا يؤذن للعساكر الشاهانية والجنדרمة بالمرور إلى
غربي الخط الفاصل وهم مسلحون .

المادة الثامنة - تبقى أهالي وعربان الجماعتين على ما كانت عليه
قبلا من حيث ملكية المياه والحقول والأراضي كما هو متعارف بينهم .

ترجمة طبق الأصل المحرر باللسان

التركي

قول أغاسي أركان حرب

أسعد

كاتب تركي نظارة الحربية

يوسف سامح

المنسوب من قبل الخديوية الجليلة

المصرية

ميرلوا

إبراهيم فتحى

ميرالاي

أوين

المنسوب من قبل الدولة العلية

ميرالاي أركان حرب

مظفر

بكباشى أركان حرب

فهمى

ملحق رقم (٦)

القسم الأول : خاص بالكويت :

١ - تشكل الكويت قضاء مستقلا استقلالاً ذاتياً ، ويرفع شيخ الكويت العلم العثماني كما كان في السابق مع اضافة كلمة « الكويت » اليه .

٢ - وتتعهد الحكومة العثمانية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الوراثة وإنما تصدر فقط الفرمانات الخاصة بالتصويب ، كما لا يجوز لها أن تحتل عسكرياً جزءاً من أرض الكويت المحددة في المواد التالية . ويجوز لحاكم الكويت أن يعين وكلاء لرعاية مصالحه في الولايات العثمانية .

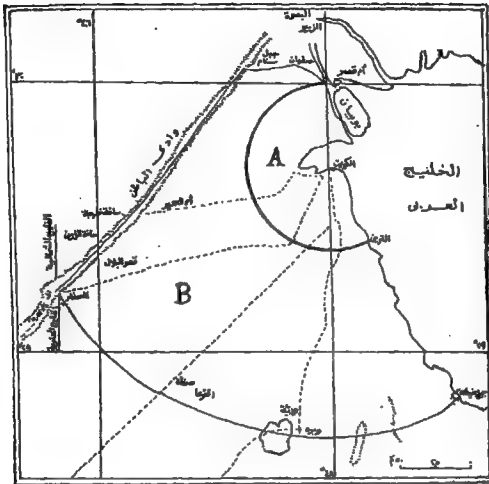
٣ - تعترف الدولة العثمانية بالاتفاقات المعقودة بين الكويت وبريطانيا وخاصة اتفاق يناير سنة ١٨٩٩ كما تقر بالامتيازات التي منحها شيخ الكويت في أراضيها للرعايا البريطانية .

٤ - تعلن الحكومة أنها لن تعقد اتفاقاً جديداً أو تسعى لاحتلال الكويت طالما أن الدولة العثمانية لم تنقض هذا الاتفاق .

المواد ٥ - ٧ خاصة بتخطيط الحدود وهي تخرج أم القصر وصفوان من الكويت ، إذ سبق للعثمانيين احتلالهما بينما تضم جزيرتي بويان ووارية للامارة رغم ادعاءات العثمانيين السابقة وتجعل خور الزير نهاية الحدود الشمالية والقرين في نهاية الحدود الجنوبية .

٨ - في حالة مد خط حديد إلى الكويت تتفق الحكومتان البريطانية والعثمانية على تنظيم حمايته .

٩ - تحترم أملاك شيخ الكويت في البصرة وتغنى من الضرائب . ومن الملاحظ أن هذه القضية ستثير خلافات بعد استقلال العراق .



شكل (٢)

خريطة الكويت الملحقه بالاتفاقية البريطانية العثمانية لسنة ١٩١٣ - المنطقة (A) التي يمارس لشيخ الكويت الاستقلال الذاتى الكامل فيها وتتبعها جند وربة ، ويوييان ، ومسكان وفيلكا ، وأم المردام ، وعوها ، وكبر ، قاروه ، والمقطه مع الجزيرات والمياه الاقليمية الملحقه (الماده الخامسة من الاتفاقية)

المنطقة (B) وتدخل فيها المناطق التي تعيش فيها القبائل التي تنص المادة السادسة من الاتفاقية على اعتبارها تابعة لشيوخ الكويت ، الذي يستوفى منها العشور والمنح الادارية ٠٠ ولا تباشر الحكومة الامبراطورية العثمانية في هذه المنطقة أى عمل ادارى بدون علم ودراية شيخ الكويت ، كما تمتنع عن اقامة حامية عسكرية او القيام بعمل عسكري مهما كان نوعه ٠٠ الخ وقد حددت حدود هذه المنطقة في المادة السابعة من الاتفاقية .

(صورت عن وزارة الخارجية البريطانية)

ملحق رقم (٨)

رسالتان

من رئيس وزراء العراق ومن حاكم الكويت

تؤكيدان الحدود الكويتية العراقية

الأولى : مؤرخة في ١٩٣٢/٧/٢١

والثانية : مؤرخة في ١٩٣٢/٨/١٠

(١)

من : نوري باشا السعيد

الى : السير اى همفرى

مكتب مجلس الوزراء

بغداد في ١٩٣٢/٧/٢١

اظن بان سعادتكم توافقون على ان الوقت قد حان لتأكيد الحدود
الموجودة بين العراق والكويت .

ولهذا فاننا ارجو ان تتخذوا الاجراءات الضرورية لأخذ موافقة
السلطات المسؤولة في الكويت على تفصيلات الحدود الموجودة بين
البلدين .

« من تقاطع وادى العوجا بالباطن ومنها في اتجاه شمال خط الباطن
الى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان تماما ، ومنها شرقا قتمر بجنوب

أيار صفوان ، جبل سنام ، وأم قصر ، مجتازا الى العراق وهكذا الى
مفترق طرق خور زبير ، وخور عبد الله .

ان جزيرة وربة ، وبوييان ، مسكان (أو مشجان) ، وفيلكة ،
وعومة ، وكبر ، وقارو ، وأم المرادم ، هي للكويت .

من حاكم الكويت

الى الوكيل السياسي في الكويت

هي ١٩٣٢/٨/١٠

بيد السرور تسلمنا رسالتكم السرية ، والمؤرخة في ٧ الجاري ربيع
الثاني ١٣٥١ الموافق ١٩٣٢/٨/٩ ، وعلمنا بمحتوياته ، وكذلك ترجمة
الرسالة المؤرخة في ١٩٣٢/٧/٢١ ، المرسلة من سعادة المندوب السامي
في العراق الى سعادة المقيم السياسي في الخليج الفارسي ، وترجمة
المؤرخ في ١٩٣٢/٧/٢١ ، والمرسل الى سعادة نوري باشا السعيد -
رئيس وزراء العراق ، بخصوص الحدود العراقية - الكويتية .

وكذلك علمنا من كتاب سعادة المقيم السياسي المؤرخ في ٧/٢٠/
١٩٣٢ بان البنود التي اقترحها رئيس وزراء العراق قد وافقت عليها
حكومة صاحب الجلالة .

ولذلك ، نرجو ان نخبركم باننا نوافق على تأكيد الحدود الموجودة
بين العراق والكويت كما هي مفصلة في كتاب رئيس وزراء العراق .

ملحق رقم (٩)

الخليج ١٩٩١/٤/٥

تعقينا على مقال د. يونان لبيب رزق

رؤية اخرى للغم

الحدود المصرية - السودانية

في الحلقة رقم (٢) بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٩١ م من سلسلة مقالاته « الحدود - اللغم المدفون في العلاقات العربية - العربية » كتب الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق عن أزمة الحدود التي نشبت بين مصر والسودان في فبراير ١٩٥٨ م . وأود أن أعرض هنا وجهة نظر سودانية حول جذور الأزمة وتداعياتها ، وإن اتناول بالتعليق بعض ما ورد في مقالة الدكتور يونان .

جذور الأزمة

مما لا شك فيه أن أزمة الحدود السودانية - المصرية تتمحور بصفة رئيسية حول التكييف القانوني لاتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ م بين مصر وبريطانيا بشأن إدارة السودان في المستقبل والآخر القانوني الذي رتبته القرارات الادارية الصادرة من نظارة الداخلية المصرية في ٢٦ مارس ١٨٩٩ م و ٢٥ يوليو / ٤ نوفمبر ١٩٠٢ م على المادة الاولى من الاتفاقية والتي تقضى بأن لفظة السودان تطلق على جميع الاراضى الواقعة جنوب خط عرض ٢٢ درجة .

وفي هذا الصدد فأننى اتفق تماما مع الدكتور يونان بأن كل

ما قصدت اليه هذه المادة هو التمييز لأغراض إدارية بحثة بين الإقليمين المصرى والسودانى . فمن الجلى أن القول بغير هذا لا يتواءم مع التفسير المصرى الرسمى لاتفاقية ١٨٩٩ ، وتتعين الإشارة هنا بوجه خاص الى مفاوضات عدلى - كيرزون فى ١٩٢١ م ومفاوضات معاهدة سنة ١٩٣٦ م وخطاب النقراشى باشا أمام مجلس الأمن فى أغسطس ١٩٤٧ م وبيان ٨ أكتوبر ١٩٥١ م بشأن انتهاء العمل بأحكام معاهدة ١٩٣٦ م وأحكام اتفاقية ١٨٩٩ م .

فطبقا للتفسير المصرى فان اتفاقية ١٨٩٩ م ولم تكن اتفاقية سياسية لأن مصر لم تكن وقت التوقيع عليها تملك أهلية إبرام معاهدات سياسية . وفرمانات الباب العالى كانت تحظر على خديوى مصر الدخول فى معاهدات سياسية مع الدول الأجنبية . كما وكانت تحظر عليه التنازل عن أى من الأقاليم المسندة اليه . وحرى بالذكر أن لورد كرومر توقع فى المذكرة التفسيرية لمشروع اتفاقية ١٨٩٩ م أن يطعن فى الاتفاقية على أساس مخالفتها لهذه الفرمانات . ولكن كان من رايه أن هذا الطعن يمكن بحضه استنادا الى ان الاتفاقية لم تكن معاهدة بالمعنى الصحيح . وبالتوقيع عليها فان الخديوى لا يؤدى عملا من أعمال السيادة الخارجية وإنما يمارس حقه فى وضع ترتيبات الادارة الداخلية للأقاليم التى أسندها اليه الباب العالى .

وطبقا للتفسير المصرى ايضا فان اتفاقية ١٨٩٩ م كانت بشأن ادارة السودان ولم تمس السيادة المصرية عليه . بمعنى آخر أن بريطانيا كانت تشارك فى ادارة السودان ولكن السيادة عليه كانت لمصر وحدها .

وهكذا فطالما أن اتفاقية ١٨٩٩ م أقامت خط ٢٢ درجة كحدود إدارية بين مصر والسودان ، وطالما أن الاتفاقية لم تكن سياسية ولم تمس السيادة المصرية على السودان فلا غرابة فى أن تعتمد توصيات اللجان المحلية لتعديل الحدود الادارية بقرارات إدارية تصدرها نظارة الداخلية المصرية . وهذا ما حدث تماما فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ م و ٢٥ يوليو / ٤ نوفمبر ١٩٠٢ م .

وحتى يكون القارئ على بينة من الظروف والأوضاع وقت صدور هذه القرارات ، يجدر بنا أن نوضح انه فى الفترة التى أعقبت حملة استرداد السودان واستقرار الجزء الأكبر من الجيش المصرى هنالك لم يكن من البصير التمييز بين الإدارتين السودانية والمصرية أو القطع فيما يتصل بالحدود السودانية - المصرية بوجود أطراف سودانية ومصرية لكل قرار أو تصرف . فقد عهد بإدارة السودان للعسكريين البريطانيين الذين كانوا فى خدمة الجيش المصرى . وحتى مقتل سير لى استاك فى القاهرة

فى نوفمبر ١٩٢٤ م كان سردار الجيش المصرى هو أيضا حاكم السودان العام . كما كانت شؤون الحدود فى مصر والسودان يديرها ضباط بريطانيون يعملون فى ادارة مخابرات الجيش المصرى .

ويكفى تدليلا على ذلك انه عندما عدل فى عام ١٩٠٧ م القرار الادارى لسنة ١٩٠٢ م فيما يتعلق بالحدود بين مصر والسودان فى منطقة كورسكو فقد تم ذلك بمقتضى رسائل تبودلت بين همفريز واوين وبراملى وكلهم من البريطانيين الذين كانوا يعملون فى دائرة المساحة المصرية وادارة المخابرات بالجيش المصرى . ولم يجر اعتماد هذا التعديل من قبل نظارة الداخلية المصرية ولكنه حصل على موافقة السردار .

وثمة ملاحظة مهمة ينبغى تسجيلها هنا وهى ان الحديث عن « الطابع الدولى » لاتفاقية ١٨٩٩ م أو الحكم بأن « علاقة تعاقبية » قد تمخضت عنها لايد وان يأخذ فى الاعتبار الرأى المصرى الرسمى الذى ظل حتى انتهاء العجل باتفاقية ١٨٩٩ م . فى أكتوبر ١٩٥١ م يطعن فى صحة الاتفاقية على أساس ان مصر ، لم ترتبط بالاتفاقية طوعاً وبإرادتها الحرة وانه لم تتبع فى ابرامها الاجراءات الرسمية .

فقد قال النقراشى باشا فى خطابه أمام مجلس الأمن فى أغسطس ١٩٤٧ م ان اتفاقية ١٨٩٩ م كانت خالية من الشروط الرسمية وانها وقعت دون تبادل أى وثيقة من وثائق التفويض ولم تكن أحكامها محل تصديق كما ولم تعرض لموافقة المجالس التشريعية . وقال النقراشى أيضاً ان عنوان اتفاقية ١٨٩٩ م يكفى لتوكيد صفتها غير الرسمية ذلك انها وصفت عند ابرامها بأنها تتعلق بالادارة المستقبلية للسودان .

وفى بيان ٨ أكتوبر ١٩٥١ م قال النحاس باشا ان إلغاء اتفاقية ١٨٩٩ م وانهاء العمل بها أهون وأيسر من معاهدة سنة ١٩٣٦ م لأنها عقدت فى وقت لم تكن مصر تملك فيه عقد المعاهدات السياسية وكان الاكراه والاملاء واضحين فيها وفى اللابسات التى سبقت عقدها . ومضى النحاس الى القول بأن الاتفاقية لم تنص على أجل لانتهاء الوضع الذى فرضته [فهو وضع مؤقت أملته السيطرة البريطانية على أمور مصر فى ذلك الحين فلابد أن يزول بزوالها] . وقرر النحاس بين معاهدة سنة ١٩٣٦ م واتفاقية ١٨٩٩ م حينما قال انه كان يكفى لانتهاء العمل باتفاقية ١٨٩٩ م صدور قرار من وزارة الخارجية المصرية . ولكن نظراً لارتباط هذا العمل بقضية الوطن الكبرى فقد فضل أن يتوج بموافقة البرلمان المصرى .

نخلص من كل ما سبق الى أن هناك ما يستند الرأى القائل بأن خط ٢٢ درجة والتعديلات التى انضلت عليه فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ م و ٢٥

يوليو / ٤ نوفمبر ١٩٠٢ و ١٩٠٧ م شكل آنذاك حدودا إدارية بين مصر والسودان وظل كذلك حتى يناير ١٩٥٦ م حيث تحول بعد اعتراف مصر باستقلال السودان الى حدود سياسية .

ومما يجدر ذكره أن الحكومة المصرية لم تعترض أو تحتج أو - على أقل تقدير - تتحفظ على الانتخابات السودانية التي أجريت في منطقتي وادي حلفا وحلايب في عام ١٩٥٣ م وفقا لقانون الحكم الذاتي الصادر بموجب اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان المعقودة بين الحكومتين البريطانية والمصرية في فبراير ١٩٥٣ م . وبمقتضى أحكام هذه الاتفاقية فقد كانت مصر ممثلة في اللجنة الدولية التي انيط بها إجراء الانتخابات . ولا اعتقد أن في ما صرح به السفير المصري في الخرطوم اللواء محمود سيف اليزل خليفة في ١٨ فبراير ١٩٥٨ م التبرير الكافي لذلك . فقد قال أن انتخابات عام ١٩٥٣ م كانت لتقرير مصير السودان بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال التام وأما انتخابات عام ١٩٥٨ م فتجرى في دولة ذات سيادة .

ومع ذلك يبقى عصيا على التبرير عدم مطالبة الحكومة المصرية بمنطقتي وادي حلفا وحلايب فور اختيار البرلمان السوداني بالاجماع في اول يناير ١٩٥٦ م للاستقلال التام أو عند اعترافها باستقلال السودان فلا جدال في أنه بات مؤكدا خلال عام ١٩٥٥ م بأن البرلمان السوداني سيختار الاستقلال التام لأن حزب الأغلبية أي الوطني الاتحادي الذي كان يتزعمه رئيس الوزراء آنذاك السيد اسماعيل الأزهري كان قد تخلى عن فكرة الاتحاد مع مصر وانضم الى مؤيدي خيار الاستقلال التام .

تجسير الأزمة وتصعيدها

... خلافا لما ذكر الدكتور يونان فان حزب الأمة لم يكن يحكم منفردا عندما نشب نزاع الحدود بين مصر والسودان في فبراير ١٩٥٨ م . فلقد كان السيد عبد الله خليل يرأس آنذاك حكومة ائتلافية مكونة من حزب (الأمة وحزب الشعب الديمقراطي . وكان يرعى حزب الشعب الديمقراطي السيد على الميرغني ويتزعمه الشيخ على عبد الرحمن الأمين الذي كان يشغل موقع نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في حكومة عبد الله خليل . وغنى عن القول فقد كان حزب الشعب الديمقراطي من أكثر الأحزاب السودانية موالاة لمصر .

... ويتبين بمطالعة وثائق الأزمة انه ليس هناك ما يبرر الزعم بأن الحكومة السودانية هي التي فجرت الأزمة وسعت الى تصعيدها . فالأزمة لم تتفجر عندما صدر في عام ١٩٥٧ م أمر تقسيم الدوائر لمجلس النواب السوداني ولكن في العام التالي لذلك . وكانت العلاقة بين الحكومتين تمر

وقتها بفترة من التوتر بسبب الخلاف حول تقسيم مياه النيل وتعويضات
إمالي مناطق وادى حلفا التي ستغمرها مياه مشروع السد العالي
على كل حال ، فى أول فبراير ١٩٥٨ م وبينما كانت الحكومة
الائتلافية منهمكة فى الاعداد للانتخابات البرلمانية التي حدد لها يوم ٢٧
فبراير ١٩٥٨ م وكان معظم الوزراء بمن فيهم وزير الخارجية يتابعون
الحملة الانتخابية فى اقاليم السودان المختلفة ، تلقت تلك الحكومة مذكرة
من الحكومة المصرية بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٥٨ م ادعت هذه المذكرة ان ادخال
المنطقة الواقعة شمالى وادى حلفا ومنطقة حلايب الواقعة على ساحل
البحر الأحمر ضمن الدوائر الانتخابية السودانية يناقض اتفاقية ١٩ يناير
١٨٩٩ م ويشكل بذلك خرقا للسيادة المصرية . لأن هذه المناطق مصرية
ولا يحق لحكومة السودان ان تشملها ضمن الدوائر الانتخابية . وطالبت
الحكومة المصرية بإلغاء الحدود التي انشأتها قرارات نظارة الداخلية
المصرية فى مارس ١٨٩٩ م ويوليو / نوفمبر ١٩٠٢ م على اعتبار انها
كانت حدودا ادارية والعودة الى الحدود التي انشأتها اتفاقية ٩ يناير
١٨٩٩ م على أساس انها تمثل الحدود السياسية بين مصر والسودان .

وقبل ان يلتزم شمل مجلس الوزراء السودانى لمناقشة المذكرة
المصرية بعثت الحكومة المصرية بمذكرة اخرى بتاريخ ٩ فبراير ١٩٥٨ م
وقد سلمها السفير المصرى الى رئيس وزراء السودان فى ١٣ فبراير
١٩٥٨ م . أعلنت الحكومة المصرية فى هذه المذكرة أنه استنادا الى حقوق
سيادتها فقد قررت أن تتيج لسكان منطقتى وادى حلفا وحلايب فرصة
الاشتراك فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية بين الرئيسين جمال
عبد الناصر وشكرى القوتلى .

ثم أخطر وزير الخارجية المصرى السفير السودانى فى القاهرة فى
١٦ فبراير ١٩٥٨ م بأنه حتى يتسنى إجراء الاستفتاء فقد تم انسال لجان
انتخابية وقوات من حرس الحدود الى المناطق التي تطالب بها مصر وأن
هذه اللجان ستكون فى هذه المناطق فى التاريخ المحدد للاستفتاء وهو ٢١
فبراير ١٩٥٨ م . وفى مذكرة بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٨ م عبرت الحكومة
المصرية عن إصرارها على أن يشمل الاستفتاء المناطق المتنازع عليها
وطالبت من الحكومة السودانية سحب الكتيبة الموجودة هناك الى جنوب
خط ٢٢ درجة .

ومن الثابت ان قوات من حرس الحدود المصرية يقودها الناصم
روؤف الجوهري دخلت منطقة حلايب المتنازع عليها ورفعت فى ٢١ فبراير
١٩٥٨ م العلم المصرى فى ابو رماد التي تقع شمال خط ٢٢ درجة . كما
ان باخرة مصرية اخترقت الحدود السودانية فى ٢٠ فبراير ١٩٥٨ عشية

الاستفتاء المصري ولم ترضخ للأمر بالوقوف الذى أصدرته لها نقطة شرطة
حرس السودانية وتم اعتراض الباخرة فى دبيرة وحجزها فى وادى حلفا .
وقد تكشف ان الباخرة كانت تحمل لجان الاستفتاء وبعض العسكريين .
ويذكر ان السفير المصري فى الخرطوم كان قد أعلن فى مؤتمر
صحفى فى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م ان دخول لجان الاستفتاء فى المناطق
المتنازع عليها لا يعتبر تعديا لأن تلك اللجان قد دخلت ارضا مصرية . كما
وان دخول قوات من حرس الحدود مع لجان الاستفتاء امر طبيعى ولا يمكن
ان يعتبر عملا عسكريا .

السودان يحاول احتواء الأزمة

وبالرغم من تسارع الأحداث فقد حاولت الحكومة السودانية بالذكريات
وعبر الهاتف وبارسال وزير خارجيتها الى القاهرة اقناع الحكومة
المصرية بأرجاء بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية .

فتنفيذا لقرار لمجلس الوزراء حاول عبد الله خليل فى صباح ١٧
فبراير ١٩٥٨ م الاتصال هاتفيا بالرئيس جمال عبد الناصر ولكنه أبلغ بأن
عبد الناصر فى مكان غير معلوم وتلقى المصادثة نيابة عنه زكريا
محيى الدين وزير الداخلية . نقل عبد الله خليل الى زكريا محيى الدين
رغبة حكومة السودان فى أن ترجىء مصر ما اتخذت من اجراء فى المناطق
التي تطالب بها الى ما بعد الانتخابات السودانية . وأكد له استعداد
السودان للدخول فى مفاوضات مع مصر بشأن هذا الموضوع بعد
الانتخابات السودانية .

وبتكليف من مجلس الوزراء سافر وزير الخارجية محمد أحمد
محبوب الى القاهرة لينقل الى الرئيس عبد الناصر رغبة السودان فى
تأجيل موضوع الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية . اجتمع مضجوب
بمعبد الناصر وبزكريا محيى الدين فى ١٨ و ١٩ فبراير ١٩٥٨ م . أبلغ
محبوب الحكومة المصرية انها اذا وافقت على اجراء الانتخابات
السودانية فى المناطق المتنازع عليها ، فان حكومة السودان ستصدر تعهدا
بانها لن تستد الى اجراء الانتخابات كهيئة لتأييد ادعاء السيادة على هذه
المناطق . رفضت الحكومة المصرية ذلك واقترحت ألا تجرى أى انتخابات
ليس فى المناطق المتنازع عليها فحسب وإنما فى كل اجزاء دائرة وادى
حلفا ودائرة البشاريين . وقد رفض السودان هذا الاقتراح ورفض
اقتراحا مصرية آخر بأن تجرى الانتخابات السودانية والاستفتاء المصري
بشرط أن توضع صناديق الاقتراح خارج المناطق المتنازع عليها ، ولم
تسفر المناقشات عن نتيجة تذكر .

ويلاحظ أنه بالرغم من أن الحكومة المصرية رفضت في ١٧ و ١٨ و ١٩ فبراير ١٩٥٨ م اقتراح السودان بتأجيل بحث مسألة الحدود إلى ما بعد الانتخابات السودانية ، إلا أنها قبلت بذلك في ٢١ فبراير ١٩٥٨ م بموجب بيان صحفى أصدرته في القاهرة وتلاه في نفس اليوم على مجلس الأمن المندوب المصرى عمر لطفى وذلك عندما انعقد المجلس للنظر فى الشكوى التى قدمها السودان فى ٢٠ فبراير ١٩٥٨ م .

حظى موقف حكومة عبد الله خليل من أزمة الحدود وأسلوب معالجته لها بقبول كل الأحزاب والهيئات السودانية بما فى ذلك الأحزاب والهيئات الموالية لمصر . ولعل فى ذلك ما يدفع عن حكومة عبد الله خليل تهمة المزايدة على العلاقات بين مصر والسودان أو تأليب الشارع السودانى .

فى المؤتمر الذى عقد بدار اتصاد طلاب جامعة الخرطوم أعلنت كافة الأحزاب والهيئات السودانية تأييدها لموقف الحكومة . وضمن ذلك التأييد فى مذكرة سلمها مندوبو هذه الأحزاب والهيئات الى السفير المصرى فى الخرطوم .

أبدى مؤتمر الأحزاب والهيئات استنكاره واستيائه للأسلوب الذى لجأت اليه مصر لمعالجة مسألة الحدود . وعبر المؤتمر عن رغبته وأمله فى حل الأزمة بالطرق السلمية . وناشد المؤتمر الحكومة المصرية قبول اقتراح حكومة السودان بأوجاء المشكلة بومتها إلى ما بعد الانتخابات السودانية على أن تعطى حكومة السودان تمهيدا كتابيا تقرر فيه أن إجراء الانتخابات السودانية فى المناطق المتنازع عليها لن يستعمل حجة ضد مصر أثناء المفاوضات مستقبلا .

وقع على هذه المذكرة الحزب الوطنى الاتصايدى وحزب الشعب الديمقراطى وحزب الأمة والجبهة المعادية للاستعمار (ولجبهة الحزب الشيوعى) والحزب الجمهورى وجماعة الاخسوان المسلمين والجماعة الاسلامية . ومن الهيئات وقع عليها اتحاد عمال السودان واتحاد طلاب الأقسام العالية بالمعهد الفنى واتحاد الشباب السودانى .

وبعث السيد على الميرغنى برسالة الى الرئيس عبد الناصر تقطف منها الآتى : [نناشدكم باسم الاخاء والروابط العريقة بين البلدين أن توقفوا كل إجراء وان يعود الأمر الى ما كان عليه سابقا فتوقفوا أى تدخل فى الأرضى التى كانت ولا تزال تحت الادارة السودانية . ويعد ذلك لرى أن

يجلس الطرفان ليعالجا الأمر بروح ودية تهدف الى احقاق الحق ورعاية حقوق الطرفين وفقا للمعرف الدولي والقانون » .

وعاتب حزب الشعب الديمقراطى فى بيان اصدره فى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م الحكومة المصرية . وأعلن حزب الشعب ان حكومة السودان بموافقتها على المفاوضات قد سلكت طريقا صحيحا يتمشى مع الاخلاء الصحيح . واعتبر الحزب خطوة مصر بعد موافقة حكومة السودان غير معقولة ولا مفهومة كما أعرب الحزب عن أمله فى أن تسحب مصر لجان الاستفتاء وتنتظر نتيجة المفاوضات .

اللجوء الى مجلس الأمن

يأخذ الدكتور يونان على الحكومة السودانية اللجوء الى مجلس الأمن واعتبر ذلك من قبيل للتصعيد غير المبرر . ويبدو أنه يشارك السيد عمر لطفى مندوب مصر آنذاك لدى الأمم المتحدة الرأى بأن السودان قد تخطى جامعة الدول العربية .

وحقيقة الأمر ان التدهور السريع فى الموقف والذي نتج عن حشد القوات على جانبي الحدود وإصرار الحكومة المصرية على اجراء الاستفتاء فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ م ورفضها اقتراح السودان بتأجيل بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات هو الذى دفع الحكومة السودانية الى اللجوء الى مجلس الأمن . وقد عبر عن ذلك رئيس وزراء السودان فى خطابه بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥٨ م الى الأمين العام للأمم المتحدة . فقد أبلغ الأمين العام بأن التقارير تشير الى أن مصر قد حشدت قوات عسكرية على الحدود المشتركة وبما أنها تصر على اجراء استفتاء فى إقليم سودانى وبما أن السودان عازم على حماية اقليمه ، فان الموقف قد يؤدى الى إخلال بالسلم واذا لم يسيطر عليه فلربما يتطور نزاع مسلح .

ومن ناحية أخرى فان موقف الجامعة العربية من الأزمة قد انقسم بالمفتور ان لم يكن اللامبالاة . فقد اخطر للسودان سفراء الدول العربية فى الخرطوم بتفاصيل الأزمة فى ١٨ فبراير ١٩٥٨ م . وفى التاريخ نفسه بعث السودان بمذكرة حول الأزمة الى الأمين العام لجامعة الدول العربية . وفى ٢٩ فبراير ١٩٥٨ م طلبت الحكومة السودانية من الجامعة العربية بذل مساعيها الحميدة لتسوية الأزمة . ولم يصدر أى شيء عن الجامعة العربية الا فى ٢٠ فبراير ١٩٥٨ م . فقد أصدرت الامانة العامة فى ذلك التاريخ بيانا أشارت فيه الى طلب الحكومة السودانية والى أن الأمين العام أجرى اتصالات مع المراجع المصرية المسؤولة فأكدت له ان الحكومة

المصرية باقية عند موقف المسألة والأخوة وحسن الجوار ، وانه تأييد لهذه الروح فقد أصدرت الحكومة المصرية بيانا أعلنت فيه ارجاء تسوية المسألة الى ما بعد الانتخابات السودانية حيث تبدأ المفاوضات لتسوية المسائل المتعلقة بين البلدين .

ولا يفوتنى ان انكر اننى قد أعدت قراءة الكلمة الموجزة التى ألقاها مندوب بريطانيا سير بيرسون ديكسون فى مجلس الأمن . ولكننى اعترف باننى قد أخفقت فى الوقوف على المساعدة التى قدمها للحكومة السودانية لتصعيد الأزمة . خاصة وان المندوب البريطانى قد تحدث بعد أن تلى المندوب المصرى البيان الذى أصدرته مصر فى ٢١ فبراير ١٩٥٨ م وأعلنت فيه قبول ارجاء بحث مسألة الحدود الى ما بعد الانتخابات السودانية . وقطعا فانا لا اقصد بهذا الدفاع عن الحكومة البريطانية وانما التأكيد على ان الحكومة السودانية لم تكن فى ادارتها لازمة الحدود تعمل بوجهى من الحكومة البريطانية .

وأخيرا أمل حين تنهيا الظروف الموضوعية والمناخ الملائم ان يزال لغم الحدود من العلاقات السودانية - المصرية بما يحفظ اواصر الاخاء والود بين الشعبين الشقيقين ويتفق مع تطلعاتهما للوحدة .

د . فيصل عيد الرحمن على طه

استاذ فى جامعة الخرطوم سابقا

ملحق رقم (١٠)

وفيق

بين حكومة جلالة ملكة الانكليز وحكومة الجنب العالي

خديو مصر بشأن ادارة السودان فى المستقبل

حيث ان بعض اقاليم الممسيبودان التى خرجت عن طاعة الحضرة
الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها
بالاتحاد حكومتها جلالة ملكة الانكليز والجنب العالي الخديوى

وحيث قد اصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لاجل ادارة
الاقاليم المفتتحة المذكورة ومن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه
الجنب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى
الآن وما تستلزمه حالة كل من الاحتياجات المتنوعة

وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة
على لها من حق الفتح وذلك بان تشترك فى وضع النظام الادارى والقانونى
الآنف ذكره وفى اجراء تنفيذ مقعوكه وتوسيع نطاقه فى المستقبل

وحيث انه تراءى من جملة وجوه اصولية الجاق وادى حليف وسواكن
اداريا بالاقاليم المفتتحة المجاورة لها

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما
من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

(المادة الاولى)

تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الاراضى الكائنة الى
جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا - الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢ .

أو ،

ثانيا - الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد .

أو ،

ثالثا - الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا ،

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصري فقط .

(المادة الثالثة)

تفويض الرئيس العليا العسكرية والدينية في السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال خديوى يصدر برضااء الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية إيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت الى آخر بمقتضى من الحاكم العام وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحويل أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع الماشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجنب العالى الخديوى :

(المادة الخامسة)

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بإجراء منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(المادة السادسة)

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأزبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية مينا أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثله من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

(المادة الثامنة)

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بإجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(المادة العاشرة)

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلاتنا بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(المادة الحادية عشرة)

ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالإجراءات اللازمة اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإسبال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة الروحية وبيعها أو تشييلها .

الامضاءات

(كرومر) (بطرس غالى)

حيث قد تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان فى المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن ،

وحيث أنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن فى أى وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن خصوصاً لما يترتب عليه من النفقات ،

وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهليها قد ألحق بهم ضرراً جسيماً فيكون حينئذ من الصواب إجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقى السودان ،

وحيث أنه بناء على ما ذكر تراءى لنا تعديل الوفاق المشار إليه .

فيما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام فى ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آت :

(المسادة الأولى)

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة فى وفاقنا الرقم ١٩ يناير
سنة ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من احكام النظام
الذى تقرر فى ذلك الوفاق لادارة السودان فى المستقبل ٢

، تحريراً بمصر فى ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩

امضاء

(بطرس غالى) (كرومر)

ملحق رقم (١١)

نظارة الداخلية

قلم السكرتارية العمومية

صورة ما صدر من الداخلية لمحافظة النوبة بتاريخ ٢٦ مارس ١٨٩٩
(نمرة ٩ ادارة) بشأن الحدود الفاصلة بين مصر والسودان والذي نشر
بالجريدة الرسمية بالعدد نمرة ٢٥ الصادر في ٢٧/٣/١٨٩٩ .

قد اطلعنا على افادة حضرتكم رقم ١٤ مارس ١٨٩٩ (١٩ محاسبة)
المتضمن انه بناء على طلب جناب قومندان حلفا وتنفيذا للوفاق المبرم
بين حكومة جلالة ملكة انجلترا والحكومة المصرية بتاريخ ١٩ يناير ١٨٩٩
فيما يختص بالحدود الفاصلة بين مصر والسودان قد تقرر بين حضرة
القومندان الموما اليه وضابط بوليس التوفيقية من جهة وبين مأمور فرقة
أملاك الميرى بمحافظة ذات الطرف ومعاون بوليس مركز حلفا من جهة
اخرى في جعل نهاية حدود بلاد السودان شمالا من الجهة الغربية على
مصافة ٢٠٠ متر شمالا من البرية بناحية فرس من الجهة الشرقية على كل
منهما الشمالية (مصر) والجنوبية (السودان) وكان ذلك بحضور عميد
ومشايخ الناحيتين المذكورتين ونتج عن هذا ان ناحية فرس التي تتبع
السودان ترك من زمامها مصر ثلاثة افدنة وقيراطان اطيانا و ٥٨ نخلة
وترك للسودان من زمام ناحية ابدان التابعة لمصر ٩٩ فدانا وسبعة
قرايط اطيانا و ١٥٥ نخلة وانه بهذا التحديد دخل حدود السودان من
بلاد المحافظة عشر بلاد زمامها ٤٠٩٤ فدانا و ١٢ قيراطا وانه بناء على
ما ذكر رأيتم تقسيم البلاد الباقية من مركزى حلفا والكنوز على مركزين
حلفا والكنوز على مركزين كما كانا حسب الاتى بعد :

اولا : مركز حلفا : يسمى مركز الدر ويكون مقره بناحية كروسكو ويتبع
له ٢٢ بلدا من ابدان جنوبا الى شاترما شمالا حيث يكون امتداده ١٥٦

كـ٠م٠ وزمامه ٩١١٧ فداناً و ١٠ قراريط و ٨ أسهم اطينا و ٢٥٤٧٩٢ نخلة وتعداد اهاليه ٣١٧٠٣ نفساً .

ثانيا : مركز الكتوز : يسمى بمركز ابى هور ومقره يكون بناحية ابى هور ويتبع له ١٨ بلداً تبتدىء من ناحية المضيق الى ناحية الشلال شمالا حيث يكون امتداده ١٤٤ كـ٠م٠ وزمامه ٨٠٢٥ فداناً و ٥ قراريط و ١١٠٤٤٠ نخلة وتعداد اهاليه ٢٣٣١٩ نفساً .

وهذا حسب الكشف المبين بالكشف الوارد مع الرسم النظرى على افادتكم المذكورة وقد تصادف ورود مكتوب من نظارة المالية نمرة ٥ اموال مقررة بانها وافقت على ما سره شرق - فرس - جزيرة فرس - دبيرة - سره غرب - اشكيت - ارقين - دغيم - عنقش - دبروسة :

وان فيها عدد زمام الذى ذكرتموه ٧٢٠ فدان و ٥ قراريط و ٨ أسهم اطينا من املك الميرى المحررة ، وحررت لحضرتكم بذلك ، وحيث اننا قد وافقنا على هذا التحديد الشامل لعدد البلاد والاهالى ومقادير الزمام مع تسمية مركز حلفا بمركز كورسيكو كما رأت المالية وكاسم الناحية التى سيكون بها وتسمية المحافظة بمديرية اسوان فاقتضى ترقيمه بحضرتكم بذلك ولنظارة الحاقانية والأشغال العمومية والمالية والعلم به .

ناظر الداخلية

امضاء (مصطفى فهمى)

نشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٣٥ فى ٢٧/٣/١٨٩٩

ملحق رقم (١٢)

قرار

ناظر الداخلية في ٤ نوفمبر ١٩٠٢

انه بالنسبة لتتبع مديرية اسوان لنظارة الداخلية قد اقتضى الحال وضع نظام مخصوص لعربان هذه المديرية لأن نظام العربان الصابر به القرار من هذه الوزارة بتاريخ ٣ مايو ١٨٩٥ لا ينطبق على أحوال عربان تلك المديرية .

ولما كان من الضروري لصالح الأشغال الادارية تحديد منطقة قبائل عربان مصر والسودان بصفة نهائية فلذلك قد حصل الاتفاق بين نظارتى الداخلية والحربية على تشكيل قومسيون لهذا الغرض تحت رئاسة المدير وأعضاء ثلاثة مفتشون أحدهم من الداخلية والثاني من حكومة السودان والثالث من مصلحة خفر السواحل ويحضر فيه مشايخ العربان المقيمون بصحراء المديرية ، وحيث ان هذا القومسيون قد اجتمع بتاريخ ٣١ مايو ١٩٠٢ وأدى مأموريته ووردت للنظارة صورة من قراره مرفقة بخريطة مرسوم بها المنطقة والآبار المخصصة لكل قبيلة وتلك الخريطة مرفقة بهذا .

وحيث انه تقرر ان حدود منطقة القبائل التابعة للمهينة الادارية في السودان تحتوى على كافة القبائل البشارية وحدود منطقة القبائل التابعة للمهينة الادارية في القطر المصرى تحتوى على قبائل العبايدة ما عدا قبيلة المليكاب والبئر المهورف ببئر بحوات اللذان يتبعان حكومة السودان وحيث انه قد رؤى للنظارة موافقة ما يشتمل عليه القرار المذكور بناء على ذلك قررنا ما هو آتى :

(المادة الأولى)

يعتمد قرار القومسيون المشار اليه بالكيفية المبنية بالمواد الآتية :

(المادة الثانية)

صار تحديد آبار منطقة عريان البشاريين الموجودة بالأراضي المصرية كالآتى :

بئر أم بشتيت وهى تتبع قبيلة الكورييلات شياخة محمد كاتون وبئر الدليب وهى تتبع العشبة شياخة حسن حساى وبئر ايسس تبع الملقاب شياخة محمد عيد وبئر مهيحة تبع الصمد غراب شياخة مطران على تبوع وبئر مصيع تبع العليات شياخة محمد خير الجغب تبع العليات شياخة محمد كاتون وبئر الابجات تبع الملك شياخة عيسى وبئر ماضى تبع الكورييلات شياخة محمد كاتون وبئر فجيج تبع المليكاب والحمد غراب بالاشتراك وبئر الشلاتين تبع العشبة شياخ حسن حساى وبئر راسين وبئر جدير تبع الكونيل شياخة عيسى عبد الله وبئر أبو هديرة وبئر هديدة تبع الكورييلات شياخة محمد كاتون وحدود تلك المنطقة من بحرى بيتدىء من بئر الشلاتين بحدوده البحر الأحمر الى بئر المنيحة ومنه الى جبل نيجروب ومنه الى جبل أم الطيور ومنه الى جبل الضيقة ومن الضيقة الى بئر خمسة عمر ومنه الى جبل برتانوجا ومنه الى كورسكو ومن الجهة القبلية متصلة بحدود السودان *

(المادة الثالثة)

حيث تبين أن جماعة عريان العشبة التابعين لعمودية بشير بك جبران شياخة حسن حسان هم بشاريين الأصل كان تتبعهم الى بشير بك لقرابتهم للعشائريات من جهة الزحم فيجرى فصلهم عن قبيلة العشابات واعتبارهم بشاريين متتابعين لحكومة السودان *

(المادة الرابعة)

صار تحديد وتعيين الآبار والعيون والحدود التابعة لقبيلة المليكاب عمودية عبد العظيم بك خليفة كالآتى :

بئر الحديث وبئر ديفة وبئر كرنجيجة وبئر أم سعفة وبئر المسبيع ثم يتبع ذلك تلك الآبار منطقة وادى الحوضين ووادى النؤم وحدود تلك المنطقة من بحر بيتدىء من جهة جبل أبى منتبج وادى حوضين لغاية البحر الأحمر ومن الشرق بالبحر الأحمر ومن قبلى بيتدىء من بئر الشلاتين الى بئر منيجة ومن بئر منيجة الى جل نيجروب ومنه الى جبل أم الطيور ومن الغرب خط تصورى بيتدىء من جبل أم الطيور الى جبل ابيق *

(المادة الخامسة)

صار تحديد آبار ومنطقة الأراضي التابعة لقبيلة العجوديين والشناتير
شياخة بأشرف بك محمد على كالاتى :

بئر الغليب ويتبعه المنطقة المحدودة من بحرى بوادى العلاقى الى
النيل لحدوده ومن شرق خط تصورى يبتدىء من نصف المسافة الكائنة
بين بئر الغليب واحير وكذا من نصف المسافة كائنة ما بين الغليب وبئر
انجا ومن قبلى حدود المليكاب وهى قبلى سدء من جبل برتازوجا الى
كورسكو .

(المادة السادسة)

الآبار والمنطقة التابعة لقبيلة العشابات عمودية بشير بك جبران هى
كالاتى :

بئر أم جبال وبئر النقيب وبئر احيمر وانجا وبئر الطويل وبئر شنشف
وبئر دجلة وبئر كرد وباقى الاراضى الموجودة بالمنطقة لغاية الحدود بين
مديريتى أسوان وقنا وحدوده المنطقة التابعة له وتبتدىء من قبلى بالحدود
المحدودة بمنطقة باشيرى بك محمد على من بحرى ويعدها تتبع الحدود
الشرقية له ايضا لغاية جبل برتازوجا الى حمسة عمر المحدودة بحدود
البشارية من الجهة البحرية من بر حمسة عمر الى جبل الضيقة ثم من جبل
أم الطيور الى جبل ابرى بالحد الفاصل بينه وبين المليكاب ايضا ثم يبتدىء
حدوده من الشرق بالبحر الأحمر لغاية حدوده القصير ومن الغرب يبتدىء
من سيالة آخر حدود العمودين على النيل لغاية الحدود الفاصلة بين
المديرية ومديرية قنا .

(المادة السابعة)

يكون لكل من هذه القبائل التابعة للثلاثة العمد المذكورين قبل مشايخ
العربان القيمين بالآبار والمنطقة المحدودة لكل منهم وان مشايخ الفرع
المذكورين يكونون مقيمين مع العربان فى تلك الجهات وتعيين وكلاء منهم
ايضا يكونون مقيمين بالمراكز والتابعة منطقتهم اليها لتأدية ما يكفلون
به من طلبات الى اخره .

(المادة الثامنة)

تعيين عمد ووكلاء القبائل المذكورة ومشايخ القرى بها يتبع فى قرار
نظارة الداخلية الصادر فى تاريخ ٢ مايو ١٨٩٥ المتبع فى باقى المديریات
فى شأن العربان .

(المائدة التأسيسية)

علي حصرية مدين اسوان تنفيذ هذا القرار

ناظر الداخلية

(امضاء)

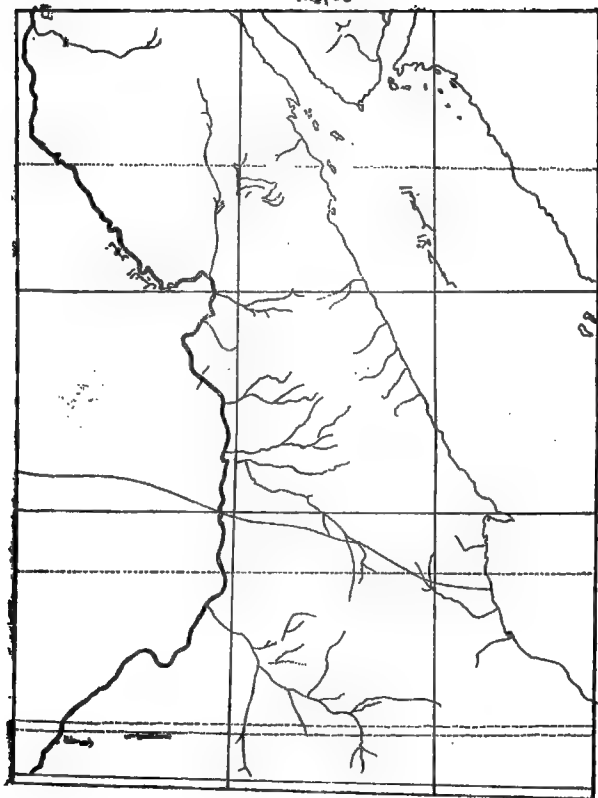
تحريرا في ٣ شعبان ١٣٢٠

٤ نوفمبر ١٩٠٢

صورة طبق الاصل اخذت من الصورة المحفوظة بملف سلام الحدود

رقم م س ١/١/٢١ ص ٦٢ و ٦٣ و ٦٤

مخطط رقم ١٢٠



البحر المتوسط - قناة السويس ١٩٢٥

ملحق رقم (١٩٩) ١٠١

نص قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨

(١٩٩٠/١١/٢٩)

— عقد مجلس الأمن الدولي جلسة مساء ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ على مستوى وزراء الخارجية ، حيث صدر القرار رقم ٦٧٨ بأغلبية الأصوات مع رفض اليمن وكوبا للقرار وامتناع الصين عن التصويت وفيما يلي نص القرار :

ان مجلس الأمن ، اذ يشير الى ، ويعيد تأكيد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) و ٦٦٩ (١٩٩٠) و ٦٧٠ (١٩٩٠) و ٦٧٤ (١٩٩٠) و ٦٧٧ (١٩٩٠) .

وانذ يلاحظ رغم كل ما تبذله الأمم المتحدة من جهود ، ان العراق يرفض الوفاء بالتزامه بتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة المشار اليها اعلاه ، مستخفا بالمجلس استخفا صارخا .

واذا وضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة تجاه صيانة السلم والأمن الدوليين وحفظهما ، وتصميما منه على تأمين الامتثال التام لقراراته .

١ — يطالب بأن يمثل العراق امتثالا تاما للقرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ، ويقرر في الوقت الذي يتمسك فيه بقراراته ، أن يمنح العراق فرصة اخيرة ، كلفته تتم عن حسن النية ، للقيام بذلك .

٢ — يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ، ما لم ينفذ العراق في ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٩١ ، أو قبله القرارات السالفة الذكر تنفيذا كاملا ، كما هو منصوص عليه في الفقرة ١ اعلاه ، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦٠

١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة واعادة السلام والامن الدوليين الى نصابهما في المنطقة .

٢ - يطلب الى جميع الدول ان تقدم الدعم المناسب للاجراءات التي تتخذ عملاً بالفقرة ٢ من هذا القرار .

٤ - يطلب الى الدول المعنية ان توالى ابلاغ المجلس تباعاً بالتقدم المميز فيما يتخذ من اجراءات بالفقرتين ٢ و ٣ من هذا القرار .

٥ - يقرر ان يبقى المسألة قيد النظر .

ملحق رقم (١٦)

صورة نسخة معاهدة بين الحكومة الانجليزية

وبين الحكومة المصرية فى شأن ابطال تجارة الرقيق

لما كان من اقتضى امال كل من حكومتى جناب ملكة بريطانيا العظمى وايرلانده المتحدة وحضرة خديو مصر التعاون فى ابطال ومنع بيع الرقيق بالكلية ، وكانا قد صمما على عقد معاهدة للوصول لهذا الغرض حصل الرضا والاتفاق بين الواضعين امضاهم ادناه الماثونين بهذا الشأن على تدوين البنود الآتية وهى : -

بنس (١) :

حيث أن سابق صدور لائحة من الحكومة الخديوية بمنع بيع الرقيق السودانى والحبشى فى الجهات التابعة لها فتتمتع الحكومة المشار اليها بأن تمنع منعا كليا من الآن فصاعدا ادخال العبيد السودانين والحبشيين بأراضى القطر المصرى وملحقاته سواء كان بطريق البر أو بالبحور المارة من تلك الأراضى وبأن تعاقب بأشد الجزاء على مقتضى القوانين المصرية الجارى العمل بها أو بموجب ما سياتى بيانه بهذه المعاهدة كل من وجد متعاطيا بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره وكذلك تتعهد بأن تمنع اخراج الرقيق السودانى أو الحبشى خارج القطر المصرى وملحقاته منعا مطلقا ما لم تحقق ويثبت صحة عبثه أو حرية • ولابد أن يذكر بورقة العتق أو بالباسبور الذى يعطى لأولئك السودانين أو الحبشيين من طرف الحكومة المصرية قبل خروجهم بأنهم أحرار ويمكنهم أن يكونوا أمراء أنفسهم كيف شاءوا بلا قيد أو شرط ما •

بنس (٢) :

كل شخص يوجد بأرض مصر أو بحدودها أو بالجهات التابعة لها بوسط افريقيا متعاطيا ببيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة

غيره تعتبر الحكومة المصرية ومن يكون مشتركا معه بمنزلة السارقين القاتلين ، فان كان من تبعيتها يحاكم امام مجلس عسكري والا تحال حالا محاكمته على المجالس المختصة بذلك وترسل لها المحاضر المصورة من الجهة العليا من جهات الحكومة المصرية فى المحل الذى يثبت فيه حصول التجارة وكافة الأوراق والمستندات الدالة على حجة للحكم فيها بمقتضى قوانين الحكومة التى يكون تابعا لها ما دامت هذه القوانين تجيز ذلك . وما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأيدي أى تاجر كان يصير إعطاه حريته ومعاملته بمقتضى المدون ببند ٣ الأتى والذيل المؤشر عليه بحرف (١) المتعم لهذه المعاهدة .

بند (٣) :

نظرا لكون إعادة الرقيق السودانين والحبشيين لبلادهم بالتالى سواء كانوا منزهين من أيدي المتجرين فيهم أو معتوقين يتعذر حصولها وينشأ منها أمة هلاكم من التعب أو من الفاقة أو وقوعهم فى ربة الرق ، ثانيا تستمر الحكومة بأن تجرى معهم الاجراءات السابق اتخاذها بمعرفتها فى حق الرقيق ومذكورة فى الذيل المؤشر عليه بحرف (١) الحكى عنه .

بند (٤) :

تستعمل الحكومة المصرية سلطتها على قدر الاستطاعة لمنع ما يجرى من المقاتلات بين قبائل افريقيا الوسطى بقصد الاستيلاء على الرقيق وبيعه، وتتعهد بأن تعامل معاملة القاتلين كل من يوجد متعاطيا بيع الأولاد أو جلبها فان كان المرتكبون ذلك من تبعة الحكومة المصرية تصير محاكمتهم امام مجلس عسكري والاتحال محاكمتهم على المجالس المختصة بالحكم وترسل لها المحاضر والأوراق والمستندات للفصل فى الدعوى بمقتضى قانون بلادهم كما هو مذكور (ببند ٣) .

بند (٥) :

تتعهد الحكومة المصرية بنشر أمر خصوصى يرفق بهذه المعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالكلية فى أى جهة من مصر من ابتداء تاريخ يتحدد بالأمر المشار اليه ويخصص نوع الجزاء الذى يترتب على من يخالف منطوقها .

بند (٦) :

لأجل زيادة الوثوق فى منع بيع الرقيق السودانى والحبشى بالبحر الأحمر ترضى الحكومة المصرية بأن السفن الانجليزية تجسرى التفقيش

والبحث والقبض عند اللزوم على أى مركب تكون متعاطية تجارة الرقيق من السودان أو الحبش وتسلمها لأحد مراكز الحكومة المصرية القريب من محل (القبض عليه) أو للمركز الأوفق لأجل الحكم على تلك المركب بما يلزم وكذلك يصير ضبط أى مركب مصرية تحقق فيها شبهة وجود رقيق بها للبيع أو تكون تعاطت بيع الرقيق فى أثناء سفريتها وأجراء التفتيش وضبط الرقيق يكونان بخليج عدن وفى سواحل بلاد العرب وبالجبهة الشرقية من افريقيا ومياه سواحل مصر والجهات التابعة لها .

وما يوجد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأى مركب مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الانجليزية لدى التفتيش يبقى تحت اذن الحكومة الانجليزية وهى تتعهد بأى ما تقتضى لحصوله على تمام الحرية اما المركب وشحناتها وطاقم بحريتها فيصير تسليمها لأقرب مركز من مراكز الحكومة المصرية بمحل الواقعة أو للمركز اللائق لأجل توقيع الحكم عليها بما يلزم فإذا لم يتيسر لقبودان المركب الانجليزى تسليم ما يكن صار ضبطه من الرقيق لمحل تابع لحكومة الانجليز أو اذا دعت الضرورة فى مصلحة الرقيق السودانى أو الحبشى تسليمهم للحكومة المصرية فالحكومة المصرية المشار اليها تتعهد بقاء على طلب قبودان المركب الانجليزى أو الضابط الذى يتنبه لذلك أن تقبل الرقيق السودانى أو الحبشى وتعطيهم حريتهم وتمنحهم من الامتيازات التى تمنحها للرقيق السودانى أو الحبشى المضبوط بمعرفة جهاتها كذلك تقبل الحكومة الانجليزية فى جهتها بأن أى مركب سايرة ببنديرة انجليزية فى البحر الأحمر أو فى خليج عدن أو فى ساحل بلاد العرب أو فى المياه الداخلة بالقطر المصرى أو فى الجهات التابعة لهم توجد متعاطية التجارة فى الرقيق سودانى أو حبشى يصير تفتيشها وحجزها أو ضبطها بمعرفة الحكومة المصرية ، انما المركب بشحناتها وطاقم بحريتها يصير تسليمها لأقرب جهة من جهات الحكومة الانجليزية لأجل توقيع الحكم عليها وما يصر ضبطه من الرقيق السودانى أو الحبشى تعطى لهم الحرية بمعرفة الحكومة المصرية ، وتبقى مسئولية أسرهم اذا حكم بعدم صحة الحجز أو الضبط أو اقامة الدعوى من المجلس المختص بالحكم فالحكومة التابعة لها المركب التى أجرت ذلك تكون ملزمة بأن تعطى

ثعويضاً لاثقاً بحسب الأحوال لحكومة المركب التى صار ضبطها أو اقامة
الدعوى عليها .

بند (٧) :

يكون اجرى العمل بمقتضى هذه المعاهدة فى القطر المصرى من
أسوان من تاريخ توقيع الامضاء عليها وفى ملحقات الحكومة المصرية
بافريقيا العليا وسواحل البحر الأحمر من بعد مضى ٣ شهور من ذلك
التاريخ .

بناء عليه قد تحررت هذه المعاهدة بتاريخ وتوقعت عليها امضاء
وأختام الراضعين اسماؤهم فيه ادناه .

(*) صورة نسخة معاهدة بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة المصرية فى شان
ابطال تجارة الرقيق .

ملحق رقم (١٧)

قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨

(٥ ابريل ١٩٩١)

ان مجلس الأمن ، اذ يضع فى اعتباره واجباته ومسؤولياته ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين •
وان يشير الى الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة •

وان يساوره شديد القلق ازاء القمع الذى يتعرض له السكان المدنيون العراقيون فى اجزاء كثيرة من العراق والذى شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية وادى الى تنفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية والى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والأمن الدوليين فى المنطقة •

وان يشعر بانزعاج بالغ لما ينطوى عليه ذلك من الام مبرحة يعانى منها البشر هناك

وان يحيط علما بالرسالتين المرسلتين من الممثلين الدائمين لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين فى ٣ نيسان / ابريل ١٩٩١ و ٤ نيسان / ابريل ١٩٩١ ، على التوالي (S/22442, S/22435)

وان يحيط علما ايضا بالرسالتين اللتين ارسلهما الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة والمؤرختين فى ٣ و ٤ نيسان / ابريل ١٩٩١ ، على التوالي (S/22427, S/22436)

وان يعيد تأكيد التزام جميع الدول الاعضاء تجاه سيادة العراق وجميع دول المنطقة ، وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسى •

وان يضع فى اعتباره تقرير الأمين العام المؤرخ فى ٣٠ اذار / مارس ١٩٩١ (S/22366)

١ - يدين القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في اجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية وتهدد نتائجه السلم والأمن الدوليين في المنطقة .

٢ - يطالب بأن يقوم العراق على الفور ، كاسهام منه في ازالة الخطر الذي يهدد السلم والأمن في المنطقة ، بوقف هذا القمع ، ويعرب عن الأمل ، في السياق نفسه ، في اقامة حوار مقترح لكافة احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين .

٣ - يصير على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الانسانية الدولية، على الفور ، الى جميع من يحتاجون الى المساعدة في جميع انحاء العراق ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها .

٤ - يطلب الى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الانسانية في العراق ، وأن يقدم على الفور ، واذا اقتضى الأمر على أساس ايفاد بعثة اخرى الى المنطقة ، تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين ، وخاصة السكان الاكراد ، الذين يعانون من جميع اشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية ؛

٥ - يطلب كذلك الى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تمت تصرفه ، بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين والمساكين العراقيين المشردين .

٦ - يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الانسانية أن تسهم في جهود الاغاثة الانسانية هذه .

٧ - يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات .

٨ - يقرر ابقاء هذه المسألة قيد النظر .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
الموضوع الأول : حول بعض الدعاوى والممارسات العراقية .	٦
- الفصل الأول : عبد التاصر وصدام حسين - ملاحظات تاريخية	٧
- الفصل الثاني : أزمة الخليج و « الموقع العربي » من التاريخ	١٩
الموضوع الثاني : مصر وأزمة الخليج	٢٩
- الفصل الثالث : قوات مصر خارج الحدود - الخروج السرايع	٣١
- الفصل الرابع : أثر الأزمة على العلاقات مع السودان النظام السوداني بين الخطأ السياسي والخطيئة التاريخية	٤٣
الموضوع الثالث : الحرب	٥٣
الفصل الخامس : الحرب الملعونة	٥٥
الموضوع الرابع : الحدود - اللغم المدفون في العلاقات العربية - العربية	٦٦
- الفصل السادس : صناعة الحدود العربية - العربية	٦٧
- الفصل السابع : الحدود الكويتية - العراقية - اللغم الذي تفجر	٧٧

الموضوع	صفحة
- الفصل الثامن : الحدود المصرية - السودانية - خصام الآخرة	٨٧
- الفصل التاسع : الحدود المغربية - الجزائرية - لغم يهود الوحدة المفاربية	٩٧
الموضوع الخامس : خصام العاصفة	١٠٨
- الفصل العاشر : حول التفسير التامرى للتاريخ	١٠٩
- الفصل الحادى عشر : من « النظام الدولى الجديد » الى « الباكس امريكانا »	١١٩
- الفصل الثانى عشر : ديپلوماسية القاذفات والتدخل تحت دعاوى انسانية	١٣١
الملاحق	١٤٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص. ب: ٢٣٥ الرقم البريدى: ١١٧٩٤ رمسيس

www.maktabetelosra.org

E-mail: info@egyptianbook.org

رقم الإيداع بدار الكتب ١٠١٧٥ / ٢٠٠٥

I.S.B.N. 977 - 01 - 9615 - 0



إن القراءة كانت ولا تزال وسوف تبقى، سيدة
مصادر المعرفة، ومبعث الإلهام والرؤية
الواضحة.. وعلى الرغم من ظهور مصادر
حديثه للمعرفة، وبرغم جاذبيتها ومنافستها
القوية للقراءة، فإننى مؤمنة بأن الكلمة
المكتوبة تظل هى مفتاح التنمية البشرية،
والأسلوب الأمثل للتعلم، وهى وعاء القيم
وحافظة التراث، وحاملة المبادئ الكبرى
فى تاريخ الجنس البشرى كله.

سوزanne مبارك

